الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1954-1962م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر.

إعداد الطلبة:

- فرج حسام

- معوش عبد المالك

لجنة المناقشة	
عامر الخير	**رئيس اللجنة**
عاشور قويدر	***مناقشًا وممتحنا***
بتة مرزوق	**مشرفا ومقررًا**

السنة الجامعية 1440-1441هـ/ 2019-2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى

[رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين]

سورة النمل الآية 19.

وقال رسول الله ε [من لم يشكر الناس لم يشكر الله]

نحمد المولى العلي القدير على توفيقه وعونه لنا في اتمام هذا العمل المتواضع

وإنه لشرف لنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل

الدكتور : بتة مرزوق

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، وقدم لنا يد العون والمساندة، ولم يبخل علينا بوقته وجهده، فكان لإرشاداته الأثر الكبير في انجاز هذا العمل

إلى كل من سهر على انجاز هذا العمل وإخراجه على هذه الحلة.

إلى قسم ماستر 2 تاريخ الوطن العربي المعاصر. جامعة محمد بوضياف .

© Ladie Lynn

إهـــداء

إلى قدوتي في الحياة إلى من ضحى بالغالي والنفيس من أجل راحتي إلى من علمني الكفاح على المشاق إلى العزيز الغالي أبي حفضه الله ورعاه

إلى التي حملتني وهنا على وهن وإلى من أمر الرحمان ببرها إلى من حبها يغمر قلبي ودعائها ييسر دربي إلى أغلى ما في الوجود أمـــــــــي الغالية أطال الله بعمرها .

.

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى إخوتي كل واحد بإسمه

إلى رفقاء العمر وإلى أحب الناس إلى قلبي وإلى كل من تعرفت عليه خلال فترة دراستي إلى زميلي في العمل معوش عبد المالك إلى كل من علمني ولو حرفا خلال حياتي الدراسية وإلى كل من يقرأ هذه الصفحات أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب او بعيد

فرج حسام

إهـــداء

أحمد الله عزوجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

تحية عطرة أهدي بها ثمار قطافي وحصاد جهدي وصنيع عملي الدراسي في الجامعة إلى :

صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وإحترقت لتنير لي درب العلم إلى القلب الكبير الذي إحتواني بكل صديق، إلى جوهرة حياتي (أمي الغالية)

إلى سندي في الحياة إخوتي : أنيس ، محمد تاج الدين، سولاف،

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام العمل،(فرج حسام، صديقي عبد القادر)

إلى زملائي وأصدقائي شاكر ، سفيان ، وكل الأصدقاء والأحباء الذين لم يكتبهم قلمي وإسمهم محفور في قلبي

معوش عبد المالك

مـــقدمـــة

مقدمة

لقد مثل تاريخ أول نوفمبر 1954م نقطة انعطاف وتحول في مسار ونضال كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي من أجل استعادة حريته واستقلال المصادرين فإلى جانب العمل العسكري الذي قام به جيش التحرير الوطني على الصعيد الداخلي في مواجهة الآلة الإستعمارية، لم تغفل جبهة التحرير الوطني العمل السياسي الدبلوماسي على الصعيد الخارجي، من أجل استقطاب الرأي العام الدولي حول عدالة القضية الجزائرية وإسماع صوت ومعاناة الجزائريين من الغطرسة الاستعمارية.

أدركت الثورة الجزائرية أهمية العمل الدبلوماسي لتدويل القضية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك بالمشاركة في مختلف التنظيمات والمؤتمرات والمحافل الدولية لكسب التأييد والتعاطف الدولي إزاء ما يحدث في الجزائر متسلحة بمبادئ بيان أول نوفمبر وميثاق مؤتمر الصومام، وتطورت الدبلوماسية الجزائرية مع تأسيس الحكومة المؤقتة وقطعت أشواطا حافلة بالنجاحات واستطاعت مجابهة الدبلوماسية الفرنسية وحلفائها بفضل أهدافها النبيلة لتحقيق سيادتها السامية وقضيتها العادلة.

لقد قامت إستراتيجية الحكومة المؤقتة على كسب الدول الشقيقة والكتلة الأفروآسيوية واختراق المعسكرين الشرقي والغربي من أجل كسب وربح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة لاسترجاع السيادة الوطنية .

وفي هذا السياق يندرج موضوع مذكرتنا الموسومة ب: **الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1954م-1962م.**

دواعي إختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1954م/1962م إلى عدة دوافع ذاتية وأخرى موضوعية وأبرزها:

- تخصص في مجال الوطن العربي المعاصر أوجد لي الرغبة في تناول موضوع دبلوماسية الثورة وجهودها للتعريف بالقضية الجزائرية.
- هذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة في تاريخ الجزائر كون هذه الدراسة توضح دور الدبلوماسية الجزائرية في تدويل القضية الجزائرية في المؤتمرات والمحافل الدولية
- التشجيع الذي تلقيناه من طرف الأستاذ المشرف دفعنا بشدة لتسليط الضوء على هذا الموضوع
- دراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في إنجاح وانتصار الثورة التحريرية وإبراز أهمية النشاط الذي قام به الوفد الخارجي في إطار جهوده للتعريف وتدويل

القضية الجزائرية .

- **<u>إشكالية البحث</u>**

تتمحور إشكالية بحثنا حول الدور الذي قامت به كل من جبهة التحرير والحكومة المؤقتة في سبيل التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية والمتمثلة في :

- **كيف ساهم النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية في تدويل القضية الجزائرية وكسب التأييد ودعم الدول لها؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح جملة من التساؤلات :

1- فيما تمثلت الجهود الأولى للحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية قبل اندلاع الثورة ؟
2- كيف كانت الاستراتيجية الدبلوماسية لجبهة التحرير في تدويل القضية الجزائرية؟
3- ماهي أهم المبادئ والأهداف والوسائل التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة ؟
4- فيما تمثلت مساعي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني للتعريف للقضية الجزائرية اتجاه مختلف البلدان العربية والأفروآسيوية والغربية ؟

5- كيف استطاعت جبهة التحرير الوطني تدويل القضية الجزائرية في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية ؟

6- كيف ساهمت الحكومة المؤقتة في إنجاح المفاوضات واسترجاع السيادة الوطنية؟

- **أهداف الدراسة :**

يهدف موضوع الدراسة إلى تتبع المسار الذي قطعته جبهة التحرير الوطني في مساعيها وجهودها الدبلوماسية من سنة 1954م إلى غاية سنة 1962م، من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري وتحقيق الاستقلال، وانطلاقا مما سبق فإن هذه الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف التالية :

- التطرق إلى الاستراتيجية المتبعة من طرف جبهة التحرير لتدويل القضية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي.
- التعرف على مدى مساهمة النشاط الخارجي للثورة الجزائرية في طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية .
- توضيح أهم المبادئ والأسس التي اعتمدتها الثورة الجزائرية على الصعيد الدولي
- معرفة أهم الدول والمنضمات التي ساهمت في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية والمؤتمرات ووقفت إلى جانبها.
- تأكيد على مدى الفعالية الدبلوماسية التي قامت بها الحكومة المؤقتة في سبيل إرغام فرنسا على دخول المفاوضات وتحقيق الإستقلال.
- توجيه إهتمام الباحثين والدارسين إلى الإهتمام بالنشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية .

- **حدود الدراسة :**

ينحصر موضوع دراستنا في الفترة الزمنية من 1954م إلى غاية 1962م حيث يتناول النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائريةودوره في وتدويل القضية الجزائرية على الصعيدين الإقليمي والدولي وأهم الزيارات والمؤتمرات والمحافل الدولية التي شارك

فيها الوفد الخارجي لكسب تأييد وتعاطف الرأي العام العالمي من أجل إنجاح الثورة الجزائرية.

- **مناهج البحث :**

ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية فقد اعتمدنا على منهجين هما :

- **المنهج التاريخي الوصفي**: الذي اعتمدنا عليه في عرض الوقائع واللأحداث التاريخية وسردها سردا كرونولوجيا متصاعدا من اندلاع الثورة التحريرية الى غاية اتفاقيات ايفيان

- **المنهج التاريخي التحليلي:** الذي استخدمناه في تحليل المادة العلمية وتوضيحها حسب المراحل التاريخية للبحث فركزنا على النشاط الدبلوماسي للثورة من 1954م إلى غاية 1962م ومشاركتها في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية والإقليمية.

- **الصعوبات :**

اعترضتنا في إنجاز هذا البحث عدة صعوبات منها :

- قلة المصادر الأصلية الخاصة بالموضوع من وثائق ومذكرات وشهادات.
- تعذر الوصول إلى المراجع التي تتناول نشاط الوفد الخارجي والزيارات التي قام بها اتجاه مختلف بلدان العالم.
- صعوبة التنقل إلى المكتبات أو الجامعات والمتاحف لجمع المادة العلمية بسبب دخول البلاد في الحجر نتيجة وباء كورونا.

- **أهم المصادر والمراجع :**

- جريدة المجاهد لسان المركزي لجبهة التحرير الوطني التي ساعدتنا في تغطية أحداث هذه الفترة خاصة النشاط الدبلوماسي للوفد الخارجي

- كتاب محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة والواقع الذي افادنا بشكل في التعريف بالشخصيات التي ساهمت في تدويل القضية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والعالمي.
- كتاب اتفاقيات إيفيان لبن يوسف بن خدة الذي أفادنا في تناول المفاوضات الجزائرية الفرنسية ومختلف المراحل الذي مرت بها الى غاية توقيع اتفاقية ايفيان.
- كتاب نصر بلا ثمن لمحمد عباس الذي خصص جانب من كتابه الى النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية الذي ساعدنا كثيرا في انجاز هذا الموضوع.
- عمر بوضربة كتاب النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958م-1960م. الذي ساعدنا في النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والعمل الذي قامت به في سبيل التعريف بالقضية الجزائرية .
- احمد سعيود كتاب العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958) الذي افادنا في نشاط جبهة التحرير على الصعيد الدبلوماسي ومختلف الأعمال التي قام بها الوفد الخارجي بهدف تدويل القضية الجزائرية .
- مريم صغير كتاب مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954م-1962م. الذي أفادنا في معرفة موقف الدول العربية من الثورة الجزائرية (1954-1962).

- **خطة الدراسة :**

قصد دراسة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا خطة تضمنت مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين رئيسيين وخاتمة وملاحق وظيفية وهي كالآتي :

- **فصل تمهدي بعنوان** : البعد الدبلوماسي للحركة الوطنية وتناونا فيه جهود الحركة الوطنية في التعريف بالقضية الجزائرية من 1926م إلى غاية 1954م من خلال التيار الثوري والتيار الإصلاحي والتيار الديني ونشاط التيار الإدماجي.

- **الفصل الأول** : جاء بعنوان النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير من 1954م إلى غاية 1958م وبه ثلاث مباحث المبحث الأول يتكلم عن إستراتيجية جبهة التحرير في تدويل القضية الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام والوفد الخارجي أما المبحث الثاني فيتطرق إلى نشاط الوفد الخارجي وأما المبحث الثاني فيتطرق إلى نشاط الوفد الخارجي اتجاه دول العالم وسعيه للتعريف بالقضية الجزائرية أما المبحث الثالث فيتناول طرح القضية الجزائرية في المؤتمرات والحافل الدولية " الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ".
- **الفصل الثاني:** فقد جاء تحت عنوان النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة فينقسم أيضا إلى ثلاث مباحث يتحدث الأول عن تأسيس الحكومة المؤقتة والظروف التي تأسست فيها وأهدافها الدبلوماسي على الصعيد الخارجي أما المبحث الثاني فيتناول النشاط الخارجي اتجاه البلدان العربية والأفروآسيوية والبلدان الغربية أما المبحث الثالث فيخص تدويل القضية الجزائرية في المؤتمرات والمحافل الدولية ودور الحكومة المؤقتة في المفاوضات مع فرنسا.

وفي الأخير ختمنا بحثنا بجملة من الاستنتاجات التي حاولنا من خلالها الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية

فصل التمهيدي

البعد الدبلومـــاسي للحركـة الـوطنية 6291-4591

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية

المبحث الثانى:جهود الحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية

المبحث الأول : مفهوم الدبلوماسية

أولا : تعريف الدبلوماسية لغة

تعود لفظة دبلوماسية بأصل إشتقاقها إلى اللغة اليونانية من إسم دبلوما DIPLOMA الذي إنقلت من كلمة دبلوم diplom الذي يعني أساسا الوثيقة الرسمية المطوية التي تصدر من أصحاب السلطة وتمنح حاملها مزايا معينة ومع مرور الزمن فقد تطورت الكلمة وإنتقلت من اليونانية إلى اللاتينية ومنها إلى اللغات الأوربية ثم إلى اللغة العربية وإنتقال اللفظ إلى اللاتينية كان قد إستعمل للدلالة على معنين[1].

أما المعنى الأول فهي تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوثات والمهمة الموفد بها والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وحسن إستقباله أو تيسير تنقله بين الأقاليم .

أما المعني الثاني فهو المعنى الذي إستعمله الرومان لكلمة دبلوماسية الذي كان يفيد ذباع المبعوث أو السفير وقصدت باللاتينية، الرجل المنافق ذو الوجهين [2]

أما عند العرب فقد إستخدموا كلمتين للتعبير على النشاط الدبلوماسي فكانت كلمة كتاب للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان وكذلك نجد كلمة سفارة تستخدم عند العرب بمعنى الرسالة أي التوجه والإنطلاق إلى القوم بغية التفاوض وتشتق كلمة سفارة من سفر أو أسفر بين القوم إذا أصلح وكلمة سفير هو يمشي بين القوم في الصلح أو بين رجلين [3]

---

[1]– على حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعد نظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية، در الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص 27.

[2]– صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص11.

[3]– على حسين الشامي، مرجع سابق، ص 33–34

ولم يتم إستخدام لفظ الدبلوماسية أو الدبلوماسي للإشارة إلى المعنى المتعارف عليه اليوم إلى في نهاية القرن 18م حيث إستعملت تحديدا عام 1792م حيث إستعملت كلمة DIPLOMA باللغة الإنجليزية في إنجلترا وأصبحت الكلمة تطلق على ممثلي الدول الأجنبية .

وأخذت الفكرة تتبلور وتكتب بصورة محددة قواعدها الخاصة ومراسيمها على إثر مؤتمر فيينا 1815م[1]

- **ثانيا: إصطلاحا**

تتعدد تعريفات الدبلوماسية وتتنوع فهناك من حصرها في عملية التفاوض وبهذا الشكل تعتبر أنها إدارة العلاقات عن طريق التفاوض التي تدار بها العلاقات بين الحكومات وهي أحد التعريفات أهمية خاصة للدبلوماسية ودورها فهي خط الدفاع الأول[2]

وقد عرفها معاوية بين أبي سفيان بقوله " **لو ان بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها، إن أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها**"

- كذلك عرفها أرنست ساتو : إن الدبلوماسية هي إستعمال الذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة
- تعريف براد فودريه: الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ومصالح البد إتجاه الحكومات والبلدان الأجنبية والسهر على حقوق وطنه ومصالحه[3]

---

[1]– دخالة المسعود، الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الوطني الإستقلالي 1900–1954م مجلة العلوم الإنسانية، العدد46، 2016، ص 440.

[2]– أمين شلبي، فن الدبلوماسية المعاصرة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 29.

[3]– على حسين الشامي، مرجع سابق، ص 35.

هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ والإتفاقات الدولية التي تهم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي وتوفيق بين مصالح الدول المتباينة وفي إجراء المفاوضات في المؤتمرات الدولية وعقد المعاهدات والإتفاقات[1]

المبحث الثاني : جهود الحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية 1926-1954م

المطلب الأول: نشاط الإتجاه الثوري

أنشئ نجم شمال إفريقيا في مارس 1926م بباريس غلى يد جماعة من اهالي شمال إفريقيا وكان أكثرهم من الجزائريين وقد أعلن الأمير خالد رئيسا شرفيا له.

ولكن شيئا فشيئا فقد النجم أعضاءه التونسيين والمغاربة وأصبح منظمة جزائرية خالصة برئاسة مصالي الحاج وكان الهدف من تأسيسه هو الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لسكان إفريقيا الشمالية[2]

[1]– أحمد إسماعيل الجبوري، إياد علي الهاشمي،التاريخ الدبلوماسي، ط1، دار الفكر،2015، ص 15

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، 372

لقد كانت بداية النشاط الدبلوماسي للنجم من خلال مشاركة مصالي الحاج في مؤتمر مناهض للإمبريالية في بروكسل يوم 10-14 فيفري 1927م وقد تناول في كلمة ألقاها للمؤتمرين القضية الجزائرية وطرح مجموعة من المطالب كان أهمها تقرير المصير والإستقلال التام وخروج القوات الفرنسية وإنشاء جيش جزائري[1]

وفي إطار التعريف بالقضية الجزائرية والدعاية لها بالخارج حرر مصالي الحاج سنة 1930م مذكرة [2]بعث بها إلى عصبة الأمم ندد فيها بالوضعية المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري محتجا على سكوت المنظمة وعد تطبيقها لأهم للمبدأ الذي تأسست لأجله وهو حق الشعوب في تقرير المصير[3]

وفي ديسمبر 1935م إنعقد مؤتمر مسلمي أوربا بجنيف تحت رئاسة شكيب أرسلان وحضره من النجم رئيس النجم مصالي الحاج وتكلم أثناءه عن حالة المسلمين في فرنسا وفي شمال إفريقيا وندد بالإستعمار الفرنسي وسياسته الخرقاء[4].

قررت الحكومة الجديدة الشعبية في فرنسا بحل نجم شمال إفريقيا في 26 جانفي 1937م ولكن زعماءه واصلوا النضال وفي إجتماع بباريس يوم 11 مارس 1937م أعلن عن تأسيس حزب الشعب الجزائري[5]

---

[1]- دخالة مسعود، "الدبلوماسية من خلال التيار الوطني الإستقلالي 1900-1954م"، م،ع السياسية، العدد46، المجلد ب، 2016، ص442

[2]- ينظر الملحق رقم 01

[3]- محمد قنانش، الحركة الإستقلالية بين الحربين 1919-1939م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 52

[4]- مرجع نفسه، ص 67

[5]- عمار عمورة، الموجز في التاريخ، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر،2002، ص170

وفي مجال العمل الدبلوماسي ساهم حزب الشعب بفعالية في تأسيس تجمع المنظمات في المستعمرة في ماي 1937م بقصد الدفاع عن المصالح التي تخص أهالي المستعمرات الفرنسية.

كما كانت القضية الفلسطينية من القضايا التي تشغل حزب الشعب فيما يخص علاقته بالمشرق العربي ولذلك فقد عبأ كل مناضليه من أجل فضح مشروع تقسيم فلسطين كما شن الحزب حملة تعبئة حول القضية الفلسطينية تمخض عنها تشكيل لجنة إفريقيا الشمالية للتضامن والتعاون مع قضايا العرب وفلسطين في باريس 1938م [1]

ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية تم حل حزب الشعب الجزائري سنة 1939م لكن مناضلي الحزب واصلو نشاطهم ومع نزول الحلفاء بالجزائر سنة 1942م حتم على قادة الحركة الوطنية الإلتقاء والتشاور حول ما ينبغي القيام به من أجل تمكين الشعب الجزائري من تقرير المصير وقد توج هذا اللقاء بإصدار مذكرة المطالب الأساسية للشعب الجزائري وكان الهدف من هذا البيان هو تمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه وتولى السيد فرحات عباس مهمة تسليم هذا البيان إلى الحلفاء وإلى ممثلي السلطات الفرنسية بالجزائر [2]

لقد جدد حزب الشعب الجزائري المنحل من طرف الإدارة الفرنسية عام 1939م بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشاطه بتسمية جديدة حركات إنتصار الحريات الديموقراطية MLTD كغطاء شرعي يسمح له بتحرك واسع.

[1]– دخالة مسعود، مرجع سابق، 443–444

[2]– أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني1954–1958م،رسالة لنيل شهادة ماجيستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2001–2002، ص 15

وتعددت مساعيه على المستويين العربي والدولي وإغتنم كل الفرص للتعريف بالمشكل الجزائري في الخارج وأن يعبر عن مبادئه الإستقلالية وعن طريق إختياراته الوطنية وأن يوسع دائرة نضاله على الصعيد العربي والدولي[1]

أما على المستوى العربي فقد شكل الوطنيين المغاربة جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية في جانفي 1947م بمشاركة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ومن هنا كان على الوطنيين الجزائريين والمغاربة العمل والتنسيق مع البلدان العربية على تقوية التضامن العربي من أجل جلب إهتمام جامعة الدول العربية.

وقد أدت هذه المبادرة إلى إنعقاد مؤتمر المغرب العربي تحت رعاية جامعة الدول العربية من 15 إلى 21 فيفري 1947م الذي إنبثق عنه تأسيس مكتب المغرب العرب ومثل هذا الفرع من الجزائر السيد شاذلي المكي الهادف إلى تنسيق أنشطة الحركة الوطنية المغاربية وتعزيز المساندة والتضامن[2]

وفي 05 جانفي 1948م تم تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي إستجابة لدعوة زعيم الريف المغربي عبد الكريم الخطابي وعلى ضوء هذا المكتب أذاع مؤسسوه بيانا أكد في المادة الثانية أن الغاية من تأسيسه هي تحرير المغرب العربي وحصولها على إستقلال تام[3]

---

[1]– مرجع نفسه، ص 17

[2]– عطاالله الفشار، دور الدبلوماسية في إنتصار الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص 12

[3]–خيشان محمد، مهام الوفد الخارجي، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947–1957، رسالة لنيل شهاد الماجيستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص29

وعلى المستوى الأوربي شاركت حركة الإنتصار الديموقراطية في كل النشاطات التي تهتم بالقضايا الإستعمارية فقد شاركت في جويلية 1948م في مؤتمر السلام سنة 1949م أفريل الذي إنعقد تحت إشراف الأحزاب الشيوعية كما شاركت المنظمات التابعة العالمية .

وفيما يخص المنظمات العالمية وبالأخص هيئة الأمم المتحدة فقد قدمت الأحزاب الوطنية لدول الجزائر، تونس والمغرب وثيقة للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 02 نوفمبر 1948م تدين فيها السياسة الإستعمارية الفرنسية[1]

وفي سنة 1948م مصالي الحاج بنداء إلى هيئة الأمم المتحدة أطلعها فيه على حقيقة المأساة التي يتخبط فيها الشعب الجزائري وتعرض في النداء إلى قضية الجزائر التي إستولى عليها الإستعمار سنة 1830م وإلى تلك الدعاية الإستعمارية التي يتولى الإستعمار نشرها لكي يخادع الرأي العام الدولي.

وفي عام 1950 وجه الأمين العام للحزب السيد حسين لحول [2]إلى الأمم المتحدة مذكرة [3]تحمل تاريخ 20 سبتمبر 1950م لخصت هذه الوثيقة أوضاع الجزائر المزرية وسياسة القهر الإستعماري[4]

---

[1]– دخالة المسعود، مرجع سابق، ص 445

[2]– حسين لحول: من سكيكدة مناضل في نجم شمال إفريقيا ثم في حزب الشعب الجزائري وعضو قيادي في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية من 1947–1954م، مندوب جبهة التحرير الوطني سنة 1955م انقطع عن العمل السياسي عام 1956م (للمزيد ينظر، محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 333)

[3]– ينظر الملحق رقم 02

[4]– أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 147

المطلب الثاني: جهود التيار الإصلاحي الديني

في 05 ماي 1931م تم تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهي إن كانت في الظاهر جمعية دينية تهدف إلى تنقية الدين من الشوائب والبدع ومحاربة الطرقية، وبالرغم أن القانون الأساسي للجمعية ينص على إستبعاد النشاط السياسي ولكنها في الواقع سوف تشارك في الحياة السياسية الوطنية[1]

لقد كان للجمعية نشاطا خارجيا تمثل في ربط العلاقة مع الدول العربية والإسلامية وتوطيد الصلات وشرح القضية الجزائرية وجلب الدعم لها من أجل تحريرها وقد كان البشير الإبراهيمي وفضيل الورتلاني[2] من الرجال البارزين في الميدان.

وبعد المصادقة على تقسيم فلسطين والإعلان عن قيام دولة إسرائيل دعت جمعية العلماء للدفاع عن فلسطين وأنشأت لجنة مساندة لفلسطين في 20 جوان بالتعاون مع مناضلي حزب الإتحاد الديمقراطي وحركة الإنتصار الحريات الديمقراطية [3]

كان إستقرار الشيخ فضيل الورتلاني ومحمد البشير الإبراهيمي في المشرق دور كبير وفعالا في التعريف ودعم القضية الجزائرية فقد كان لفضيل الورتلاني دورا هاما في إطار جهوده للتعريف بالقضية الجزائرية إثر إنتقاله إلى القاهرة حيث إمتد نشاطه إلى بقية الدول العربية مثل سوريا ولبنان .

---

[1]– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار،الجزائر 1994،ص 186

[2]– فضيل الورتلاني : ولد عام 1900 ببني ورتلان ولاية سطيف إنتدبته الجمعية ليكون ممثلا لمكتبها بفرنسا سنة 1936م، وفي سنة 1949م أسس مكتب بالقاهر لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أسس العديد من اللجان والجمعيات للدفاع عن الجزائر توفي في تركيا عام 1959م (للمزيد ينظر: فضيل الورتلاني، الجزائر ثائرة، دار الهدى، 2009، ص 37–ص 40)

[3]– عطاالله فشار، مرجع سابق،ص9–10

وإستطاع من خلال نشاطه أن يكسب تأييد هيئات ومنظمات لصالح القضية الجزائرية ومناصرتها لنضال التحرر في المغرب العربي وكان يوجه رسائل وبرقيات إلى الساسة المسؤولين على الصعيد الإقليمي والعالمي دفاعا عن القضايا العادلة للشعوب العربية كما ساهم في تأسيس عدة هيئات لدعم القضية الجزائرية منها :

اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر 1942م وجمعية الجالية الجزائرية 1942[1]

كذلك تأسست جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية في 18 فيفري 1944م كهيئة عامة لجمع الشمل وتوحيد الرأي والكفاح تحت رئاسة الأستاذ محمد لخضر حسين وسكرتاريا الأستاذ فضيل الورتلاني وضمت أقطار من جميع المغربي العربي ووضعت لها قانونا أساسيا يهدف بدرجة الأولى إلى إستقلال هذه البلاد إستقلالا تاما ووحدة كاملة[2]

كذلك رحلة البشير الإبراهيمي إلى العراق سنة 1952م حيث أستقبل من طرف فاضل الجمالي مندوب العراق في هيئة الأمم المتحدة وكان الهدف الأساسي من الرحلة هو الدعاية للقضية الجزائرية وشرح ظروف الكفاح الجزائري وتعريف الرأي العام العربي والإسلامي بكفاح الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي[3]

المطلب الثالث: نشاط التيار اللبيرالي

هذا التيار كان ممثلا في الغالب في شخص فرحات عباس لم يكن قبل الأربعينيات في ميدان السياسة الدولية في مواقفه خارجا عن النطاق الرسمي للسياسة الفرنسية ماعدا

[1]– عمر بوضربة،تطور النشاط الدبلوماسي للثورة1954–1960، دار الإرشاد للطباعة والنشر، الجزائر،2013، ص 73–74

[2]– فضيل الورتلاني، الجزائر ثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 269

[3]–آمال سالم عطية، دور البشير الإبراهيمي في التعريف بالقضية الجزائرية خلال رحلة المشرقية (العرق نموذجا) قضايا تاريخية، العدد03، 2016،

بعض المبادرات التي تخص المغرب العربي وبلدان العالم الإسلامي مثلما هو الحال في موقفه من القضية الفلسطينية حيث لم يرضى على موافقة فرنسا تقسيم فلسطين[1]

وعند إندلاع الحرب العالمية فقد أعلن زعماء هذا التيار الوقوف إلى جانب فرنسا تأييدا لها وتطوع بعضهم في الجيش الفرنسي ووجه فرحات عباس مذكرة إلى الماريشال جيان سنة 1941م بعد إنهزام فرنسا يعرض عليه بعض المطالب ويرجوه الوفاء بالوعود الفرنسية السابقة[2]

وكذلك قتم فرحات عباس على الصعيد الخارجي بالإتصال بالحلفاء عند نزولهم في الجزائر في 08 نوفمبر 1942م حيث إتصال بالسيد **ميرفي** الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي الذي توجه بتسليم رسالة تحمل تاريخ 20 ديسمبر 1942م إلى كل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والتي وقعها العديد من الشخصيات السياسية حيث أعلن الموقعون على الرسالة إستعدادهم للمساهمة في حرب فرنسا شرط أن تلتزم هذه الأخيرة بإعطاء الحقوق السياسية المشروعة للجزائريين[3]

وخارج الإطار الفرنسي شارك فرحات عباس في المؤتمر المناهض للإمبريالية لشعوب إفريقيا آسيا الذي عقد عام 1948م بلندن وذلك جانب حركة الإنتصار الحريات الديموقراطية وكانت له عدة إتصالات مع الوفود المشاركة في هذا المؤتمر ومواصلة لهذا الجهد دعا فرحات عباس في مؤتمر حزبه سنة 1949م هيئة الأمم المتحدة إلى حفظ

---

[1]– فشار عطالله ، مرجع سابق، ص8

[2]– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830–1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000، ص 2013

[3]– جمال قنان،قضايا ودراسات ..... مرجع سابق، ص192–193

الحرية والسلم وإلى التنديد بالنظام الإستعماري كما ذكرها بالإلتزامات الموقعة من أجل تصفية الإستعمار وإحتج على الضغط المسلط على شعوب المغرب العربي [1]

[1]– أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير.... مرجع سابق، ص33

الفصل الأول

النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 4591-8591

المبحث الأول : إستراتيجية جبهة التحرير في تدويل القضية الجزائرية

المبحث الثاني : النشاط الدبلوماسي للوفد الخارجي

المبحث الثالث : القضية الجزائرية في المحافل الدولية

المبحث الأول: إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في تدويل القضية الجزائرية

المطلب الأول : من خلال بيان أول نوفمبر 1954

يقع تدويل المشكلة الجزائرية في المرتبة الأولى بين الأهداف الخارجية المحددة للنضال الوطني لجبهة التحرير في بيانها الذي أصدرته يوم أول نوفمبر 1954م ويلاحظ إلى جانب العمل الداخلي لابد من عمل خارجي لجعل القضية الجزائرية مطروحة على الصعيد الدولي[1].

لقد تناول بيان أول نوفمبر 1954م[2]أهداف الثورة بالتفصيل نذكر الأهداف الخارجية منها:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة الشمال الإفريقي داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

ولكي تحقق جبهة التحرير أهدافها عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد هما:

- العمل في الميدان السياسي أو في العمل المحض.
- العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة رافعة في العالم كله وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين[3].

---

[1]– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشرّ، الجزائر، 2003م، ص 501

[2]– ينظر الملحق، رقم 03

[3]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، نداء مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، وزارة الثقافة، 2009م، ص 10–11

أكد بيان أول نوفمبر أن الهدف من الكفاح المسلح هو جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وهو ما يعني تدويل القضية الجزائرية وذلك بمساندة الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري العرب والمسلمين خاصة في ظل الانفراج الدولي، ونادى لوحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي وهذا لعوامل مشتركة كاللغة والدين.

أما الأمم الأخرى التي تساند القضية الجزائرية فقد أكد محرر البيان على امتنانهم وتعاطفهم الفعال مع هذه الشعوب، وذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة القاضي بتصفية الاستعمار وحق تقرير المصير حتى لا تتهم الثورة الجزائرية دوليا بأنها اختارت لغة السلاح فإنها ترغب في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية عن طريق المفاوضات مع فرنسا[1].

وبهذا يكون بيان أول نوفمبر رسم توجهات الثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي بأبعادها الإقليمية، الحضارية، العالمية، والإنسانية، أبعاد عبرت عن شمولية النظرة للفكر الوطني وجعل الثورة الجزائرية في خانة الثورات العالمية والإنسانية التي ناضلت لنشر مبادئ الحرية والعدل والسلام والتعاون في العالم وقد ظلت هذه المبادئ ثابتة في كل البرامج والمواثيق الصادرة عن جبهة التحرير الوطني[2].

---

[1]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، ص 27–28

[2]– فتح الدين بن آزواو، أهداف ومبادئ السياسة الخارجية للثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، أعمال الملتقى الوطني حول ديبلوماسية الثورة وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، العدد07، جامعة المسيلة،2019م، ص 175–176

المطلب الثاني: من خلال مؤتمر الصومام1956

يعتبر مؤتمر الصومام أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني عقد في يوم 20 أوت 1956م بقرية افري بوادي الصومام، باستثناء الإعلان عن الفاتح من نوفمبر1954م كانت جبهة التحرير الوطني في الحقيقة متروكة لمبادرات قادة المناطق والمسؤولين السياسيين في المدن وفي الخارج كان أعضاء الوفد الخارجي أحرارا في سياستهم، ورغم الظروف الصعبة التي كانت تجري فيها الحرب التحريرية، فقد انبثق عن هذا المؤتمر برنامج سياسي معدا بكيفية تعطي صورة متناسقة ومنسجمة لجبهة التحرير الوطني، وتم فيه التحديد التام للأهداف السياسية داخليا وخارجيا المذكورة في بيان أول نوفمبر 1954م[1].

اتضح في مؤتمر الصومام أن جبهة التحرير أصبحت قوية وممثلة لآمال وطموحات الشعب الجزائري، ووضوح الهدف والغاية المنشودة والتي هي الإستقلال الوطني والوسيلة هي الثورة لتدمير الحكم الاستعماري وذلك بتوحيد أبناء الشعب الجزائري وتجنيده للكفاح ضد العدو المشترك لأن تحرير الجزائر هو عمل جميع الجزائريين، ومنطلقا من هذا حصل الإجماع الوطني على مواجهة العدو حتى النهاية وانتزاع استقلال الجزائر[2].

1– سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، من منشورات دحلب، 2007م، ص 29

2– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص399–ص401

ومن هنا استطاع مؤتمر الصومام استعراض حصيلة اثنين وعشرين شهرا من الكفاح في خلال عشرة أيام لمناقشة جدول الأعمال الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة من قضايا الساعة وآفاق المستقبل التي ما فتئ قادة الثورة يطمحون لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها[1].

وقد جاءت نتائج مؤتمر الصومام على الصعيد الخارجي كالتالي:

- سجل المؤتمر ارتياحه التام من العمل المنجز على المستوى الخارجي وخاصة بعدما استطاعت جبهة التحرير الوطني المشاركة في مؤتمر باندونغ1955م.
- تحميل الدول المشاركة في مؤتمر باندونغ مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة
- دعوة المؤتمر إلى بذل مزيد من الجهد لتدويل القضية الجزائرية وتأكيد حضورها في المحافل والهيئات الدولية
- ومن أجل إعطاء دعم فعال ومتميز للعمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قرر المؤتمر تعيين السيد محمد الأمين دباغين مسؤولا عن مندوبية الخارج[2].

إن انعقاد أول مؤتمر للجبهة (مؤتمرالصومام 20أوت 1956م) سيؤدي إلى تحديد نشاط الجبهة على المستوى الخارجي كان من ضمن أهداف الجبهة في هذا المؤتمر:

- السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي.
- تصعيد تأييد الرأي العام.

---

[1]– أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962م، دار هومة، الجزائر، 2009، ص135

[2]– محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 50–51

– تنمية الإعانة الديبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم تطلع اطلاعا كافيا على الصفة الوطنية للحزب الجزائري وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية[1].

– وبالعودة إلى نص بيان أول نوفمبر 1954م ووثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م يمكن فهم الخطوط العريضة لاستراتيجية جبهة التحرير الوطني وفي سعيها لتدويل القضية الجزائرية وفي ضبط علاقاتها الخارجية سواء بالقوى الحليفة المنتمية أساسا الذي تربطه الجزائر الروابط الحضارية التاريخية وتشابه التجارب المعاصرة ووحدتها، أو بالقوى المعادية للثورة بإعتبارها تشكل حليفا طبيعيا للاستعمار الفرنسي بفعل الإنتماء الحضاري المشترك وواقع الإنتماء الإيديولوجي والعلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية[2] .

المطلب الثالث: عن طريق الوفد الخارجي

أرسى الوفد الخارجي خلال فترة 1947– 1954م أرضية العمل الديبلوماسي على المستوى الخارجي بكسب مساندة الدول العربية كمصر والسعودية، وبعد إندلاع الثورة إتخذها الوفد الخارجي المشكل من أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، كقاعدة لعمله الديبلوماسي والعسكري والإعلامي موظفا في ذلك إمكانيات الدعم التي تلقاها من الدول العربية، ومتحديا تهديدات الحكومة الفرنسية التي هددت بها هذه الدول بقطع علاقاتها معها في مختلف

[1]– بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني، دار النفائس، بيروت، 1990، ص 53

[2]– عمر بوضربة، التدويل مفهومه وإستراتيجيته من خلال مواثيق وتجارب جبهة التحرير الوطني 1954– 1958م، أعمال ملتقى جامعة المسيلة، 2019، ص54

المجالات وهذا بفضل ديبلوماسية الوفد الخارجي التي صهرتها فترة الصراع بين الإستعمار والحركة الوطنية[1].

وفي سنة 1955م إلتحق محمد يزيد بالوفد الخارجي وتم توزيع المهام بين أعضائه فتكفل محمد خيضر بالشؤون المالية والسياسية بينما تكفل أحمد بن بلة ومحمد بوضياف بالشؤون العسكرية والعتاد والإتصال بالداخل، وتكفل حسين آيتأحمد[2]بمساعدة محمد يزيد[3] بالتدويل خاصة من خلال منظمة هيئة الأمم المتحدة، في حين تم تكليف حسين لحولبالدعاية للثورة في إندونيسيا وجنوب شرقي آسيا، بينما كلف عبد الحميد مهري[4]بتمثيل جبهة التحرير في سوريا[5].

وقد حدد الوفد الخارجي خمس مراكز أساسية وهي كالتالي:

---

[1]–محمد خيشان، مرجع سابق، ص 36

[2]– حسين آيتأحمد : ولد عام 1921، ناضل في حزب الشعب وحركة الإنتصار 1942–1954م وعضو في اللجنة المركزية والمكتب السياسي من 1947 إلى 1949م، مسؤول المنظمة الخاصة، عضو مؤسس جبهة التحرير الوطني وعضو كذلك في المجلس الوطني للثورة وزيرا للدولة من 1958 إلى 1962م(للمزيد ينظر : محمد حربي، جبهة التحرير...، مرجع سابق، 333)

[3]– محمد يزيد: عضو اللجنة المركزية في حركة الإنتصار من 1950 إلى 1954م ممثل جبهة التحرير الوطني في نيويورك 1955–1962م، وزيرا للإعلام في الحكومة الجزائرية المؤقتة ما بين 1958–1962م ثم سفيرا للجزائر في لبنان (للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير..، مرجع سابق، ص 337)

[4]– عبد الحميد مهري: عضو اللجنة المركزية لحركة الإنتصار للحريات الديموقراطية 1953–1954م، ممثل جبهة التحرير الوطني في سوريا من 1955 إلى غاية 1956م، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ وزيرا في الحكومة الجزائرية المؤقتة 1958–1961م (للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير ...، مرجع سابق، ص 340)

[5]– عمر بوضربة، "التدويل من خلال مواثيق وتجارب جبهة التحرير الوطني 1954–1958م"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد12، جوان 2017، ص220

- القاهرة : تولى محمد خيضر
- دمشق: يشرف عليها عبد الحميد مهري
- بغداد : يشرف عليها أحمد بودة
- جاكارتا : يشرف عليها حسين لحول
- نيويورك : أشرف عليها حسين آيت أحمد[1]

كلف وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج برسم السياسة الخارجية [2]وفق المبادئ المتفق عليها ويمكننا حوصلة نشاط الوفد الخارجي في النقاط التالية:

- بذل جهود معتبرة لتوحيد الأحزاب الوطنية وجميع ممثلوا التيارات السياسية تحت مبادئ ولواء جبهة التحرير الوطني [3]
- إعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي
- توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاث لمواجهة الإستعمار[4]
- سعي جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وإعتبارها من أولويات السياسة الخارجية لجبهة التحرير
- إرسال مذكرات ورسائل لطلب الدعم من الدول العربيةوالإسلامية لمساندة القضية الجزائرية[1].

1– عطا الله الفشار، مرجع سابق، ص 24

2– ينظر الملحق رقم 4

3– مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية(1954– 1962م)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 38

4– فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م، ص75

المبحث الثاني: النشاط الديبلوماسي للوفد الخارجي

المطلب الأول : أهداف ومبادئ ووسائل النشاط الديبلوماسي

يتفق الكثير من الباحثين لتاريخ الثورة الجزائرية فيما يتعلق بالأهداف والمبادئ التي إعتمدتها ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني طيلة فترة الثورة فهي مستوحات من إستراتيجية الحركة الإستقلالية من خلال نشاطها الخارجي في الفترة الممتدة من 1945 إلى 1954م وفيما يتعلق برواد العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني فهم إطارات في الحركة الوطنية ويعتبر جيل المنظمة الخاصة هو النواة الأولى المؤسسة للنشاط الخارجي بالإضافة إلى إلتحاق عناصر من المركزيين ومن الإتحاد الديموقراطي ومن جمعية العلماء[2] .

وقد لخص محمد يزيد في تقريره الذي حرره في جويلية 1957م ووجهه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية **CNRA** أهداف النشاط الدبلوماسي فيما يلي :

- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي[3]
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضية التونسية والمغربية على المستوى الدولي.
- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية[4]

---

[1]– عمر بوضربة، تطور النشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية 1954– 1960م، دار الارشاد للطباعة والنشر،الجزائر، 2013 ص 283

[2]– عمر بوضربة، التدويل من خلال مواثيق .... ، مرجع سابق، ص 215–216

[3]– عطا الله الفشار، مرجع سابق، ص 18

[4]– تطور الديبلوماسية الجزائرية 1830– 1962م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية في ثورة أول نوفمبر، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2007، ص 142

ويمكن تحديد أهم مبادئ ديبلوماسية جبهة التحرير خلال الثورة في النقاط التالية :

- اعتبار المغرب العربي بعدا إستراتيجيا والتّأكيد على وحدتها.
- التمسك بمبدئ تقرير المصير والإستقلال.
- الامتثال لمبادئ وقواعد القانون الدولي.
- اعتماد الحياد الإيجابي فيما يتعلق بالعلاقات مع المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي.
- احترام السيادة الداخلية للدول[1].

أما فيما يتعلق بالوسائل الدبلوماسية المستعملة من طرف الوفد الدبلوماسي لجبهة التحرير في المرحلة الممتدة من 1954 إلى غاية 1958م فيمكن التمييز بين الوسائل الذاتية والوسائل الدبلوماسية

أولا : الوسائل الذاتية

- مخاطبة الرأي العام العالمي من خلال النشاط الإعلامي المكثف ووسائل الإتصال المباشر.
- ربط علاقات بالإتصال بالمثقفين والثوريين والديمقراطيين.
- ربط العلاقات بالفعاليات السياسية والقوى الديمقراطية من خلال الاتصال بالأحزاب والبرلمانات والنقابات العمالية والطلابية.
- رفع كفاءة المناضلين العاملين في الحقل الدبلوماسي للثورة لرفع مستوى الإقناع والتبليغ[1].

[1]– عمر بوضربة، التدويل من خلال مواثيق .... ، مرجع سابق، ص 217

ثانيا : الوسائل الدولية

- التأكيد على إستقلالية القرار في التعامل الدولي
- الإستعانة بجامعة الدول العربية
- الحرص على كسب ودعم تأييد المعسكر الإشتراكي مع تأكيد على عدم الإلتزام بالتبعية الإيديولوجية.
- الإستعانة بالدول الحليفة في جعل القضية الجزائرية دائمة الحضور في أشغال المنظمات الإقليمية والدولية[2].

---

[1]– عامر رخيلة، الحركة الوطنية وتأسيس الديبلوماسية من 1830/1962م، دراسات وبحوث حول تطور الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص 100.

[2]– مرجع نفسه، ص 101

المطلب الثاني : نشاطه إتجاه البلدان العربية

أولا: بلدان المغرب العربي :

انطلق التحرك الدبلوماسي لجبهة التحرير في الإطار المغاربي بواسطة التنسيق والتعاون وتكوين الوفود المشتركة وتوحيد الجهود، ويعترف محمد يزيد في تقريره المرفوع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 20 أوت 1957م بأن الوفد الخارجي الجزائري قد تلقى مساعدة وتضامنا أخويا من حزب الإستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي، وذلك في إطار التأييد الدولي للقضية الجزائرية[1].

لقد أخذت جبهة التحرير الوطني أسلوب عمل لإبراز الوحدة المغربية على صعيد النضال المغاربي المشترك، وفي هذا الإطار كان لكل من المغرب وتونس دور فعال في دعم الثورة وتعزز ذلك أكثر بعد سماع سلطات البلدين لاستعمال الحدود كقاعدة خلفية لتمرير الأسلحة والمؤونة وللهجوم على القوات الفرنسية في وقت كانت القوات الفرنسية لاتزال رابضة بالقطرين والواقع أنه بعد إستقلال تونس والمغرب في سنة 1956م، تعزز مركز جبهة التحرير وظهر تأييدها للثورة الجزائرية على الصعيدين العسكري والدبلوماسي، خاصة بعد انضمامهما إلى الأمم المتحدة في نوفمبر 1956م، وإعتبرت جبهة التحرير الوطني هذا الانضمام أهم عنصر في طريق نجاح القضية الجزائرية على الصعيد الدولي[2].

---

[1]– الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954– 1958م، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 478

[2]– أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954–1958م، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 63–64

وفي خريف 1956م لخص محمد خيضر[1] موقف تونس كما أبلغه سفيرها في القاهرة أنها مع مطلب الإستقلال مبدئيا، ولم يكن كذلك الموقف المغربي يختلف عن موقف تونس حسب محمد خيضر دائما.

كان السلطان محمد الخامس قد قابل أحمد بن بلة مسؤول الشؤون العسكرية والمالية في الوفد الخارجي لجبهة التحرير في إشبيليا في أفريل 1956م، وحاول إقناعه بضرورة إبراز شخصيات سياسية من الوزن الثقيل لإسقاط حجة فرنسا التي تزعم انه ليس هناك تنظيم سياسي يمكن التفاوض معه[2].

وفي الفاتح من ديسمبر 1956م عقد اللقاء الثلاثي المغاربي بالرباط وشارك فيه الوفد الجزائري علانية وبصفة رسمية جانب شريكه التونسي والمغربي، وإستمرت الحركة الديبلوماسية على المستوى المغاربي لتتجلى مرة أخرى في مؤتمر طنجة الذي إنعقد في أواخر أفريل 1958م وأوصى في ختام أشغاله بإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إستجابة لمطلب الوفد الجزائري.

وقبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حرص كريم بلقاسم[3] في تقرير مطول بتاريخ 05 أوت 1958م على تسجيل جملة من الحقائق بلغة مباشرة مثل :

---

[1]– محمد خيضر: ولد عام 1912م بالجزائر انضم إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1938م وانتخب نائبا للحركة سنة 1946م، وعضوا في اللجنة المركزية لحركة الإنتصار، انتقل إلى القاهرة سنة 1951م وعند إندلاع الثورة شكل رفقة زملاءه الوفد الخارجي لجبهة التحرير وفي 22 أكتوبر 1956م اختطف من طرف المخابرات الفرنسية إثر القرصنة الجوية (للمزيد ينظر : محمد خيشان، مرجع سابق، ص 34)

[2]– محمد عباس، نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة، الجزائر، ص 292

[3]– كريم بلقاسم: ولد عام 1922 في منطقة ذراع الميزان انخرط في صفوف حزب الشعب بعد 1945، كان احد مؤسسي جبهة التحرير عين نائب لرئيس الدولة وزيرا للقوات المسلحة سنة 1958، ثم وزيرا للخارجية 1961 كان من ابرز المدافعين عن

- الضغوط التي كانت تمارس على قيادة الجبهة لتلين من موقفها إتجاه فرنسا رغم النوايا المشبوهة لحكامها من مولي إلى ديغول.
- محاولة كل من وتونس والمغرب الحد من التضامن التلقائي للشعبين الشقيقين مع القضية الجزائرية[1].

ثانيا: بلدان المشرق العربي

لقد أولت الثورة الجزائرية إهتماما خاصا ضمن سياستها الخارجية كون المعركة التي تخوضها ضد الإستعمار الفرنسي هي معركة تتطلب تجنيد الأشقاء لمؤازرتها ومساندتها وتقديم العون المادي والمعنوي لها وقد إستطاعت ديبلوماسية الثورة في وقت مبكر تجنيد الديبلوماسية والرأي العام في بلدان المشرق العربي حولها[2] .

1- مصر:

لقد أعلنت الثورة الجزائرية منذ البداية أنها تستند في كفاحها على الدعم والتضامن العربي وتعد مصر الحليف الأول للثورة الجزائرية، فقد حدث أن كانت قضية الشعب الجزائري محل اهتمام السلطات المصرية حتى قبل اندلاع الثورة، ففي أكتوبر 1954م أي شهر قبل

اتفاقية ايفيان(للمزيد ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد ، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994، ص188)

[1]– محمد عباس، مرجع سابق، ص294–295

[2]– أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص 93

إندلاعالثورة إستقبل الرئيس جمال عبد الناصر وفدا يمثل حركة إنتصار للحريات الديمقراطية كشف له الخيار الثوري للقيادة وعزم الشعب الجزائري على إشعال فتيل الثورة[1] .

تبنت مصر دعم الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا الأمر الذي جعل جمال عبد الناصر يكلف فتحي الذيبوعزة سليمان بمتابعة تطورات القضية الجزائرية وهذا ما أكده فتحي الذيب في قوله حسب مريم الصغير **"أمرت الأخ فتحي الذيب بأن يكون مع الوفد الخارجي الجزائري وأن يكونوا ممثلين لي شخصيا وكنت أكتم الأمر على عدد من الوزراء الذين حولي خوفا من تسرب السر وإسراع فرنسا إلى ضرب الحركة قبل بروزها"**[2].

لقد سمحت الحكومة المصرية لكل الشخصيات الوطنية من إستعمال أراضيها للنشاط السياسي قصد دعم القضية الجزائرية حيث تم تكليف السيد أحمد توفيق المدنيبتجهيز نشرة إخبارية يومية عن حوادث الثورة التحريرية وتوزيعها على كل الجرائد ووكالات الأنباء.

وكذلك لعبت مصر دورا رياديا على مستوى جامعة الدول العربية في التنسيق مع أمينها العام من أجل دعم القضية الجزائرية[3] وحرصت القيادة المصرية على أن يكون لها دور هام ومعتبر في تدعيم وإسناد ومشاركة الجزائر في كافة التظاهرات الإقليمية والدولية، وكان لمصر دور فعال في تمثيل الجزائر في مؤتمر باندونغ 1955م وكذا تمكينها من لعب دور في مؤتمرات منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية[4].

1– أحمد سعيود، مرجع سابق، 41

2– مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 191

3– المرجع نفسه، ص193–194

4– أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص84

يعد النشاط الإعلامي نشاطا رئيسيا لأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة وكذلك التعريف بالحركة الوطنية الجديدة ومن ضمن الأنشطة التي يمكن إدراجها في هذا الإطار إذاعة بيان أول نوفمبر1954م عبر صوت العربوإقامة الندوات الصحفية وتلاوة البيانات بإسم جبهة التحرير الوطني وتعد ندوة نوفمبر 1954م أول ندوة عقدتها بعثة القاهرة عرفت من خلالها لجبهة وجيش التحرير الوطني[1].

إن ثقل مصر المؤثر والمهيمن في العالم الإسلامي جعل لها الأسبقية في الجهر بموقفها المساند والداعي للقضية الجزائرية، وكان هذا الدعم للثورة الجزائرية سببا وراء تعرضها لضغوطات وتهديدات خارجية التي إنتهت بالعدوان الثلاثي على مصر 1956م[2].

وكما إعترف محمد يزيد في شهاداته " **إن فضل الشقيقة مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وشعبها البطل لا يمكن ان يمحى من ذاكرة الشعب الجزائري المجاهد ومن المناضلين الجزائريين الذين قادوا المعركة الديبلوماسية مع العالم الخارجي مدعمين بقوة الثورة المسلحة والإنتصارات التي تحققها على أرض المعركة في الميدان** ..." وأكد جمال عبد الناصر أن انتصار الجزائر هو إنتصارمصر[3].

2- المملكة العربية السعودية:

كانت المملكة العربية السعودية في طليعة الدول من حيث الدعم الدبلوماسي والمالي والعسكري للثورة الجزائرية. فقد كانت السباقة إلى تنبيه مجلس الأمن الدولي في جانفي 1955

1- عمر بوضربة، تطور النشاط ...، مرجع سابق، ص161

2- الغالي غربي، مرجع سابق، ص480

3- أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص 84-85

ببروز المشكلة الجزائرية وخطورتها المحتملة على السلم والأمن في العالم قبل أن تصبح في طليعة البلدان المطالبة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة منذ 1955م[1].

عادت المملكة العربية السعودية عن طريق ممثلها الأستاذ أحمد الشقيريإلى تحريك القضية الجزائرية وذلك عام 1956م في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي هذه الدورة كشف الوفد السعودي لوفود الدول الحاضرة في الجمعية العامة عن جرائم الإستعمار الفرنسي المرتكبة في حق الشعب الجزائري الأعزل، إلى جانب كل أنواع الإرهاب والتعذيب والتقتيل[2]

وبتاريخ 11 ديسمبر 1957م إرتأت جبهة التحرير الوطني ضرورة القيام بزيارة للسعودية بهدف طلب الدعم المالي منها ولقي الوفد ترحيبا كبيرا من طرف الملك سعود بن عبد العزيز الذي قابل الوفد شخصيا ومع بداية 1958م أتيحت لوفد جبهة التحرير الوطني الخارجي فرصة لزيارة المملكة وهذا العمل يدخل في إطار البحث عن مصادر التموين إلى الدول العربية وكذلك الإطلاع على مجريات الأحداث الخاصة بالقضية الجزائرية[3] .

وفي هذا الإطار فإن السعودية أعلنت عن دعمها المطلق للقضية الجزائرية ودون تحفظ حتى لو أدى ذلك إلى التأثير السلبي لعلاقتها مع البلدان الغربية وهذا ما أعلن عنه الملك

---

[1]– محمد عباس، مرجع سابق، ص297

[2]– مريم الصغير، مرجع سابق، ص218

[3]– أحمد توفيق المدني، حياة الكفاح، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010 ، ص 359 – 362

صراحة أثناء إستقباله للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في 09 جانفي 1958م وقال له " **إن علاقتنا مع فرنسا على حل القضية الجزائرية حلا يعيد لأهلها العرب حريتهم وإستقلالهم...**"[1]

3- **الجمهورية العربية العراقية:**

لقد وقفت العراق إلى جانب القضية الجزائرية وقامت بتقديم الدعم المعنوي لها في أول محفل دولي خلال مؤتمر باندونغ 1955م، فقد ركز السيد فاضل الجمالي رئيس وفد العراق في تدخلهعلى حق الشعب الجزائري في الحرية والإستقلال، ووجوب تطبيق المبادئ التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها على هذا الشعب[2] .

وقد سجل أول موقف تضامني للعراق سنة 1956م على المستوى الشعبي بتنظيم حملة لجمع الأموال عن طريق التبرعات قدرت قيمتها ب 75 ألف دينار قدمتها الحكومة العراقية كما تسلم الوفد الجزائري الذي كان على رأسه أحمد توفيق المدني ببغداد أثناء فترة حكومة علي جودت الأيوبي مبلغا ماليا قدر بحوالي 175 ألف دينار عراقي، يضاف إليها المساعدات العسكرية بوصول أول شحنة من الأسلحة إلى الجزائر في شهر جوان 1957م عن طريق الحدود السورية مرورا بالأراضي الليبية[3] .

كما أبدت الحكومة العراقية للنضال الجزائري أثناء زيارة وفدين جزائريين يمثلان جبهة التحرير الوطني الجزائري إلى بغداد في 10 مارس و 31 ماي 1956م وإجتمع الوفد الجزائري برئيس الوزراء العراقي الذي أوضح موقف العراق من قضية الجزائر وإستعداد العراق لتقديم

---

[1]- جريدة المجاهد، العدد34، الصادر بتاريخ 24 جانفي 1958م

[2]- أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 45

[3]- الطاهر الجبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار الأمة، الجزائر،2015، ص 343-344

المساعدة التي يتطلبها الموقف وإستنكر مجلس الوزراء أعمال فرنسا في الجزائر، ووعد بتقديم الدعم المالي[1]

وقد أشار نوري السعيد في الجلسة العلنية لقادة دول الحلف إلى القضية الجزائرية مؤكدا على ضرورة الإهتمام الجدي بها وأعرب عن أمله في أن تعمل فرنسا على الحد من المجازر المروعة التي تجري في الجزائر وطالبت بالإعتراف بحق الجزائر بالحرية والإستقلال وفق ميثاق الأمم المتحدة وحق تقرير المصير[2].

4- سوريا ولبنان:

أ- سوريا:

بدأ الإهتمام السوري بثورة الفاتح من نوفمبر 1954م منذ إندلاعها وتجلى ذلك بوضوح على غرار بعض الدول عربية الأخرى، خاصة لدى الرأي العام الشعبي، وهذا إنطلاقا من هدف جبهة التحرير الوطني الرامي إلى تدويل القضية الجزائرية والعمل على كسب التأييد المعنوي لها وإسماع صوت الثورة في نطاقها الطبيعي الذي هو النطاق العربي الإسلامي[3].

لم يقتصر الموقف السوري من الثورة الجزائرية على الدعم الرسمي والشعبي فقط بل تجاوز ذلك إلى الدعم الدبلوماسي في كل المؤتمرات، ويتجلى ذلك في مؤتمر باندونغ 1955م الذي حضره ممثلوا الأحزاب المغربية حيث طالب ممثلوا هذه الأحزاب الدول المشاركة في

---

[1]- محمد علي الداهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 221

[2]- محمد علي الداهش، مرجع سابق، ص 223

[3]- مريم الصغير، مرجع سابق، ص 239

المؤتمر بأن تقدم طلبا إلى الأمم المتحدة بشأن مناقشة القضية الجزائرية وإعطاء أهمية لحق تقرير المصير الذي تدعو له الأمم المتحدة[1]

نظرت سوريا القضية الجزائرية ودافعت عنها في مؤتمر باندونغ والأمم المتحدة قبل إستقلال تونس والمغرب، كانت سوريا تتولى مهمة الدفاع عن ملف القضية الجزائرية وكان ممثل جبهة التحرير الوطني يندرج ضمن قائمة الوفد السوري كمستشار له، وبفضل مساعدة سوريا تمكن الوفد من المشاركة في الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة 1955م بصفة مستشار للوفد السوري، وبفضل هذا الدعم أعطت سوريا بعدا دوليا للقضية الجزائرية في المحافل الدولية من أجل إسماع صوت الثورة الجزائرية[2].

كانت سوريا تنظر إلى القضية الجزائرية على أنها قضية سورة محضة وبأن إمكانيات سوريا هي تحت تصرف الثورة الجزائرية وهذا ما عبر عنه الرئيس السوري **شكري القوتلي**في سنة 1957م أثناء إستقباله للوفد الجزائري الذي قام بزيارة رسمية لهذا البلد إذ صرح قائلا " **إن سوريا مشتركة معكم في القتال إن أردتم سلاحا أمددناكم بالسلاح، وإن أردتم مالا عندنا ما نستطيع بذله، إن أردتم رجالا فرجال سوريا مستعدون لخوض الوغى إلى جانبكم، أقول هذا لكم علنا لكي تسمع فرنسا قولنا ....** "[3].

---

[1]– صالح لميش، الدعم الدبلوماسي السوري للثورة الجزائرية، مجلة عصور الجديدة، تصدر عن مختبر البحث التاريخي،جامعة وهران1 ،العدد 09، 2013، ص 245

[2]-DEHLEB, ABD RAHMAN KIOANE , LES DEBUTS D' UNE DIPLOMATIE DE GUERRE 1956-1962,EDITIONS ALGER,2000, P08

[3]– أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 300–301.

ب- <u>لبنان:</u>

كانت البداية على غرار ما يقع في العواصم العربية وهي تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني في العاصمة بيروت وكان ذلك عام 1958م وقد أوكلت مهمة تسييره إلى المناضل إبراهيم كابويا وعلى الرغم من وجود لبنان تحت نوع من الهيمنة الفرنسية إلا أن الوضع الذي فيه هذا المكتب كان ملائما بل أن الحكومة اللبنانية سمحت للمكتب بالنشاط داخل الأراضي اللبنانية الذي لم ينحصر في جانبه الرسمي إنما شمل الجانب الشعبي وكذلك وبما في ذلك الحركة الجماهيرية، وقد تجاوبت السلطة اللبنانية حكومة وشعبا مع الثورة الجزائرية[1].

ومنذ أن طرحت القضية الجزائرية كقضية عربية ودولية كانت لبنان من الدول العربية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة والتي تقدمت مع مجموعة من الدول العربية الآسيوية بمذكرة تسجيل القضية الجزائرية، كما ذكرت لبنان أعضاء هيئة الأمم بأهمية حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري[2].

[1]- مريم الصغير، مرجع سابق، ص 289

[2]- مرجع نفسه، ص 191-192

المطلب الثالث: نشاطه إتجاه الدول الآفروآسيوية

على الرغم من الصعوبات التي لقتها الثورة الجزائرية في تحقيق أهدافها الآفروآسيوية فإن حصاد العمل الدبلوماسي كان إيجابيا، فقد مكن من توفير السند القوي للقضية الجزائرية ودعم الثورة الجزائرية في مجالات مختلفة، إذ كانت بحاجة ماسة إلى مناصرة الكتلة الآفروأسيوية[1]،فقد عملت السياسة الخارجية للثورة الجزائرية على ترسيخ التضامن في المقام الأول من أجل نيل الإستقلال والقضاء على الوجود الفرنسي وإفشال استراتيجيته ومخططاته في القارة الإفريقية.

اعتمدت دبلوماسية الثورة على إستراتيجية التحالفات والنداءات الموجهة من جبهة التحرير الوطني للحصول على الدعم في نضالها وكفاحها ضد المستعمر والتخلص من أشكال التبعية والاستعباد والذل والهيمنة في ظل السيطرة الإستعمارية، كما عملت على إفشال المخططات الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا، وحثت على ضرورة النضال الجماهيري الواسع حيثما كانت الهيمنة الإستعمارية للشعوب المستعمرة، فقد حاولت الحكومة الفرنسية إجهاض المد الثوري الإفريقي وفصل الثورة الجزائرية عن بعدها الإفريقي بعرقلة النشاط السياسي للثورة في هذه البلدان التي كانت غالبيتها ترضخ للإستعمار لأهميتها الإستراتيجيةوالإقتصادية لذلك إعتبرت الثورة الجزائرية عبارة عن إستمرار لكفاح الدول الإفريقية الأخرى من أجل تحرير القارة السمراء إذ كانت الثورة الجزائرية تمثل نموذجا حيا للحركات التحرر الإفريقية في مواجهة

[1]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945– 1962م، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزئر، 2013 ، ص 238

إستعمارإستيطاني مغتصب لا يمكن طرده إلا بإستخدام القوة وخاصة أنغولا غينيا وغانا ومالي[1].

أما على المستوى الآفروآسيوي فإن أعضاء جبهة التحرير بالخارج بدؤوا يتطلعون إلى تدويل القضية الجزائرية على نطاق وأفاق أوسع[2]، وهو ما سمح ببروز تيار جديد يمثل قوة سياسية هامة بين الدول الآفروآسيوية المعادية للإستعمار، وقد أدرك قادة جبهة التحرير أن المعركة تدور في نطاق عالمي، وهذا ما يفسر عزمهم على الخروج بالقضية الجزائرية إلى الميدان العالمي، حتى يتسنى لهم الإستناد على تضامن الشعوب والحكومات الآفروآسيوية، وقد باشر أعضاء البعثة في تكثيف إتصالاتهم مع المنظمة الآفروآسيوية مستغلين التحضيرات التي كانت تقوم بها المنظمة قصد عقد مؤتمر آسيوي إفريقي في مدينة باندونغ، وكانت هذه الفترة تشرف على لقاء بوقور بإندونيسيا الذي ضم خمس رؤساء حكومات آسيوية تحضيرا للمؤتمر القادم، وسافر أعضاء بعثة جبهة التحرير بالخارج إلى مدينة بوقور وطالبوا المجتمعين بإدراج قضية الجزائر في جدول المؤتمر الأول للمنظمة الآفروأسيوية[3].

إلا أن إتصالات الوفد مع العديد من الوفود وبعض الرؤساء أقرت بوعد للجبهة بإدراج قضية المغرب العربي في جدول أعمال المؤتمر القادم الذي سيعقد بمدينة باندونغ بإندونيسيا من 18إلى 24 أفريل 1955م ويعتبر هذا أول إنتصار دبلوماسي خارج النطاق العربي[4] .

1– أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص ص129 130

2– أحمد سعيود، مرجع سابق، ص75

3-الغالي الغربي، مرجع سابق، ص481

4–مرجع نفسه، ص481

وفي الأخير نشير إلى أن مؤتمر آكرا الذي انعقد في العاصمة الغانية عام 1958هذا المؤتمر الذي وصف بأنه باندونغ الإفريقي، جعل الدول الإفريقية تحتضن الثورة الجزائرية بصفة رسمية، وتعهدت الدول بمساعدة الجزائر بجميع الوسائل الممكنة ماديا ودبلوماسيا، وبهذا التأكيد تكون القضية الجزائرية قد كسبت جولة أخرى وحققت نصرا آخر على الصعيد الدبلوماسي، والفضل في هذا يعود إلى حنكة الوفد الممثل لجبهة التحرير الوطني الذي قام بإقناع الدول المشاركة في المؤتمر بأهمية القضية الجزائرية، الأمر الذي أدى بالمؤتمرين إلى تبني القضية وإصدار قرارات بشأنها تعد في غاية الأهمية[1].

المطلب الرابع: نشاطه إتجاه البلدان الأوربية والأمريكية

1- إيطاليا:

كان الموقف الرسمي الإيطالي يصب في نفس إتجاهات الحكومات الغربية كونها خاضعة لأوامر الولايات المتحدة الأمريكيةوبإعتبارها عضوا في منظمة حلف الشمال الأطلسي رفقة فرنسا[2] ،وبالرغممن ذلك في سبتمبر 1956م سمحت الشرطة الإيطالية لأعضاء وفد جبهة التحرير الوطني بالدخول للأراضي الإيطالية، الذي كان في إتصالات مع فرنسا في العاصمة الإيطالية روما في إطار المفاوضات السرية[3].

---

[1]– أحمد سعيود، رسالة ماجيستير ، مرجع سابق، ص 143

[2]– مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954–1962م، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 439

[3]– محمد عباس،نصر بلا ثمن،مرجع سابق، ص 317

وكذلك وافقت الحكومة الإيطالية في 1957م على إنشاء مكتب إعلامي لجبهة التحرير الوطني في عاصمتها روما برئاسة صالح المحبوبيالذي خلفه فيما بعد الطيب بلحروف[1]وقد ذكر كريم بلقاسم في تقرير 05 أوت 1958م على الموقف الإيطالي بالعبارة التالية " **إن روما بصدد تعديل موقفها من القضية الجزائرية**"[2].

أما بالنسبة للعلاقة مع إيطاليا يؤكد الطيب بلحروف قائلا " **بالرغم من الصعوبات التي اعترضتنا في البداية إلا أننا إستطعنا النفاذ داخل المجتمع الإيطالي، وحتى مع بعض الشخصيات الحزبية والحقيقة أن هناك فئة من المجتمع قدمت لنا مساعدات معتبرة وهامة في سبيل تدعيم كفاحنا التحرري**"[3]

2- إسبانيا:

كان نشاط جبهة التحرير الوطني في إسبانيا يمارس في سرية تامة بسبب العلاقات المتذبذبة بين إسبانيا والمغرب الأقصى، وكانت الثورة الجزائرية في ربيع 1956م قد أسست قاعدة للتسليح في برشلونة بإسبانيا برئاسة سي مصطفى الذي عينه العربي بن مهيدي هذا الأخير ربط علاقات مع شبكات الأسلحة والذخيرة بميناء برشلونة، وقد تم فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني عام 1957م، ولعل هذا ما أدى إلى لفت إنتباه المخابرات الفرنسية التي تفطنت لعملية تهريب السلاح عبر ترابها، والملفت للإنتباه أن إسبانيا كانت تمثل نقطة عبور للأسلحة

1- الطيب بلحروف: من عنابة ناضل في حزب الشعب الجزائري، عضو في اللجنة المركزية ما بين 1951-1954م، عضو فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وممثل جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1958 ورما 1959م، وبعد الإستقلال عين سفيرا في روما ثم بلغراد (للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير..، مرجع سابق، ص 333)

2- محمد عباس، مرجع نفسه، ص 318

3- أحمد بن فليس، مرجع سابق، 222

في عدة إتجاهات، كما كانت الأراضي الإسبانية مجالا لعقد صفقات بين مهري وتجار الأسلحة إلا أن السلطات الفرنسية تغض الطرف وتعطي أوامر للصحف بعدم تغطية تنقلات الجزائريين في إسبانيا أو أي حدث يتعلق بنشاط جبهة التحرير الوطني عبر الأراضي الإسبانية حتى لا تتسرب الأخبار لفرنسا[1].

وقد تم توقيف نشاط جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بتجارة السلاح عبر إسبانيا وقامت السلطات الإسبانية بسرية تامة بغلق مقرات جبهة التحرير في مدريد وبرشلونة وأوقفت العديد من مناضلي جبهة التحرير، ورغم الاتصالات الحيثية التي جرت بين جبهة التحرير ووزير خارجية الإسبان من أجل السماح بمزاولة جبهة التحرير لنشاطها عبر الأراضي الإسبانية، إلا أن تلك الإتصالات باءت بالفشل بسبب توقيف سفينة محملة بالسلاح كانت متوجهة نحو المغرب الأقصى في جوان 1957م[2].

3- بريطانيا:

لقد كان الموقف البريطاني داعما لسياسة حليفته فرنسا بالجزائر على غرار بقية دول اوربا الغربية وهو ما سمح لفرنسا من الإستفادة من هذا الدعم دوليا، وقد إلتزمت الحكومة الإنجليزية بالمادة الرابعة من ميثاق حلف الشمال الأطلسي التي نصت على دعم الحلف في حالة تعرضت أحد أعضاءه لما يهدد سلامة واستقلال ترابه الوطني[3].

---

[1]- محمد عباس، الثوار العظماء ، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 168

[2]- الطاهر الجبلي، مرجع سابق، 375

[3]- مريم الصغير، المواقف الدولية...، مرجع سابق، ص426

وفي سنة 1957م تغير موقف بريطانيا إتجاه القضية الجزائرية إثر المبادرة البريطانية الأمريكية لحمل فرنسا على التفكير لإيجاد حل للقضية الجزائرية وعند ضرب فرنسا لساقية سيدي يوسف في فيفري 1958م لملاحقة الثوار الجزائريين كان رد الفعل البريطاني فوريا من خلال عرض الوساطة بين فرنسا وتونس وكان من نتائجه سقوط الحكومة الفرنسية فيليكس غيار وفي أعقاب هذا العدوان تمكن وفد جبهة التحرير الوطني المكون من بن يوسف بن خدة[1]، ومحمد صديق بن يحي [2]من زيارة لندن وتقديم عريضة حول القضية الجزائرية أمام لجنة من نواب حزب العمال البريطاني[3]

لقد تولى وفد جبهة التحرير الوطني القيام بعمل كبير في ميدان توضيح وإنارة الرأي العام الإنجليزي، ومن ثمار هذا العمل هو تلك اللائحة التي صوتت عليها لجنة لندن للمجلس العالمي لحرية المستعمرات التي تؤيد الشعب الجزائري في مطالبته بحريته وإستقلالهالوطني[4].

---

[1]– بن يوسف بن خدة : ولد في البليدة عام 1992م إلتحق بحزب الشعب ثم أصبح سكرتيره العام سنة 1953م إلتحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955م، عضو المجلس الوطني للثورة ما بين 1956–1962م ، ووزيرا للشؤون الإجتماعية في الحكومة المؤقتة ثم رئيسا لها (للمزيد ينظر : محمد حربي، الثورة الجزائرية ..، مصدر سابق، ص183)

[2]– محمد الصديق بن يحي: ولد في جيجل ناضل في حركة إنتصار الحريات الديمقراطيةّ، انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1955م وعضو في المجلس الوطني للثورة، شارك في مفاوضات إيفيان، سفيرا في موسكو ثم لندن، وزيرا للشؤون الخارجية سنة 1979م (للمزيد ينظر: محمد حربي ، جبهة التحرير، ص353)

[3]– محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 312–313

[4]– احمد بن فليس، مرجع سابق، ص 217

4- الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد كان دعم الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا واضحا وهذا ما تجلى في هيئة الأمم المتحدة بالضغط عليها من أجل عدم تدويل وعرض القضية الجزائرية على طاولة هيئة الأمم المتحدة وذلك إستجابة لرغبة فرنسا[1].

وقد كان قادة جبهة التحرير مقتنعين أنه لولا الدعم الأمريكي البريطاني عسكريا وماليا ودبلوماسيا لما صمدت أكثر من أربع سنوات وذلك بنظر للتكاليف الباهضةللحرب[2]

وما أكد الدعم الأمريكي لفرنسا هو الخطاب الذي ألقاه سفيرها دوغلاس ديلون douglasdillon بقوله:" **إن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحضى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية**"وفيما يخص الجزائر بالذات قال " **إننا نساند فرنسا في الجزائر بمعارضتنا تسجيل قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة..**"وقد اعتبر الجزائر إحدى ولايات فرنسا الأربعة وهي جزء لا يتجزأ من أراضيها[3].

---

[1]– مولود بلقاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مأثر نوفمبر، دار الأمة للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 174ص177

[2]– محمد عباس، نصر بلا ثمن ، مرجع سابق، ص 311

[3]– مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 177

وقد تمكنت الجبهة وحلفائها من إقناع جون كينيدي رئيس لجنة الشؤون الخارجية 1957م من التعبير عن موقف بلاده من القضية الجزائرية وكان هذا بمثابة نجاح دبلوماسي للوفد الخارجي وفضح سياسة فرنسا الإستعمارية وقال **لماذا لا تدافع أمريكا عن الحريات في إفريقيا وآسيا**[1].

وباختصار فإن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت في عهد كينيدي ضد عرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ويتجلى هذا في تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية للإستعمار وتزويده بما يحتاج دون أن تراعي في سياستها الأبعاد الإنسانية وذلك بتشجيع قادة الإستعمار على مواصلة وإطالة أمد الحرب في الجزائر.

كما لعبت الو.م.أ دورا قياديا في التأثير والتعبئة عبر المحافل الدولية من تدعيم المنظور الأمريكي بما فيها حملة لعرقلة ووقف عرض القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وذلك بمحاولة إستمالة ملك المغرب للوقوف ضد القضية الجزائرية أثناء زيارة للو.م.أ سنة 1958[2].

المبحث الثالث : القضية الجزائرية في المحافل الدولية

المطلب الأول: جامعة الدول العربية

بدأ إهتمام جامعة الدول العربية بالقضية الجزائرية من خلال تأسيسها في 22 مارس1945م على يد مجموعة الدول العربية وكان لتأسيسها أثر كبير على نفوس العرب، ذلك

[1]– عمار عمورة، مرجع سابق، ص205

[2]– أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص202–203

ما جعل الجزائريون يتوقعون منها الدعم المادي والمعنوي وقد كان السيد الشاذلي المكي هو ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيها[1]

وبعد إندلاع الثورة الجزائرية ساند ممثلوا الدول العربية في الجامعة العربية الجزائريين متخذين من أساليب السلطات الفرنسية نحو الشعب الجزائري مبررا للرد على الدعاية الفرنسية التي تهدف إلى عزل الجزائر عن محيطها العربي ولكن سلبية الرأي العام الدولي إزاء القضية الجزائرية لم يمكن الأطراف العربية من تحقيق نتائج ملموسة[2]

كذلك تهديد فرنسا كل من يتدخل في الشؤون الداخلية فإن حلفاء الجزائر من عرب ومسلمين أظهروا تحفظاتهم في البداية ولم يتجرؤوا على إدراج القضية في المنظمات الدولية وعلى تبليغ صوت الثورة إتجاه الرأي العام الدولي بل هناك من تبرأ منها كما فعل السيد فاضل الجمالي مندوب العراق لدى هيئة الأمم[3]

ووجه السيد محمد خيضر رئيس الوفد الجزائري في مصر برقية إلى السيد عبد الخالق حسونة أمين المهام بالجامعة العربية يعلمه فيها " **أن الفرنسيين قد شنوا حملة إبادة في الجزائر** " ويطلب إجتماعا عاجلا للجامعة العربية قصد إتخاذ التدابير اللازمة، ورغم هذا النداء الملح فقد إكتفت اللجنة السياسية للجامعة العربية في إجتماعهابإستعراض عادي لقضايا بلدان المغرب العربي ريثما ستستمع في وقت لاحق لممثلي هذه البلدان، وفي 13ديسمبر 1954م رخص

---

[1]–عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي...،مرجع سابق، 132

[2]– محمد الصغير بوسبتة، دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية، المركز الجامعي ميلة، ص282

[3]– أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954–1956م، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشروالإشهار، الجزائر، ص 329

مجلس جامعة الدول العربية في جلسته الختامية تحت رئاسة ألفريد نقاش المصادق اللجنة السياسية للجامعة بعرض السعودية لقضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة[1]

وقد عملت الجامعة العربية على إبراز القضية الجزائرية على الصعيد الدولي ففي 13 جويلية وجه الأمين العام للجامعة مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يطلعه فيها الممارسات التي تقوم بها فرنسا إتجاه الشعب الجزائري، وكذلك قام بإرسال مذكرات إلى سفارات الدول المشاركة في مؤتمر باندونغ ومفوضيها وإلى الدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في مصر طالبا منها بذل جهود لإيقاف الحالة المتدهورة [2]

لقد إتخذت الجامعة العربية موقفا مشرفا إتجاه الثورة الجزائرية وذلك أنها قامت بدعمها معنويا وسياسيا ودبلوماسيا منذ بدايتها الأولى، وأرسل وفد جبهة التحرير الوطني مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية أطلعتها فيها على معاناة الشعب الجزائري والسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر مطالبة إياه وضع حد نهائي لما يجري.

في الميدان السياسي :

- عدم الإعتراف وإستنكار وضعية الجزائر التي خلقها الإستعمار وفرضها على الشعب الجزائري فرضا
- تأكيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بكل صراحة
- تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة في أقرب الآجال .

في الميدان الدبلوماسي :

---

[1]– مولود بلقاسم نايت قاسم، مرجع سابق، ص202–203

[2]– محمد الصغير بوسبته، مرجع سابق، ص 289

- القيام بمساعي لدى الحكومات الآسيوية لتحويل السياسة المشتركة قصد تأكيد تحرير الجزائر
- الضغط الدبلوماسي والإقتصادي والثقافي على فرنسا [1]

وفي 22 مارس 1956م قدم عبد الحميد مهري مذكرة إلى جامعة الدول العربية ألح فيها على الدول العربية بإتخاذ تدابير ضرورية وتجسيد النقاط التالية:

- بحث القضية الجزائرية في إجتماع مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد في 29 مارس 1956م ومطالبتهم بإصدار بيان يندد بالسياسة الإستعمارية في الجزائر
- القيام بمساعي منفصلة ومباشرة لدى الحكومة الفرنسية والحكومات التي ساندتها في سياستها في الجزائر لحملها على تغيير موقفها من القضية الجزائرية
- الإستعداد من الآن لتقييد القضية الجزائرية بجدول الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة[2]

وفي نفس الإتجاه سار محمد خيضر وقدم مذكرة إلى جامعة الدول العربية داعيا إلى ضرورة إعداد خطة دبلوماسية ناجعة في إطار التنسيق مع الدول الآفروأسيوية بهيئة الأمم المتحدة ومن أهم ما جاء في هذه المذكرة:

- إصدار تصريحات قوية من جانب الحكومات العربية وإستدعاء سفراء فرنسا في البلاد العربية لإبلاغهم بالإحتجاج الشديد على إبادة الشعب الجزائري

[1]– أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 71–72

[2]– محمد خيشان، مرجع سابق، ص 68

- السعي لدى سفراء الدول الغربية والتعريف بالأعمال الشنيعة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر
- التشاور مع الدول الآفروآسيوية من اجل الضغط على فرنسا
- الإهتمام بالقضية الجزائرية وذلك بزيادة الدعاية الإعلامية
- تقديم العون المادي للمجاهدين الجزائريين من أجل الإستمرار في كفاحهم[1]

بعد تلقي مسؤولوا الجامعة العربية الرسالتين قام المجلس بعقد إجتماع طارئ في 29 مارس 1956م إتخذت فيه بالإجماع القرار التالي :

- تأييد الجامعة العربية للشعب الجزائري تأييدا كاملا في كفاحه من أجل إسترجاعالإستقلال
- تقديم جميع البلدان العربية المنطوية تحت راية الجامعة العربية ومساندتها للشعب الجزائري بجميع الوسائل التي تمكنه من مواجهة الإستعمارالفرنسي[2]

المطلب الثاني : هيئة الأمم المتحدة

أثارت حرب الجزائر حركة تضامن واسعة في العالم وهي من أهم البحركات التضامنية التي سجلت في تاريخ الشعوب المكافحة من أجل حريتها وأهمية هذا التضامن تبرز أكثر عندما نلاحظ أنه صدر من الشعوب، وعن بلدان مختلفة ، وأنه لم يكن مرتبطا بأي تجمع أو تيارات أو إيديولوجيات خاصة، فقد قامت جبهة التحرير الوطني الإطلاع على الرأي العام العالمي فأنشأت

[1]– محمد خيشان، مرجع سابق، ص69

[2]– مولود بلقاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 194

عدة مكاتب في الخارج وأِسل وفودا كثيرة إلى مختلف العواصم، وإسماع صوت الجزائر في مختلف المحافل الدولية[1]

وإعتبرت جبهة التحرير الوطني منظمة الأمم المتحدة كمنظمة تنفعها في الدفاع عن القضية الجزائرية وفي الإتصال المباشر وغير المباشر وبممثلي الدول هناك وفي المعركة من أجل شرح مطلب الإستقلال وفضح جرائم الحرب وعزل لحكومة الفرنسية دوليا، وهذا ما دفع بممثلي جبهة التحرير في الخارج إلى إستعمال جوازات سفر عربية للتمكن من دخول أروقة منظمة الأمم المتحدة[2]

- **الدورة العاشرة 1955م:**

يعتبر مؤتمر باندونغ هو الإنطلاقة الحقيقية لنشاط جبهة التحرير الوطني وذلك أنه فتح أبواب المنظمة الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، وفي 29 جويلية 1955م تسلم سكرتير الأمين العام للأمم المتحدة خطابا من أربعة عشر دولة آفروآسيوية بإدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة وقد أوضحوا في خطابهم أهمية

حق تقرير المصير في تكوين الأمم المتحدة، وأوضحوا أن الموقف يتدهور في الجزائر مما يهدد السلم والأمن العالمي، ودعو الأمم المتحدة إلى إستخدام المادة 140 من الميثاق التي تمنح الجمعية العامة حق التوصية بإجراءات تدعم الأهداف السلمية، وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة لتسليم هذه المذكرة للجنة العامة وقامت بدراستها في يوم 22 سبتمبر 1955م الذي

[1]– الثورة الجزائري وقائع وأبعاد، وزارة الإعلام والثقافة (إدارة الوثائق والمنشورات، الجزائر)، ألتاميراروتو بريس، مدريد، ص 42

[2]– بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م، دار لنعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 501

إنعقد فيه إجتماعها[1]، غير أن مطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة كان محل مجاذبة بين مؤيد ومعارض وتمكنت الدول العربية وباقي دول الكتلة الآفروآسيوية من ترجيح الكفة هذه المرة لصالحها بعد أن تم عرض موضوع القضية الجزائرية يوم 30 سبتمبر 1955م وحصل فيه على أغلبية نسبية قدرت بثمانية وعشرين صوتا ضد سبعة وعشرين صوتا فيما إمتنع خمسة دول عن التصويت[2].

غير أن هذا التصويت قد أثار زوبعة كبيرة داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة بسبب رد فعل الدبلوماسية الفرنسية وإنسحاب الوفد الفرنسي برئاسة أنطوني بيني من الإجتماع وقاطع جلسات الدورة معتبرا القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية لا يحق لأي كان مناقشتها[3].

وفي خضم الجو المعكر بين المؤيد والمعارض بخصوص القضية الجزائرية تقدمت الهند يوم 25 نوفمبر 1955م بمشروع تقترح فيه عدول هيئة الأمم المتحدة عن مناقشة القضية الجزائرية في الدورة العاشرة وتأجيلها إلى دورة أخرى، مع إحتفاظ الدورة بحق إثارة القضية من جديد وعرضها على هيئة الأمم المتحدة إذا إقتضت الضرورة، هذا الإقتراح صادقت عليه الجمعية العامة في 29 نوفمبر 1955م وأجلت تسجيل القضية الجزائرية إلى دورة لاحقة [4]

- **الدورة الحادية عشر من 12 نوفمبر 1956م إلى 08 مارس 1957م**

---

[1]– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 286 287–

[2]– عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، أفكار وأفاق ، العدد 08 ، 2016، ص 63

[3]– جريدة المجاهد، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، لعدد 10، الصادر في 05 سبتمبر 1957م، ص 09

[4]– عبد القادر كرليل، مرجع سابق، ص64

برزت منذ ربيع 1956م، أغلبية داخل الكتلة الآفروأسيوية مؤيدة لعرض القضية الجزائرية أمام مجلس الأمن واتخذ القرار في 19 جوان، ووافقت 13 دولة على عرض القضية الجزائرية إلا أن مجلس الأمن رفض المناقشة بأغلبية 07 أصوات مقابل اثنين وامتناع اثنين آخران عن التصويت، وفي الفاتح من أكتوبر تقدم الوفد الآفروآسيوي بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر، وقد وقع الطلب 15 دولة إفريقية وأرفق هذا الطلب بمذكرة إضافية عبر فيها عن استيائها للحالة في الجزائر كما أعربو للأمم المتحدة بأن استمرار هذه الحالة من شأنها أن يشكل تهديدا على السلم والأمن العالمين[1]

ومن الظاهر أن موقف فرنسا تطور تطورا غريبا فبعدما كانت تمتنع عن تسجيل القضية الجزائرية وتبدي غضبها وسخطها في 1955م، ليتغير موقفها سنة 1956م بقبول تسجيل القضية الجزائرية دون أي نقاش منها، وكما أنها شاركت في المناقشة وحاولت أن تجد موقفا يشابه موقها السابق، غير أنها شعرت بإيعاز من الو.م.أ أن ذلك لن يفيدها شيئا وأن الأمم المتحدة ستناقش القضية الجزائرية، فنشاط جبهة التحرير في الداخل والخارج جعل دول العالم تعي بقصتها وتهتم بها الشيء الذي أجبر فرنسا على تغيير موقفها السابق[2]

وفي هذه الدورة قدمت 18 دولة آفروآسيوية مشروعا تطالب فرنسا بأن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقري مصيره والتفاوض من أجل تسوية سلمية لحل القضية الجزائرية، وطلبت من الأمين العام أن يساعدها في إجراء المفاوضات قدم مشروع القرار وثيقة A/C-I/L

[1]– أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 104-105

[2]– جريدة المجاهدة، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص 09

165 في 05 فيفري 1957م[1] للجمعية العامة نظرا لحالة القلق والإضطراب في الجزائر والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وطبقا لمبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة:

- تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير
- تدعو فرنسا والشعب الجزائري للدخول في مفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة
- تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين عللا إجراء التفاوض وأن يقدم تقريرا للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر القادمة[2]

لم ينل هذا المشروع الأغلبية من التصويت والعلة في ذلك لكون هذا المشروع يسير في إتجاه معاكس للإدارة الفرنسية، وبمجرد سقوط المشروع الأول الذي لم يحصل على الأغلبية تقدمت ثلاث دول وهي اليابان تايلند والفلبين يوم 12 فيفري 1957م بمشروع قرار آخر للجنة السياسية تدعو فيه بالعودة إلى طريق الصواب وإتخاذ أسلوب المفاوضات الذي لا بديل له لحل المسألة وإنهاء إراقة الدماء بطرق سلمية، وقد تمت الموافقة على هذا المشروع بموافقة الأغلبية المقدرة ب 37 صوت ضد 27 صوت وإمتنع 10 عن التصويت، وسمحت هذه النتيجة بعرضها على اللجنة السياسية، إذا بمجموعة تتكون من ست دول هي الأرجنتين ،كوبا ، البرازيل ، البيرو، الدومينيك، إيطاليا، تقدم في 12 فيفري 1957م نص مشروع آخر يحمل رقم 197 تعرضه

---

[1]– محمد علوان، القضية الجزائرية أمام المتحدة 1957–1958م، تر: عليتابليت، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م، الجزائر، ص 100

[2]– أحمد سعيود، مرجع سابق، 108

على الجمعية العامة تمت المصادقة عليه أيضا بأغلبية 41 صوت ضد 33 صوت في حين إمتنعت 03 دول عن التصويت[1]

وقد إجتمعت الجمعية العامة إلى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبون وناقشت قضية الجزائر ونظرا لأن الحالة في الجزائر تسبب كوارث وخسائر في الأرواح تعبر عن آمالها في روح التعاون والوصول إلى حل سلمي ديموقراطي بواسطة الوسائل المناسبة طبقا لمبادئ الأمم المتحدة[2]

- **الدورة الثانية عشر: من 17 سبتمبر 1957م إلى 14 ديسمبر 1958م**

بعد الإنجاز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في هيئة الأمم المتحدة والمتمثل في صدور أول قرار للجمعية العامة حول المشكلة الجزائرية، واصلت نشاطها الدبلوماسي في هذا الإطار قدم الوفد الجزائري المشارك في الدورة الثانية عشر إلى أعضاء الكتلة الآفروآسيوية، هذه الأخيرة إجتمعت عدة مرات لدراسة الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري وذلك بحضور ممثل الجبهة الذي أكد في كلمته أمام المجموعة أن فرنسا لم تحترم إلتزامتها في هيئة الأمم المتحدة أنها لم تعمل بتوصيات دول الأعضاء[3]

1- عبد القادر كرليل، مرجع سابق، ص 69-70

2- عطالله الفشار، مرجع سابق، 114

3- أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 112-113

كما أن الحكومة الفرنسية التي يرأسها غي موللي منذ تأسيسها بدت غير قادرة على إيجاد حلول للمشاكل الكبرى، التي تعترضها وأصبحت عاجزة وبعبارة أخرى لم يكن لها أي نشاط واضح وملموس قادر على إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية[1]

وفي 05 ديسمبر 1957م قدمت سبعة عشر دولة إفريقية وآسيوية مشروع قرار حول القضية الجزائرية إلى اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة بواسطة ممثل أندونيسيبإسم هذه الحكومات نوهت الفقرات الثلاث فيه إلى قرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة في حين إعترف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري، وفي 06 ديسمبر 1957م إقترحت إيرلندا والنرويج تعديلين على هذا المشروع ينصان على :

- الإعتراف بأن الشعب الجزائري مؤهل لرسم مستقبله الخاص بطريقة ديموقراطية
- إقتراح مناقشات فعلية قصد حل الوضعية القلقة الحالية والوصول إلى حل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبموجب هذا القرار لاحظت الجمعية العامة مبادرة المساعي الحميدة لرئيس حكومتي المغرب وتونس وعبرت الجمعية العامة عن رغبتها في إيجاد حل من خلال محادثات تمهيدية وتم الاتفاق جماعيا عن طريق الجمعية العامة [2]

ومن هذا أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دروتها الثانية عشر في ديسمبر 1957 لائحة دعت فيها جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى التفاوض لحل القضية على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقبول الوساطة التونسية المغربية ورغم أن الصحافة الوطنية رأت في اللائحة تقدما ملحوظا لصالح القضية الجزائرية فإن صحيفة المجاهد وصفتها بالفتور

---

[1]– KHALFA MAMERI, LES NATION UNIES FACE A LA QUESTION ALGERIANNE 1945-1962, ENAG EDITION,ALGER,2010,P95

[2]– محمد علوان، مرجع سابق، ص105

لأنها لم تدن السياسة الإستعمارية المتوحشة بل لم تخفي تشائمها لمستقبل الهيئة الأممية التي قد تذهب ضحية للإستعمار أسوة بسابقتها عصبة الأمم[1]

المطلب الثالث : المؤتمرات الإقليمية الدولية

- مؤتمر باندونغ 24 أفريل 1955م

بعد بضعة أشهر من إندلاع الثورة الجزائرية، إنعقد مؤتمر باندونغ التاريخي في 24 أفريل 1955م، وهو المؤتمر الذي يعد منعطفا حاسما في تاريخ نضال الشعوب الإفريقية والآسيوية، ولأول مرة في التاريخ يتم مثل هذا التجمع الدولي العام على مستوى القارتين، من أجل تأييد شعوب المستعمرات ونصرة قضية الحرية والعدالة وإحترام حقوق الإنسان ووضع مبادئ للتعايش السلمي بين مختلف دول العالم[2]

سعت جبهة التحرير الوطني لحضور المؤتمر، فبعد أن تحصل ممثل جبهة التحرير الوطني في لقاء بوقور تعهد بأن تمنح له صفة ملاحظ في مؤتمر باندونغ، شرع وفد جبهة التحرير الوطني في زيارة بلدان جنوب شرق آسيا ومن جهة أخرى قام السيد محمد خيضر بزيارة البلدان العربية لكسب تأييدهم وإقناعهم لتبني القضية الجزائرية والدفاع عنها في هذا المؤتمر، أما السيد محمد يزيد وحسب حسين آيت أحمد وجدوا صعوبة في الدول التي قاموا بزيارتها لكن بعد شرح مختلف

[1]– محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص305

[2]–جمال قنان، قضايا ودراسات ، مرجع سابق، ص 246

أوجه القضية الجزائرية وبفضل الدعم العربي ثم من إقناع بعض الدول الأمر الذي عزز تواجد الوفد في هذا المؤتمر [1]

وقد حضر هذا ممثلي الجبهة ضمن الوفد المغاربي برئاسة الصالح بن يوسف الدستوري الجديد وقدم الوفد المغاربي إلى المؤتمر بمذكرة حول قضايا الأقطار الثلاثة تونس، المغرب، الجزائر مع إضافة ملحق خاص بالجزائر، وتطرح المذكرة موضوع الجزائر من زاوية :

- مساندة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره
- عرض المشكلة الجزائرية في الأمم المتحدة

رغم أن الجزائر لم تشارك في مؤتمر باندونغ بوفد مستقل يمثلها إنما ضمن وفد مشترك يمثل الدول الغربية الثلاث إلا أن المؤتمر يعتبر انطلاقة حقيقية لنشاط جبهة التحرير الخارجي إذ تمكن أعضاء البعثة الجزائرية من إجراء العديد من الإتصالات مع وفود الدول الإفريقية والآسيوية وإطلاعها على حقيقة ما يحدث داخل الجزائر والإمكانيات التي في إستطاعة الدول تقديمها لجبهة التحرير [2]

- **مؤتمر آكرا 22/15 أفريل 1958م**

إنعقد المؤتمر بالعاصمة الغانية آكرا بدعوة من رئيسها " **كوامي تكروها**" في أفريل 1958م وكان هذا المؤتمر دعوة علمية للوحدة الإفريقية التي كان ينادي بها الأفارقة، انعقد المؤتمر من 15 إلى 1958م من قبل ثمانية دول إفريقية، وحضره مندوبو جبهة التحرير الوطني، حيث عين أحد أعضائها ضمن اللجنة الإدارية للمؤتمر أبرز الحاضرون من خلاله

[1]–لزهر بديدة، التطور الدبلوماسيللثورة، النائب، إصدار المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2004، ص 177

[2]– محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص303

إنزعاجهم من الحرب الدائرة في الجزائر مؤكدين على بذل الجهود في سبيل إيقافها ومؤكدين في نفس الوقت حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[1]

وكانت القضية الجزائرية من أهم القضايا التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر وأهم ما يجب ملاحظته أن الدول المشاركة لم تتناول المشكل الجزائري في إنطلاقة الضيق المعهود أي النطاق الجزائري الفرنسي ولكن بوصفه مشكل إفريقيا أي أن الدول الإفريقية هبت للدفاع عن القضية الجزائرية وإعتبروا الثورة الجزائرية ثورتهم، وهناك نقطة أخرى في غاية الأهمية وهي أن المؤتمر قد عين بوضوح الطريقة التي يجب إتباعها لتسوية القضية الجزائرية، وتتمثل في الإعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري والدخول في الإستقلال وحث فرنسا على الإعتراف بهذا الحق والدخول في مفاوضات فورية مع جبهة التحرير الوطني أملا في الوصول إلى تسوية نهائية عادلة[2].

كما أكد المؤتمر على عزم الدول المشاركة فيه على تقديم كل المساعدة الممكنة للشعب الجزائري المكافح لنيل الإستقلال وقد نتج عن هذا المؤتمر تشكيل ثلاث بعثات دبلوماسية مشتركة تتكون كل بعثة من ممثلي ثلاث دول تقوم بجولة لدى الدول الإسكندنافية ودول وسط أمريكا وأمريكا الجنوبية و كان من نتائج هذا التحرك أن إعترفت هيئة الأمم المتحدة بوجود حرب دائرة في الجزائر [3]

1–أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 172–143

2– عبد الكريم بلبالي، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالبلدان الإفريقية 1954– 1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2016–2017، ص 201

3– أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 143

وبهذا التأييد تكون القضية الجزائرية قد كسبت جولة أخرى وحققت نصرا آخر على الصعيد الدبلوماسي والفضل في هذا حنكة الوفد الممثل لجبهة التحرير الوطني الذي قام بإقناع الدول المشاركة في المؤتمر بأهمية القضية الجزائرية [1].

وبفضل العديد من الدول العربية للوفد المغربي أسفر المؤتمر على إتخاذ قواعد للإجتماع جاء فيه : (إن المؤتمر يلمح تأييده لحقوق الجزائر وتونس والمغرب ليقرروا وسكانها مصيرهم بأنفسهم وليحصلوا على إستقلال بلادهم ، كما أن أشارت لائحة هذا القرار إلى أن الدول المشاركة تلتزم بتقديم مساعداتها المحسوسة إل الشعوب المكافحة من أجل استقلالها[2]

- **<u>مؤتمر بريوني 19 جويلية 1956م بيوغوسلافيا</u>**

عقد هذا المؤتمر في جزيرة بريوني(بيوغسلافيا) بين الرؤساء جمال عبد الناصر، جواهر لال نهرو، جوزيف بروزتيق يوم 19 جويلية 1956م وقد جدد التأكيد مرة أخرى على حق الشعب الجزائري في الحرية والإستقلال أدان المؤتمرون بصراحة وبشدة الأعمال الوحشية للإستعمار الفرنسي في الجزائر، وللإشارة فإن الرئيس عبد الناصر قد لعب دورا بارزا ومحوريا في هذا اللقاء الثلاثي[3].

وقد زاد هذا المؤتمر في دعم الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الدولي وهذا ما عبرت عنه جريدة المجاهد بقولها " **لا شك أن هذا الإنتصار الذي أحرزناه في مؤتمر بريوني، يمثل تقدما في توسيع نطاق الإهتمام الدولي بحرب الجزائر وهو يمكنها من ضبط الوسائل لإشعار**

---

[1]– عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص 204

[2]– غالي الغربي، مرجع سابق، ص 482

[3]– أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص 153

العالم بجرائم فرنسا وفي حق الجزائريين بأن يعيشوا أحرار مستقلين" وبهذا يكون مؤتمر بريوني قد أعطى فرصة لجبة التحرير الوطني لفضح جرائم التي ترتكبها القوات الفرنسية في حق الشعب الجزائري الأعزل[1].

- مؤتمر القاهرة : 26 ديسمبر 1956م

إذا كان مؤتمر باندونغ مؤتمر حكومات دول، فإن مؤتمر القاهرة كان مؤتمر شعوب وحركات وطنية وسياسية ونقابية، حيث إنعقد في الفترة الممتدة بين 26 ديسمبر 1957م و 01 جانفي 1958م بحضور أربعة وأربعين دولة آفروآسيوية مثل الجزائر السيد محمد الأمين دباغين، وقد ناقش المؤتمر القضية الجزائرية وتدخلت عدة وفود لشرح وجهة نظرها وبخاصة الوفود العربية الذي أستقبل فيه الوفد الجزائري استقبالا حارا، وكان حول التضامن الإفريقي الآسيوي[2]، وقد ألح مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية على ضرورة فتح مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني على أساس الإستقلال كما طلب من جميع الشعوب وخصوصا شعوب إفريقيا وآسيا التي تندد وتشهر بعمليات الإبادة المطبقة في الجزائر وقرر المؤتمر من ناحية أخرى أن يكون الفاتح ماي 1958م يوم تضامن الشعوب مع الجزائر، و30

---

[1]– الطاهر حيمر، القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية الكتلة الأفروآسيوية 1956–1961م، جامعة العربي التبسي،تبسة، الجزائر، ص 177

[2]– الطاهر خالد، التضامن الدبلوماسي الإفريقي الجزائري في إطار حركات التحرر و إنعكاساته على تدويل القضية الجزائرية 1954– 1962م، أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد07، السداسي الأول 2019، ص265

مارس 1958م شهدت الإفريقية والآسيوية مظاهرات شعبية ضخمة تأييدا للقضية الجزائرية[1]، وفي نفس السياق كان من نتائج هذا المؤتمر :

- توجيه نداء إلى حكومات إفريقيا وآسيا أن تدافع عن إستقلال الجزائر أمام الهيئات العالمية
- تشكيل لجان لتحرير الجزائر في جميع أقطار العالم
- إستنكار المؤتمر تجنيد الأفارقة في الجيش الفرنسي
- المطالبة بتسريح القادة الخمسة وجميع المواطنين الجزائريين الموقفين في السجون والمحتشدات وبهذه اللائحة التي أصدرها المؤتمر عن الجزائر إتضح حقا أن الشعب الجزائري لم يعد وحده في الميدان وأن التأثير السياسي والدبلوماسي الذي أحرزت عليه القضية الجزائرية في هذا المؤتمر سوف يرغم المستعمر الفرنسي بإستقلال الجزائر[2].

[1]– الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد،مرجع سابق ص ص42–43

[2]– أحمد سعيود، القضية الجزائرية في مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، المصادر، العدد29، ص 386–387

الفصل الثاني

النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 8591-2691م

المبحث الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة وأهدافها الدبلوماسية.

المبحث الثاني : النشاط الخارجي للحكومة المؤقتة.

المبحث الثالث : القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

المبحث الأول : تأسيس الحكومة المؤقتة وأهدافها الدبلوماسية:

المطلب الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة:

بعد مرور اربع سنوات من إندلاع الثورة التحريرية وبعد أن تمكنت الثورة من أن تتوسع وتحقق الرقابة على قسم كبير من الوطن وخاصة أن الشعب أثبت ولائه للثورة[1]، أصبح لزاما أمام ألاعيب الساسة الفرنسية ومناورات ديغول المتعددة على لحنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة، تنفيذ قرارات المجلس الوطني للثورة الذي عقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957م[2]

- **الظروف الداخلية**

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ضمت خمسة أعضاء توزعت فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة، لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها غير أن صعوبات إعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر بإتجاه الخارج " تونس" حاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية من الخارج لكف الأحداث سارت نحو الأسوء.

وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957م تمثلت في الصراع بين عبان رمضان وكريم بلقاسم، وتم حل الأزمة مؤقتا بالإتفاق على توسيع لجنة التنسيق

---

[1]– عطاالله فشار، مرجع نفسه، ص 40

[2]– محمد أزغيدي، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص 191

والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة وهذ بفضل تدخل فرحات عباس في مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957م[1]

بالإضافة إلى وقوع حوادث في صفوف الثورة، أدت إلى تقلص وتراجع روح الثقة خاصة بعد عودة الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا، أعاد قوة النظام الفرنسي الذي يعول أساسا على الجيش والحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية[2]

بالإضافة إلى المناورات السياسية والمشاريع الإقتصادية الخادعة التي تتجسد في مشروع قسنطينة وهذا ما جعل اللجنة تفكر في ضرورة التحول إلى حكومة مؤقتة بهدف مواجهة سياسة ديغول ومن أجل إيجاد جهاز رسمي في التعجيل في مسار المفاوضات مع فرنسا[3]، أما في الجانب العسكري تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر في الأرواح سواء في المعارك أو الاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيجة والمكهربة خط موريس فخلال 1958م – 1959م كانت 80 % من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهدون وسط الأسلاك الشائكة والمكهربة[4].

- **الظروف الخارجية :**

إن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سيكون لا ريب عاملا من أهم العوامل التي تساعد على إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وتضع لما تدعيه الحكومة

---

[1]– بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958–1960، ص22–23

[2]– مرجع نفسه ، 24–25

[3]– أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 579

[4]– عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962م، دار البصائر الجديدة، ص 431

الفرنسية في مناسبات من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية[1]

- ضغط نظامي الدول المجاورة "تونس والمغرب الأقصى " على الثورة من أجل إقامة جهاز دبلوماسي يفاوض الحكومة الفرنسية، وذلك لتخوف الدولتين الناشئتين (تونس، المغرب) من إمتداد الحرب إليها خاصة بعد إعلان فرنسا حقها في المتابعة العسكرية لجيش التحرير داخل حدود الدولتين، وقد تجلت هذه الضغوطات من الدولتين في ندوة مغاربية والتي إنعقدت بطنجة بين 27 و 29 أفريل 1958م، وتليها الندوة الثانية التي إنعقدت بتونس مابين 17-20 جوان 1958م.
- إستمالة نظامي تونس والمغرب من طرف الحكومة الفرنسية وذلك بتقديم تنازلات تمثلت في دفعها للإبتعاد عن ج.ت.و، وإختلاق سوء التفاهم والقطيعة لعزل جبهة التحرير عنهما ففي 14 جوان 1985م وافقت فرنسا على إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية الموجودة في غرب وجنوب المغرب وفي 17 من نفس الشهر والسنة وقع إتفاقا حول إنسحاب القوات الفرنسية من كل التراب التونسي بإستثناءبنزرت[2].
- كذلك أن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء في ظروف هامة فتكوينها كان ردا على مخططات ديغول السياسية القائلة بأنه لا يوجد من يتفاوض معه ولا يمثل الشعب الجزائري ويعتبر ميلاد الحكومة المؤقتة نتيجة جهود داخلية وخارجية ولا يمكن أن تكون هذه الحكومة إلا حكومة مجسدة دولة وشعب يكافح من أجل الإستقلال بكامل أبعاده[3].

---

[1]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مرجع سابق، ص 584

[2]- عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 303-304

[3]- سعد طاعة، لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 09، 09 ديسمبر 2014، ص 325

- دعوة أعمر أوعمران[1] في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية كخطة هجومية دبلوماسية قصد الإستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة وكسبد الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية[2].
- ومن الظروف الدولية التي دفعت لجنة التنسيق والنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما، فقد جاء برسالة بعث بها السيد عباس فرحات قبيل ساعات من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة جاء فيها " **إن إنشاء الحكومة المؤقتة هو إستجابة لنداء العروبة الصارخ في كل أجاء الوطن العربي**"[3].

المطلب الثاني : تأسيس الحكومة المؤقتة

لقد ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود القادة الجزائريين منذ عام 1956م وفي عام 1957م طرحت للنقاش بصورة جدية، فقد خرج المجلس الوطني للثورة الجزائرية في إجتماعه يوم 27 أوت 1957م بعدة توصيات من أهمها تشكيل حكومة جزائرية، وإتخذ قرار فوض فيه إلى لجنة النسيق والتنفيذ تأليف هذه الحكومة وتأكد مبدأ تكوين الحكومة

1– عمر أوعمران: ولد في القبائل عام 1912م إنضم إلى حزب الشعب، أصبح نائبا لكريم بلقاسم في منطقة القبائل في نوفمبر 1954م ثم قائدا للولاية الرابعة 1956م وعضو في المجلس الوطني للثورة مابين 1956–1962م ممثلا لجبهة التحرير في تركيا 1960م وإنسحب من الساحة السياسية ليصبح رجل أعمال (للمزيد ينظر : محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص191–192)

2– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، مرجع سابق، ص37–ص41

3– أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 583–584

في مؤتمر طنجة حيث أوصى في قراره بشأن حرب إستقلال الجزائر بأن تقوم بعد مشاورات مع حكومتي تونس والمغرب، حكومة جزائرية[1]

وفي التاسع من سبتمبر 1958م قررت لجنة التنسيق والتنفيذ تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة، وقد إجتمع رجال الصحافة، ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية بقاعة في عمارتنا بشارع مديرية التحرير، وحضر معنا سفير العراق الثائر بالقاهرة الأستاذ رفيق السامرائي، وتولى الرئيس فرحات عباس تلاوة قرار الإعلان باللغة الفرنسية وأخذت الكلمة بعده فعربت للحاضرين ذلك القرار، وأعلنت أن الحكومة الجمهورية العربية المتحدة إعترافها بهذه الحكومة، وقدم لي حال الأخ السامرائي بيانا تلوته على الحاضرين وفيه إعتراف العراق بالحكومة وتلا ذلك فورا سفير ليبيا معترف رسميا بالحكومة، وكذلك سفير دولة باكستان وهكذا بين الساعة الواحدة وخمس دقائق والساعة الواحدة وعشر دقائق تم إعتراف خمس دول بالجمهورية الجديدة[2]، وعلى السادسة من مساء ذلك اليوم جاء إعتراف دولة اليمن[3]، وقد صدر الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة بنفس اليوم في كل من تونس والمغرب وبعض العواصم العربية الأخرى. وقد جاء الإعلان عن تشكيلها ما يلي :[4]

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ

---

[1]–أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954–1958م، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص 133

[2]– ينظر الملحق رقم 06

[3]– أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 580–581

[4]– ينظر الملحق رقم 07

(لائحة 28 أوت 1957م) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقته للجمهورية الجزائرية .

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهي تباشر مسؤولياتها إبتداء من هذا اليوم الجمعة 04 ربيع الأول 1378هـ الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958م على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر[1]

المطلب الثالث : أهدافها دبلوماسية :

لقد أنشئت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف دولية متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية، لهذا فقد إحتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموما قسما هاما من أهدافها المسطرة، والتي يمكننا إيجازها في النقاط التالية[2]:

- إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض في الجزائر الشرعي موجود، أنه مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية طبقا للشروط التي جاءت في مؤتمر الصومام 1956م
- ويتمثل الهدف الآخر في وضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين تتفاوض معه رسميا حول الحل المناسب للقضية [3].
- كما يتضح أيضا الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة في الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها، للرئيس جمال عبد الناصر والتي جاء فيها " أن تشكيل

1– عطاالله فشار، مرجع سابق، ص 44

2– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ..، مرجع سابق، ص 40

3– ضيف الله عقيلة، مرجع سابق، ص 431

هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو رد علني على ذلك التحدي الصارخ الذي لقت به الحكومة الإستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد[1]

- مواجهة السياسية الخارجية لشارل ديغول، وإستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية.
- يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة ضمن إطار سعي جبه التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الإستعمارية القائمة، وإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتبسط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي[2]
- إعطاء طابع الشمولية للنشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية بحيث يستهدف الحصول على أكبر قدر من دعم دول العالم، بتعبئة الرأي العام العربي والعالمي، وبكل الوسائل لإظهار فرنسا بمظهر البلد المتعدي في مواجهة حكومة مؤقتة جزائرية تناضل في حل سلمي ومستعدة لوضع حد للوضعية غير العادية التي تزعزع إستقرار منطقة شمال إفريقيا .
- الإعتماد على دعم الدول العربية خاصة الجمهورية العربية المتحدة، العراق، تونس، المغرب، لكسب مواقع جديدة على الساحة الدولية سواء على مستوى الكتل والمنظمات أو الكتل الآفروآسيوية أو الو.م.أ[3]
- يعتبر الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958م إعادة بعث للدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي، ذلك أن هذه الشخصية لم تتفتت نهائيا لسيطرة الإستعمار الفرنسي وتحطيمه مقاومة الأمير عبد القادر

---

[1]– محمد ازغيدي، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص 190

[2]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 103–104

[3]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي 1958–1960، مرجع سابق، ص133

والإنتفاضةالشعبية العديدة، مما وضع عواصم الدول أمام تحدي الإعتراف بها إما عاجلا أو آجلا[1].

المبحث الثاني : النشاط الخارجي للحكومة المؤقتة

المطلب الأول :إتجاهالبلدان العربية

أولا : بلدان المغرب العربي

إن فكرة التعاون بين أقطار المغرب العربي وروح التضامن التي طبعت أفراد مجتمعه تحتل مكانا بارزا في إهتمامات الحركات الوطنية المغاربية وأدبيات أحزابها وهذا يعود حسب إعتقادنا إلى عدة عوامل جوهرية أهمها[2]:

- التقارب والإمتداد الطبيعي والجغرافي بين دول المغربي العربي
- الإنتماء الجنسي والعرقي بالنسبة لسكان هذه الأقطار
- وحدة اللغة والدين والمصير المشترك
- العادات والتقاليد

هذه العوامل الروحية جسدت فكرة الوحدة لدى سكان المغرب العربي وكان الدور الكبير لرجال الفكر والسياسة المغاربة في ترسيخها بالأذهان وحتى التضحية في بعض الأحيان من أجلها على إعتبار أن فكرة الوحدة مسلمة وواقع حتمي لمواجهة الفكر الإستعماري المبني على التفرقة والتجزئة والهيمنة الشاملة[3].

---

[1]– محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 104

[2]– مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962، دار الحكمة، الجزائر، ص 91

[3]– محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومصالح الشعوب، دار الكلمة، ط2، بيروت، 1983، ص83

- **تونس:**

تشكل تونس وضعا خاصا للجزائر وثورتها التحريرية، على غرار كل من ليبيا والمغرب الأقصى نظرا للإشتراك الثنائي في العديد من القضايا ذات المصير المشترك، حيث كانت تونس من المناطق الأساسية لتمركز الجزائريين الهاربين من السياسة السلطوية للإستعمار الفرنسي، هذا الوضع الذي أثر على الشعب التونسي وأشعرهم بالمهمة الصعبة التي تنتظرهم في دعم إخوتهم الجزائريين والوقوف معهم في ضراءهم بما فيهم الجزائريين المقيمين في تونس خاصة طلبة العلم في الزيتونة[1]

كانت تونس البوابة الشرفية في دخول الأسلحة والمؤونة الحربية القادمة إليها من ليبيا ومصر الشقيقين، حيث إرتكز الدعم التونسي على فتح حدودها للثورة الجزائرية وتجميع الأسلحة، وقد تم عقد العديد من اللقاءات الثنائية بين الجزائر وتونس حول موضوع دعم الثورة الجزائرية وإنجاح عملية نقل الأسلحة عبر الحدود التونسية من أهم هذه اللقاءات لقاء القاهرة الذي جمع بين أحمد توفيق المدني من الطرف الجزائري والباهي لدغم من الطرف التونسي[2]، وفي 15 أفريل 1960م احتضنت تونس الاحتفالات بيوم إفريقيا وكل الحركات الوطنية والتقدمية في العالم، على إعتبار أنه يوم تضامن إنساني ضد الإستعمار الذي يعتبر عدو البشرية، وبالتالي كان الحضور الجزائري قويا في هذا اليوم العالمي حيث رفع صوت القضية الجزائرية مدويا في سماء تونس متحديا جبروت فرنسا وبهذه المناسبة ألقى السيد أمحمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية المؤقتة محاضرة في ملتقى الشباب الإفريقي بتونس في 13 أفريل 1960م ركز فيها على كفاح الشعب الجزائري وإعتبره كفاح إفريقيا وإنتصاره هو إنتصار لكل شعوب القارة الإفريقية ولا

---

[1]– مريم الصغير، مرجع سابق، ص130

[2]– أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 645

يخص الجزائر وحدها وأن الثورة الجزائرية هي ثورة كل الشعوب الإفريقية التواقة للإستقلال، وكان شعار هذه الندوة العالمية " **دور الشباب في بناء الأمة**" [1]، إضافة إلى الدعم المعنوي والدبلوماسي الذي كانت تقدمه تونس حكومة وشعبا للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة، وقعت الحكومة التونسية مع الحكومة المؤتة للجمهورية الجزائرية إتفاقية ثنائية في 19 ديسمبر 1960م نصت على أن كل سلعة أو تجهيز يخص الحكومة الجزائرية المؤقتة أو جيش التحرير الوطني، أو الهلال الأحمر الجزائري معفي من كل الضرائب والرسوم الجمركية[2].

- **المغرب الأقصى:**

كان المغرب الأقصى من أول دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954م، وهذا لعدة إعتبارات تاريخية أولها قرب المسافة بينها وبين الجزائر، بالإضافة إلى التاريخ المشترك من لغة ودين والعادات والتقاليد التي تجمع بين الشعبين الشقيقين، وبالتالي أثر إندلاع الثورة الجزائرية في عمقا المجتمع العربي الذي راح يتضامن مع القضية الجزائرية حكومة وشعبا، ويطالب بوضع حد للمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري، وكان موقفه رافضا للطرح الإستعماري القائل " **أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا**"[3]

كانت الحكومة المغربية تدرك تماطل الإدراك أهمية حدودها بالنسبة للثورة الجزائرية من دعم مادي للثورة الجزائرية أساسي وضروري في نظرها نظرا لهذا الحكومة المؤقتة بالإتفاق مع الحكومة المغربية بفتح حدودها للمجاهدين الجزائريين وجعل أراضيها ميدانا

---

[1]– مريم الصغير، مرجع سابق، ص 144

[2]– مريم الصغير، المرجع نفسه، ص150

[3]– مريم الصغير، مرجع نفسه، ص 155–ص 157

لتدريبه، وبعض مدنها قواعد خلفية للثورة وهذا الدعم الجبار زاد من قوة الثورة بل وشتت خطط العدو الفرنسي الذي أصبح لا يقوى على رد هجومات المجاهدين [1].

رغم الضغوطات الخارجية على الحكومة المغربية والإختلاف الذي ظهر بين جبهة التحرير الجزائرية والحكومة المغربية حول قضية الحكومة الجزائرية المؤقتة حيث تمسكت الحكومة المغربية بفكرة أن يتم الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة بموافقتها المسبقة لكن جبهة التحرير الوطني عارضت ذلك بإعتبار أن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة من صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية وحدها والإعلان عن قيامها قضية جزائرية داخلية، وبناء على مؤتمر طنجة 1958م أعلمت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية الحكومة المغربية الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة في كل من القاهرة والرباط إلى جانب تونس، ليأتي الإعتارف الرسمي للمغرب بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نفس اليوم[2]، إلا أن هذه الخلافات لم تؤثر على مسار العلاقات المغربية الجزائرية، وبقي التواصل الأخوي بين الشعبين، وإستمر الدعم المغربي للقضية الجزائرية، وتجلى ذلك في إستجابة الملك المغرب محمد الخامس لطلب الوفد الجزائري المتمثل في غلق القنصليتين الفرنسيتين بالمغرب في مارس 1960م، وهذا ما دفع برئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس بزيارة عمل إلى المغرب الأقصى وصرح على ضوء ذلك بما يلي:

إن الجزائر هي المغرب وأن تضامننا أبدي وأن الصحراء هي مسألة تهم الجزائر والمغرب فقط ولا تهم من قريب أو بعيد الإستعمارالفرنسي[3].

---

[1]– الطاهر الجبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954– 1962م ، دار الأمة، الجزائر، 2015، ص 369

[2]– مريم الصغير، مرجع سابق، ص 167–168

[3]– مريم الصغير، مرجع سابق ، ص 169

- **ليبيا:**

لعبت ليبيا دورا كبيرا في دعم القضية الجزائرية وثورة التحرير إنطلاقا من إيمان قادتها وشعبها الراسخ في الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري ودعم ثورته، وقد تجسد هذا الموقف في تجاوب الشعب الليبي تلقائيا من خلال تنظيم المظاهرات الكبيرة التي ملأت شوارع طرابلس والمدن الليبية الكبرى، ونظرا للصلة الأخوية التي كانت تربط الشعبين الجزائري والليبي فإن الجزائريين جعلوا من المدن الليبية مستقرا لهم هروبا من الإستعمارالفرنسي[1].

كانت ليبيا أثناء الثورة التحريرية بمثابة الرئة التي تتنفس بها الجزائر أنداك فمنذ إندلاع الثورة التحريرية ألقى على كامل الليبيين المساعدة والدعم بالذخيرة الحربية والسلاح هذا لإختصاصهم في تهريب الأسلحة من القاعدة البريطانية حيث تم الإتفاق مع السيد أحمد بن بلة عن كيفية توفير أكبر كمية من السلاح وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر[2].

تواصل الدعم الليبي للقضية الجزائرية حيث شهدت الأراضي الليبية عدة إجتماعات ومؤتمرات مصيرية بالنسبة للشعب الجزائري وثورته المباركة وكان من أبرزها الدورة الثالثة للمجاس الوطني للثورة الجزائرية (مؤتمر طرابلس الأول 16 ديسمبر 1959م) الذي نتج عنه عدة نتائج إنعكست على تطور الأحداث للثورة الجزائرية من أبرزها[3]

- إعادة تنظيم الحكومة المؤقتة بتعيين فرحات عباس رئيسا لها للمرة الثانية
- بعث وإحياء وحدة المغرب العربي

---

[1]– مرجع نفسه ، ص93

[2]– محمد بوضياف، الجزائر إلى أين، تر: محمد بن زغيبة وآخرون، مطبعة النخلة، الجزائر 1992، ص 19

[3]– مريم الصغير، مرجع سابق، ص 104

- دفع الإخوة الأفارقة المؤمنين بالثورة إلى إقناع رعاياهم بالإنسحاب من الجيش الفرنسي.
- توسيع العمل المسلح داخل الجزائر.

ومن هذا المنطلق أصبحت ليبيا قبلة السياسيين الجزائريين الذين كثفوا نشاطاتهم السياسية والدبلوماسية في طرابلس وبنغازي وهذا لما لاقوه من الدعم الضروري المقدم من الحكومة الليبية، وعلى رأسها إدريس السنوسي حيث مهد هذا الأخير كل الظروف الملائمة للجزائريين بعقد مؤتمرهم الرابع (مؤتمر طرابلس الثاني) بتاريخ 27 أوت 1961م والذي جاء فيه تعيين السيد يوسف بن خدة على رئاسة الحكومة المؤقتة[1]

إلى أن دعت الحكومة المؤقتة الجزائرية المجلس الوطني للثورة إلى عقد إجتماع (مؤتمر طرابلس الثالث من 25 ماي إلى 07 جوان 1962م [2]

لقد قامت ليبيا حكومة وشعبا بواجبها العربي والقومي إتجاه الجزائر ووقفت موقفا بطوليا إتجاه شعبها، فكانت من بين الدول العربية السباقة في دعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا[3]

ثانيا :بلدان المشرق العربي :

يعتبر الوطن العربي السند الحقيقي للثورة الجزائرية في كفاحها ضد الإستعمار وذلك بحكم روابط وقواسم مشتركة من ثقافة وحضارة وتاريخ ومصير واحد، كذلك الطموح لإنشاء مستقبل مشترك، فهي إذا تقوم على الإنتساب إلى مجموعة ثقافية تكونت خلال

---

[1]– مصطفى الهشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 189

[2]– لطفي الخولي، عن الثورة الجزائرية في الثورة وبالثورة، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص 29

[3]– مريم الصغير، مرجع سابق، ص120

عدة قرون من التاريخ، وبصفة عامة ظهر تضامن البلدان العربية وشعوبها منذ إنطلاق الثورة الجزائرية لكن في الميدان كان حجم ذلك التضامن متفاوتا لأن بعض البلدان مازالت مستعمرة[1]، لذا فقد عمدت الحكومة المؤقتة في علاقاتها مع الدول العربية إنتهاج سياسة قامت على أساس:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية
- عدم الخوض في الخلافات العربية أي الحياد في الصراعات العربية
- الحذر من سياسة التحالفات في إطار إنتشار مد القومية العربية
- التركيز على ضمان إستمرارية الدعم المادي والمعنوي العربي للقضية الجزائرية.
- الإرتكاز على الحضور الدبلوماسي العربي في أوربا الغربية و الو.م.أ لكسب تأييد ومساندة المنظمات والشخصيات الفاعلة والتأثير على الرأي العام للضغط على الحكومات العربية.[2]
- **<u>الجمهورية العربية المتحدة (مصر– سوريا):</u>**

تعتبر مصر ضمن السباقين في الصفوف الأولى وذلك لكونها من المعنين وشريكة الإمتداد لدول المغربي العربي والمتمثلة في تونس والمغرب وليبيا، فكانت السباقة بدورها لتحمل عبئ إلتزامها وما ينتج عليه بالكامل، حيث تورطت مصر منذ الإنطلاقة الأولى لثورة الفاتح من نوفمبر 1954م بطريقة مباشرة وأبرزت ذلك من خلال إعلان بيان أول نوفمبر في إذاعة " **صوت العرب**" بالقاهرة، وكما عملت على ضمان الدعم العربي بمختلف الطرق والأساليب للثورة الجزائرية عن طريق الوفد الخارجي لجبهة التحرير

[1]–أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954–1962،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 ص 78

[2]–عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة... ،مرجع سابق ، ص 147

الوطني بالإضافة لما كانت تقوم به من دعم إعلامي ونشر صيت القضية الجزائرية في العالم والدعم الدبلوماسي وكذلك المساهمة في تدريب الثوار، هذه المساهمة والتورطات الجلية لمصر بشتى الأوجه أدت إلى وقوعها تحت الضغط الخارجي[1].

وكانت سوريا في الصف الأمامي بإعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية (ح.م.ج.ج) وتجلى الدعم السوري دبلوماسيا وماديا، حيث نددت بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وأقحمت ممثلي جبهة التحرير في الأمم المتحدة، كما عملت على توفير جل الإمكانيات المادية لمقر الحكومة، بالإضافة للدعم المادي الذي قدمته للثورة الجزائرية وكذلك يعتبر مكتب دمشق من أقدم المكاتب لجبهة التحرير ويعد هذا الأخير بمثابة قاعدة خلفية سرية للنشاط الدعائي السري الذي يسعى لنقل الأسلحة نحو الجزائر وتكوين الطلبة الجزائريين في المدارس العسكرية السورية[2]

- **العراق:**

شكل تأسيس الحكومة المؤقتة منعرجا هاما على الساحة الدولية العربية منذ الإعلان عن تأسيسها توالت الإعترافات بها من قبل الدول العربية المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من أجل الحرية والإستقلال ومن أوائل الدول العربية نجد العراق أول بلد عربي بادر بالإعتراف بالحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية وكان ذلك في نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيسها ما إن انهى الرئيس فرحات عباس كلمته التي

[1]– محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة، ص 195–29

[2]–أحمد مسعود سيد علي،تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960–1961) من خلال محاضر المجلس الوطني المنعقد بطرابلس من 09ألى27 أوت 1961، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص 80

ألقاها أمام جمع غفير من المصورين ومحرري الصحف بالقاهرة حتى نهض سفير العراق بالقاهرة ليعلن أن الحكومة العراقية قد إعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

لم يقتصر إعتراف العراق بالحكومة المؤقتة على الكلام فقذ بل شمل الدعم العراقي للثورة الجزائرية في كل مجالات الدعم الممكنة حيث قدمت مجموعة من المساعدات المالية التي قدرت في عهد النظام الملكي لنوري السعيد ب 81000 دينار عراقي وإرتفع هذا الدعم المالي إلى 2000000 دينار عراقي سنة 1959م في ميزانية الجمهورية العراقية، كما قدم العراق شحنات من الأسلحة لجيش التحرير، وخصص مناصب للطلبة الجزائريين في الجامعات والكليات العسكرية وخصصا لهم منح مناسبة. ويضاف إلى هذا الدعم سعي العراق للمساهمة في تدويل القضية بفضل التصويت لصالحها في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمساهمة في إعداد اللوائح المقترحة للتصويت، والسعي لدى دول المعسكر الإشتراكيللإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

- **دول الخليج العربي:**

نظرا للنفوذ العربي الكبير على منطقة الخليج العربي فإن نشاط جبهة التحرير في المنطقة إقتصر على المملكة العربية السعودية التي أقامت بها مكتبا خارجيا في أفريل 1958م وترأسه عباس بن الشيخ الحسين،[3] وقد وضعت في طريقه عقبات إدارية كبلت

[1]–محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961، تر: علي الخش، دار اليقضةالعربية ، دمشق، 1965، ص 182

[2]– عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 331،332

[3]– عباس بن الشيخ الحسين: قيادي في جمعية العلماء المسلمين، ممثلا لجبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة الجزائرية في المملكة العربية السعودية مابين 1957–1962م، ترأس المجلس الأعلى الإسلامي (للمزيد ينظر : محمد حربي، جبهة التحرير، مرجع سابق، ص 341)

نشاطه وظل هذا المكتب غير رسمي إلى غاية 1960م[1]، غير أن هذا لم يمنع دعم المملكة العربية السعودية للقضية الجزائية وتقديمها لمساعدات مالية للحكومة الجزائرية المؤقتة وتجلى ذلك من خلال الزيارة الرسمية التي أداها وفد الحكومة المؤقتة إلى المملكة العربية السعودية في 06 مارس 1950م حيث قدمت السلطات السعودية دعمها المالي للهلال الأحمر الجزائري المقدر بثلاثين مليون فرنك فرنسي، وتكلفت بمصاريف مكتب جبهة التحرير بجدة[2].

المطلب الثاني :إتجاه البلدان الأفروآسيوية

أولا: البلدان الإفريقية

كانت الثورة الجزائرية منذ إنطلاقتها في أول نوفمبر 1954م تؤكد أن كفاح الشعب الجزائري ليس كفاحا منعزلا ووحيدا من نوعه، فهي ليس إلا حلقة من الكفاح الشامل الذي يدفع الشعوب الإفريقية إلى الثورة ضد الإستعمار الأوربي ذلك أن الجزائر تعد نموذجا للاستعمار الاستيطاني في إفريقيا كلها[3].

لقد أدركت دبلوماسية جبهة التحرير أهمية العمق الإفريقي في نجاح كفاحها التحرري ضد قوة إستعمارية متجذرة في القارة السمراء، لهذا أظهرت بعدها الإفريقي ورغبتها في تثوير القارة الإفريقية ضد الإستعمار، وأمام المناورات الفرنسية في القارة

---

[1]–عمر بوضربة، العلاقات العربية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958–1959، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 03، جوان 2007، ص 288

[2]– أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 81–82

[3]– أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيسترفي العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، سبتمبر 1958، ص 166،

والهادفة إلى عزل الثورة عن قواعدها الخلفية بها، عملت جبهة التحرير ومن بعدها الحكومة المؤقتة على تعزيز تواجدها الدبلوماسي في بعض دول إفريقيا[1].

كان محور عمل سياسة الحكومة المؤقتة على الصعيد الإفريقي متمثلا في الندوات والمؤتمرات الإفريقية، حيث عملت أجهزة جبهة التحرير الوطني على الإستفادة من التجمعات للوفود الإفريقية في محاولة الحصول والتأييد الإفريقي للقضية الجزائرية وطرح وجهة نظرها من الدعاية الفرنسية وربح أصوات الدول الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

حيث عملت الحكومة المؤقتة على حضور اللقاءات الإفريقية بتعدد مستوياتها وأشكالها من ندوات الشعوب الإفريقية ومؤتمرات البلدان المستقلة وأيضا ما عرف بندوات دول مجموعة الدار البيضاء ومجموعة منروفيا، ومن أهم المؤتمرات التي عقدتها دول المنطقة ندوة شعوب إفريقيا المستقلة بآكرا في ديسمبر 1958م والندوة الثالثة لشعوب إفريقيا المستقلة في مارس 1961م[2]

لقد أسهم ضغط الثورة الجزائرية على النظام الإستعماري الفرنسي بقدر كبير في إستقلال العديد من بلدان القارة الإفريقية التي لم تنسى فضل الجزائر عيلها فردت الجميل بمساندتها للقضية الجزائرية، وسارت في مسار جمعها بالثورة الجزائرية ألا وهو مسار محاربة الإستعمار[3].

---

[1]– عمر بوضربة،مرجع سابق، ص 151

[2]–أحمد بن فليس، مرجع سابق ص182

[3]– .عمربوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة...، مرجع سابق، ص164

ثانيا :البلدان الآسيوية :

لقد فتحت مشاركة جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغأفريل 1955م أبواب القارة الآسيوية أمام النشاط الدبلوماسي لوفود الجبهة بالمنطقة، حيث سارعت إلى إنشاء مكاتب لها بأهم دول المنطقة حيث شكلت كل من أندونسيا، الهند واليابان الدول المحورية في النشاط الدبلوماسي في القارة الآسيوية[1]. وبعد أن إستطاعت الحكومة المؤقتة الحصول على التأييد من عدة دول آسيوية بدأت نشاطها الدبلوماسي من خلال سفر الوفد الوزاري إلى الصين الذي دام من 03 إلى 13 ديسمبر 1958م وأيضا من 16 إلى 20 ديسمبر 1958م، وأثناء المحادثات التي جرت مع "ماوتسيتونغ" رئيس الجمهورية الشعبية للصين الذي أيد الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الإستقلال، وبالتالي نجد أن الزيارة أثارت حماس الشعب الجزائري والوفد الوزاري للحكومة المؤقتة في مواصلة مهامه، خاصة أنه في الأسابيع نفسها التي تمت فيها الزيارة رافقتها عدة أحداث بداية من عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة خلال دورتها الثالثة عشر[2].

لقد شكلت الإتصالات المباشرة التي قامت بها وفود الحكومة المؤقتة الجزائرية، أسلوبا فعالا في تعبئة الرأي العام والهيئات الرسمية لصالح القضية الجزائرية في الدول الآسيوية من بين الإتصالات التي كانت لها دلالة واضحة، الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس وكان من نتائجها الحصول على التأييد الواسع للقضية الجزائرية في الهند وباكستان وجمع التبرعات لفائدة الثورة الجزائرية [3]

---

[1]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958–1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية، المركز الوطني للأرشيف، بئر خادم، 2001–2002، ص107

[2]– ميلودي سهام، المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة الجزائرية(سبتمبر 1958– جانفي 1960)، جامعة تلمسان، ص305

[3]– أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص 216

حظيت القضية الجزائرية بالدعم والتأييد من طرف البلدان الأفروآسيوية التي ساهمت بقوة في التعريف بالقضية الجزائرية وإسماع صوت الشعب الجزائري المكافح إلى العالم ككل حيث ظلت القضية الجزائرية تلقى الدعم الكافي في مختلف المناسبات الأفروآسيوية من مختلف الشعوب المؤمنة بفكرة حق تقرير المصير[1].

المطلب الثالث :إتجاه المعسكرين الشرقي والغربي:

أولا : المعسكر الشرقي:

1-الإتحادالسوفياتي :

إن موقف الإتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية ظل يراوح مكانه في إطار التردد من 1954م إلى غاية نهاية 1957، حيث أن في ماي 1956م عبر وزير الإتحاد السوفياتي عن رغبة بلاده في بقاء فرنسا بالجزائر... بشرط أن يكون مرضيا للجزائريين والفرنسيين وهو عد مغازلة واضحة لحكومة الإشتراكي الفرنسي " غي مولي" وأبدى الإتحاد السوفياتي فتورا في مواقفه من القضية الجزائرية، ومرد ذلك أن فرنسا أرادت إيهامه أنها بصدد إنتهاج سياسة دولية مستقلة عن تلك التي تنتهجها الو.م.أ[2]، بعد تطور إنتشار الثورة داخليا وخارجيا وتطور نشاطها الدبلوماسي بواسطة الحكومة المؤقتة الجزائرية التي عملت على تكثيف إتصالاتها ومن بينها الإتحاد السوفياتي قامت جبهة التحرير بإرسال وفد إلى الإتحاد السوفييتي في 13 أكتوبر 1959م أعضاء وفد جبهة التحرير الوطني السيد بن يوسف بن خدة ومحمود الشريف، وسعد دحلب، وماكان بعد زيارة الوفد ويذكر سعد دحلب في كتابه " عدنا راضيين تماما عن رحلتنا، فقد جلبنا

---

[1]– صالح حيمر، القضية الجزائرية في المؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية 1955–1961، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص183

[2]– عمر بوضربة، النشاطالدبلوماسي..، مرجع سابق، ص175

مساعدات لا بأس بها سواء كانت أسلحة أو ذخيرة أو مواد غذائية للاجئين، وقد تحسنت كثيرا معرفة الناس لنا على المستوى الدبلوماسي، وأثبتنا أكثر فأكثر على الصعيد الدولي"[1].

يبدوا أن الإتحاد السوفياتي وجد نفسه مجبرا خلال نهاية سنة 1960م للإعتراف بالحكومة المؤقتة ومساندة الثورة التحريرية، إثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م وهو بذلك إنطلاقة إيجابية إتخذها المسؤولين السوفيات إتجاه القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية و كما جاء هذا الإنفتاح السياسي إتجاه القضية الجزائرية إستجابة للظرف الذي إستغلته الثورة الجزائرية لدفع الإتحاد السوفياتي للإعتراف بالحكومة المؤقتة تزامنا مع الحملة الإنتخابية الرئاسية الأمريكية، وهي بذلك سهلت مهمة السوفيات حيث إستفاد هذا الأخير من سهولة التحرك السياسي على المستوى العالمي[2].

2- الصين الشعبية:

منذ أن إنعقد مؤتمر باندونغ 1955م، والعلاقات بين جبهة التحرير الوطني والصين لا تزداد إلا نموا بمناسبة الزيارات الرسمية أو اللقاءات الدولية، ومنذ أ، شكلت الحكومة المؤقتة كانت الصين من بين البلدان الأولى التي إعترفت بها رسميا، بل أن رئيس وزراء الصين " شوان لاي" خص صحيفة المجاهد بلقاء خاص وهنأه بالحكومة المؤقتة التي أعلن عن تشكيلها وكذلك فإن الشعب الصيني تماما كالشعوب العربية الشعوب المحبة للسلام، سعد بتشكيل هذه الحكومة[3].

---

[1]– سعد حلب، المهمة المنجزة من إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص 94–95

[2]– سيد على أحمد مسعود، مرجع سابق، ص 89

[3]– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو من زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي،دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 85

وفي ديسمبر 1958م بعثت الحكومة المؤقتة الجزائرية بوفد حكومي إلى الصين وكان هذا الوفد مكون من ثلاث أعضاء هم : بن خدة بن يوسف ووزير الشؤون الإجتماعية ومحمد الشريف وزير التسليح، وسعد دحلب مدير الإعلام حيث كان بن خدة يترأس الوفد وكان إستقبالهم في المطار إستقبالا رسميا يخص به عادة الرؤساء فقط من رئيس الوزراء الصيني، وكانت تلك أول مرة يعرف فيها النشيد الوطني الجزائري من قبل الجيش الصيني في العالم بأسره[1]، وفي شهر أفريل 1959م زار بكين وفد عسكري برئاسة عمر أوصديق[2] وكان الإستقبال الذي لقي به هذا الوفد حارا بشكل خاص، ثم أِسل وفد رسمي ثاني كان فيه بن خدة وتوفيق المدني لزيارة الصين بمناسبة العيد السنوي العاشر للثورة الصينية في أكتوبر 1959م وحصل على مساعدات مادية قيمة لمصلحة اللاجئين الجزائريين، كما قام كريم بلقاسم بزيارات عدة لعواصم لدول الصين وكوريا الشمالية والفيتنام الشمالية بصفة وزير الخارجية ما بين أفريل وماي 1960م وحضي هذا الوفد بإستقبال لائق بوفد حكومي رسمي، ومن ذلك حصل على نجاح دبلوماسي، وفي بكين إستطاعت المحادثات على أعلى المستويات لزيادة الدعم المالي والعسكري لجبهة التحرير وتعيين ممثل دائم للحكومة المؤقتة في بكين[3]، وتوج النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة بزيارة فرحات عباس إلى بكين في أكتوبر 1960م وضاعفت الصين من دعمها المادي للثورة الجزائرية الذي قدر ب 25 مليون فرنك كما سخرت الصين أراضيها ومدارسها العسكرية للمساهمة في تكوين ضباط جيش التحرير الوطني، قصد مواكبة التطورات العسكرية، وهذا يوضحه فرحات عباس في رسالته الموجهة إلى رئيس الوزراء

---

[1]– سعد دحلب ،مرجع سابق، ص 85

[2]– عمر أوصديق: إنضم إلى حزب الشعب عام 1942م، عضو اللجنة المركزية مابين 1947–1949م ، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية مابين 1957–1962م، سكرتير دولة في الحكومة المؤقتة 1958–1959م، مسؤول البعثة في كوناكري 1960–1961م (للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير، مرجع سابق، ص 333)

[3]– سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص522

الصيني " شوان لان " بتاريخ 24 أكتوبر 1960م التي دعاه فيها إلى إعطاء الضوء الأخضر لإيفا هؤلاء إلى تونس بغية إستفادة جيش التحرير الوطني منهم[1].

3- يوغوسلافيا:

دعمت جمهورية يوغوسلافيا الثورة الجزائرية لكن دون أن تقدم إعتراف رسمي للحكومة المؤقتة الجزائرية وقد ظل موقفها حبيس الموقف السوفياتي، فرغم دعوة الحكومة اليوغسلافية لرئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات لزيارة بلغراد وتأدية هذا الأخير للزيارة في 12 جوان 1959م وتقديم مساعدات مالية للجيش وجبهة التحرير الوطني واللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب[2]، وفي الأخير من الزيارة نشر في كل من بلغراد وتونس بلاغ جزائري يوغسلافي مشترك يعبر عن التضامن اليوغسلافي حكومة وشعبا مع الشعب الجزائري وحكومته وهذا نصه:

" **إن الفريقين يعربان عن رغبة المشتركة في أن يتم عن طريق التفاوض بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة، ممثلة للشعب الجزائري، وإيجا حل ناجح للقضية الجزائرية ..." وهذا كله يؤلف في الحقوقي الصحيح، إعترافا بينا بالحكومة المؤقتة من قبل يوغوسلافيا** ..." [3]. إلا أن الحكومة اليوغوسلافية أصدرت توضيحا تضمن نفيها لأي إعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ومرد ذلك تفضيل يوغوسلافيا المصلحة الإقتصادية التي تربطها بفرنسا.

---

[1]– أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 90

[2]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 181

[3]– محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون،مرجع سابق، ص 183

وبعد إعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة في أواخر 1960م وبعد محادثات ومساعي جادة وفعالة من لدن مسؤولو الحكومة الجزائرية، إعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية في 14 أفريل 1961م[1].

ثانيا: إتجاه المعسكر الغربي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية

لقد وقفت الو.م.أ موقفا عدائيا إتجاه الثورة الجزائرية وتجسد هذا في دعمها اللامشروط لفرنسا التي تعتبر بالنسبة لها شريكا وحليفا إستراتيجيا خاصة في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي، كما تعد قوة بارزة في الكتلة الرأسمالية الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وبخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية ضل إلى غاية1960م متحيزا لفرنسا عدا الموقف الإيجابي الوحيد الذي صرح به جون كيندي في جويلية 1957م أمام مجلس الشيوخ الأمريكي الذي دعا فيه الولايات المتحدة إلى ضرورة التفكير وتحمل مسؤوليتها لوضع حد للحرب في الجزائر وإسترجاع سيادتها[3]، وستلعب محادثات عبد القادر شندرلي ممثل الثورة في نيويورك مع السيناتور جون كيندي في 16 أوت 1960م دورا حاسما في تطورات الموقف الأمريكي التي تحكمت فيها جملة من العوامل ساهمت في بلورته وتوجيهه نحو الإقرار بمبدأ حق تقرير المصير وحق الشعب الجزائري بإسترجاع سيادته[4].

1- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ...، مرجع سابق،ص 181-183

2- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، مرجع نفسه، ص 167

3- أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 100

4- أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 100

ولذلك يعتبر موقفها العلني منذ البداية مساندا ومؤيدا للإستعمار الفرنسي، أما التصريحات العديدة المتناقضة للسياسة الأمريكية وعلى مختلف المستويات ما هي إلا مساومات مزايدات الغاية منها الوصول إلى سدة الرئاسة الأمريكية ومغالطة الرأي العام الأمريكي والدولي، وإذا كان هذا الموقف الأمريكي فإن المواقف الغربية كلها متشابهة بخصوص القضية الجزائرية حسب قوة التأثير والفعالية[1].

2- الدول الغربية

تنتمي دول أوربا عموما إلى المسكر الغربي الرأسمالي وتعد من أبرز دول حلف الشمال الأطلسي التي دعمت فرنسا في عسكريا ودبلوماسيا ضد جبهة التحرير الوطني ويتميز موقفها بالعداء الواضح إتجاه القضية الجزائرية.

إستهدف سياسة جبهة التحرير الوطني في نشاطها الدبلوماسي إتجاه دول غرب أوربا محاولة ضرب روابطها القوية مع فرنسا ثم العمل عن عزلها على حلفائها الطبيعيين في القارة[2]، وإذا لم تتمكن الحكومة المؤقتة من التأثير على الأنظمة الحاكمة بدول غرب أوربا لتغيير نظرتها إتجاه القضية الجزائرية فإنها إستطاعت بالمقابل التأثير على الرأي العام الأوربي وكسب ولاءه وتأييد بعض النقابات والشخصيات الفاعلة حسب الثورة على خدمات معتبرة رغم الدسائس الذي قامت بها فرنسا للحد من تحركات الجبهة[3].

عملت جبهة التحرير الوطني على إضعاف موقفها دوليا وتسهيل تدويل القضية الجزائرية بإخراجها عن الإطار الفرنسي إلى الإطار الدولي وتمثلت وسائل تحقيق هذه الأهداف في ما يلي:

1- أحمد بن فليس، الثواب والمتغيرات، مرجع سابق، ص 207

2- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ..، مرجع سابق، ص 189

3- أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 92

- إنشاء مكاتب خارجية بأوروبا الغربية تكون بمثابة نقطة إرتكاز في نشاطات وتحركات قادة جبهة التحرير في أوربا
- الإعلام والدعاية: يعتبر النشاط الدبلوماسي والدعائي أهم رهان ركزت عليه مكاتب جبهة التحرير بأوروبا الغربية، أملا في إحداث التحول في موقف الرأي العام بها وضد الدعاية الفرنسية النشطة بها.
- العمل على ربط علاقات متينة بكل الأوساط الفاعلة في المجتمعات الأوربية مثل الشخصيات السياسية.
- التركيز على العامل الإنساني في مخاطبة الرأي العام الأوربي لإيقاضه وتحريكه للمساهمة في تقديم الإعانات للاجئين.
- تركيز جبهة التحرير الوطني في أوربا الغربية على دعم الحضور الدبلوماسي العربي، وذلك بإتخاذ سفارات البلدان العربية بالعواصم الأوربية ملجأ لها[1]

فبهذه الدبلوماسية إستطاعت الجبهة أن تحدث شرخا داخل المجتمعات الأوربية الغربية وهذا ما تؤكده المجاهد: " **لقد أدركت إنجلترا هذه الحقيقة وإستنتجت نتائج العملية فأحلت الكومنولث محل إمبراطوريتها السابقة ولكن الإنجليز يشعرون أن حلفائهم لا يسيرون في نفس الطريق، وإذا كانت النار تشتعل الآن في قلب إفريقيا فإن الإنجليو وكذلك البلجيكيون ... يرجعون سببها إلى التشبث الأعمى بالجزائر**"[2]

[1]– عمر بوضربة ، النشاط الدبلوماسي ..، مرجع سابق، ص ص183–186

[2]– أحمد بن فليس، السياسة الخارجية ثوابت ومتغيرات، مرجع سابق، ص218

المبحث الثالث : القضية الجزائرية في المحافل الدولية

المطلب الأول: في هيئة الأمم المتحدة

- **الدورة الثالثة عشر / سبتمبر – ديسمبر 1958م**

كانت هذه الدورة من البداية متأثرة بالحداث المأساوية لساقية سيدي يوسف في تونس وبهذه المناسبة نجد المساعي الأمريكية الإنجليزية لحل النزاع الفرنسي التونسي تصل في الواقع إلى مرحلة جديدة في تدويل القضية الجزائرية ثم إن هذه الدروة ستشهد من جهة أخرى تشكل المجموعة الإفريقية داخل المجموعة الأفروآسيوية على إثر القرار المتخذ في المؤتمر للدول المستقلة في إفريقيا المنعقد في آكرا في أفريل 1958م وأخيرا فإن إنشاء الحكومة المؤقتة عنصرا جديدا سيقود المناقشات داخل المنظمة[1]، وفي 16 جويلية 1958م طالب 24 دولة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدولة الثاثة عشر للو.م.أ بمذكرة توضيحية نصت على " **أن الحرب ضلت مستمرة في الجزائر متسببة في المزيد من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية ولس هناك حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ..**"[2]

وعلى هذا الأساس جرى التسجيل الرسمي للقضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة في 22 سبتمبر 1958م، وحاولت فرنسا كعادتها عرقلة السير العادي للمداولات وعدم المشاركة في التصويت وفي نفس الوقت مارست الضغط والمناورات على الوفود المشاركة. غير أن رد جبهة التحرير على هذا التهديد كان سريعا وواضحا بقولها أن مثل هذه المواقف لن يكون له أي تأثير البتة على مسار القضية الجزائرية التي إتسعت دائرة

[1]– سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 105

[2]– المجاهد، الدبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل إنتصارا في هيئة الأمم المتحدة، العدد34، 24–12–1958م، ص 6

التضامن معها[1]، كما قدمت 17 دولة أفروآسيوية مشروع إقتراح يشير إلى حق الجزائر في الإستقلال ويعرب عن قلق الجمعية العامة من إستمرار الحرب في الجزائر معتبرا أن الوضع فيها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى إستعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية[2]. حيث تمت عملية التصويت من طرف اللجنة السياسية على المشروع الأساسي أقر للمشروع بأغلبية 35 صوت مقابل 18 صوت مع إمتناع 18 عضو عن التصويت ولكن عند عرض هذا القرار على الجمعية لم يتحصل على أغلبية الكتلتين وإستطاعت الوفود العربية حرة مع فرنسا دون شروط مسبقة رغم محاولة فرنسا نسق الوساطة التي تقدمت بها، كل من تونس والمغرب[3].

تقدمت هايتي في 13 ديسمبر 1958م بتعديلين لمشروع قرار الدول الأفروآسيوية وكان التعديل الأول إستبدال إشارة " حق الإستقلال " بعبارة حق تقرير المصير والتعديل الثاني بحذف الفقرة المؤقتة الجزائرية وإستبدالها بأن قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون في التفاوض[4]، وقد عارضت الدول الإفريقية والآسيوية التعديلين بشدة وأصرت هايتي عليهما ومن وراءهما الدول التي دفعتها إلى ذلك فقدم التعديل للتصويت ورفض بأغلبية 48 صوتا ضد 13 صوت وإمتناع 19 عن التصويت وكانت هذه النتيجة سببا في إمتناع هاييتي عن تقديم التعديل الثاني للتصويت وبعد ذلك قدم المشروع الأساسي دون تعديل للتصويت، فوفق عليه 32 صوتا ورفضه 18 وإمتنع عن التصويت 30 مندوبا، وقد

---

[1]– سعاد بولوحيجة، جهول الحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة من خلال دورتين 13و 14 للجمعية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد07، 2016 ص 193

[2]– مرجع نفسه، ص 194

[3]– أحمد الشقيري، قضية الثورة الجزائرية من الإحتلال إلى الإستقلال، دط، دار العودة، بيروت، ص 68

[4]– محمد علوان، مصدر سابق، ص 106

أوصت اللجنة السياسية بعرض المشروع على الجمعية العامة فعرض عليها، وإقترح مندوبي الملايو تعديلا يقضي بحذف الفقرة الخاصة بذكر الحكومة المؤقتة الجزائرية[1].

كانت النتيجة في الجمعية العامة 35 دولة مقابل 18 دولة وإمتناع 28 دولة ورفض المشروع لأنه لم يحصل على أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة بسبب صوت واحد لذللك تركت القضية الجزائرية بدون نشاط في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة[2].

- **الدورة الرابعة عشر سبتمبر- ديسمبر 1959م**

رغم إعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959م إلا أنه حبرا على ورق، ولذلك تدخل المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الأفروآسيوية (22) دولة " قرارا معدل" يستعجل الطرفين المعنين الدخول في محادثات لتقرير البدئ في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار[3]. وقد مر هذا القرار بسهولة يوم 08 ديسمبر 1958م وحصل على 88 صوت ضد 26 صوت وذلك بالرغم من أن الو.م.ا لم تكن راغبة في إستشارة عداء ديغول لهذا القرار فقد أعطت صوتها ضد هذا القرار، وهو نفس الموقف الذي عبرت عنه المملكة المتحدة (بريطانيا) وقاطعت فرنسا الإجتماع بالطبع لأنها لاتزال مشكلة بزعمها لا يحق للهيئة الدولية التعرض لمشكلة فرنسا من شؤونها الداخلية[4].

بعد مناقشة هذا العرض على التصويت قلم يتحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة إذ حصل على 38 صوتا أما الدول التي ضد هي 26 صوتا وإمتنع عن التصويت 15دولة،

---

[1]– أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 129–130

[2]– محمد علوان، مصدر سابق، ص 108

[3]–أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص69

[4]– بسام العسلي، مرجع سابق، ص 170

وعلى هذا الأساس فقد نالت اللائحة الإفريقية الآسيوية التي قدمتها ثلثي الأصوات عند الإقتراع عليها بالتفصيل لكنها لم تحصل على تلك الأغلبية المطلوبة عند الاقتراع بالجملة وهذا أبرزه البلاغ الذي أذاعه الوفد الجزائري لدى الأمم المتحدة إثر النتائج للتصويت[1].

وعلى الرغم من هذا المكسب الكبير لدبلوماسية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيد الدولي، والمحقق بفضل دعم الدول العربية الشقيقة والدول الأفروآسيوية، فقد ظلت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة تفتقد للطابع الإلزامي والتنفيذي، نظرا لوزن فرنسا داخل الهيئة الأممية بفضل مقعدها بمجلس الأمن الدولي وبفضل دعم الدول الحليفة وبدرجة أخص الو.م.أ، وبريطانيا[2].

- **الدورة الخامسة عشر(15) 1960م**

لقد عرفت هاته الدورة دخول الجزائر إلى أول معاهدة وهي إتفاقية جنيف الخاصة بضحايا الحرب التي كانت في 10 جوان 1960م حيث فقدت فرنسا الأمل بأن تبقى الجزائر فرنسية وتبخر حلم الجزائر فرنسية وإتبعت سياسة الكرسي الشاغر بدعم من دول الحلف الأطلسي[3]، تمكن النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة من إقناع 25 دولة الأفروآسيوية بضرورة التحرك من جديد حيث تقدمت يوم 20 جويلية 1960م بطلب إدراج الضمن الجزائرية ضمن جدول أعمال الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة وقد طالب المشروع تقدمت به تلك الدول[4]بما يلي :

1- الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والإستقلال

1- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 315

2- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، مرجع سابق، ص 196-194

3- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية،دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 132

4- أحمد بن فليس، مرجع سابق ص 172

2-تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة وإحترام الوحدة الترابية للجزائر

3-قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه هذا المشروع

4-إجراء إستفتاء في الجزائر وقيام الأمم المتحدة بتنظيمه والإشراف عليه مما يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره بنفسه [1].

وبعد التعديلات التي أدخلت على المشروع تمت المصادقة عليه بأغلبية 68 صوتا ضد 27 صوتا رافضا وإمتناع ثمانية وفود عن التصويت. ويعد ذلك تطورا مهما في تاريخ القضية الجزائرية بمنظمة الأمم المتحدة ولأول مرة إعترفت بأن الوضع في الجزائر يشكل تهديدا وخطرا على الأمن والسلم العالمي[2].

- **الدورة السادسة عشر : سبتمبر- 1961- فيفري 1962م**

تتميز هذه الدورة بسير المشكلة الجزائرية إلى حلها نهائيا، إذ بعد أن أحققت مفاوضات 20 ماي إلى 13 جوان 1961م بسبب الإختلافات حول مشكلة الصحراء، وسلامة الأرض الجزائرية، يقوم الجنرال بإزالة هذه العقبة بخطابه يوم 05 سبتمبر 1961م ومن جديد توفرت الشروط المناسبة للعودة إلى المفاوضات وأصبح الإهتمام كله يدور حول المناقشات بين مبعوثي الحكومة الفرنسية ومندوبي الحكومة المؤقتة وهكذا أصبحت هذه الأخيرة تعلق أهمية أقل على مداولات الأمم المتحدة[3]، وهذا ما جعل دول الكتلة الأفروآسيوية تطالب بطرح القضية الجزائرية من جديد خلال الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة، ودعى المشروع الذي تقدمت به كل من الحكومة الفرنسية والحكومة

[1]- بسام العسلي، جبهة التحرير، مرجع سابق، ص181

[2]- أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص 172

[3]- سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص507

المؤقتة الجزائرية لإستئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق الشعب الجزائر في تقرير المصير والإستقلال ذلك في نطاق الإحترام ووحدة وسلامة الوطن الجزائري[1].

وفي الأخير وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتا وإمتناع 38 عن التصويت مقابل لا شيء، على لائحة اللجنة السياسية التي تطلب إلى الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية إستئناف المفاوضات، وذلك من أجل تطبيق حق تقرير المصير في إطار الوحدة الترابية للجزائر[2]، وفي ديسمبر 1961م الجمعية العامة للأمم المتحدة تصادق على لائحة تدعو الحكومتين الجزائرية والفرنسية إلى الجلوس على طاولة المفاوضات[3].

المطلب الثاني : المؤتمرات الدولية

1-مؤتمر الشعوب الإفريقية بآكرا 08-12 ديسمبر 1958م

عقد هذا المؤتمر بالعاصمة الغانية آكرا بدعوة من رئيس جمهوريتها ناكروما في شهر ديسمبر 1958م شاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد رسمي إلى ثمانية بلدان إفريقية مستقلة هي غانا، مصر، إثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس وليبيا[4]. ومن هنا كانت الثورة الجزائرية المحور الأساسي في هذا المؤتمر، حيث كان من قرارته ما يلي:

- حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

1- أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات، مرجع سابق، ص 273

2- بسام العسلي، جبهة التحرير، مرجع سابق، ص 172

3- محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مقالات وخطب) دار النجرة، الجزائر، 2005، ص 240

4- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، مرجع سابق، ص198

- فتح المفاوضات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وفرنسا لنيل الإستقلال ووقف إطلاق النار
- توجيه نداء للأمم الصديقة لفرنسا بمنع تقديم أي مساعدة في ظل حربها مع الجزائر
- دعوة منظمة الأمم المتحدة بضرورة إيجاد حل سلمي للشكلة الجزائرية عن طريق تحديد موعد لفتح المفاوضات بين الطرفين
- دعوة الحكومات الإفريقية المستقلة الإعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية[1].

02 مؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة مونروفيا 04-08 أوت 1959م

إنعقد هذا المؤتمر في العاصمة الليبيرية مونروفيا من 04 إلى 08 أوت 1959م وهو المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة حققت فيه الحكومة الجزائرية الفتية إنتصارا دبلوماسيا فبالإضافة إلى رفع العلم الوطني فيه لأول مرة بصفة رسمية[2].

مثل الحكومة الجزائرية في هذا المؤتمر السيد محمد يزيد الذي عمل جاهدا من أجل إحباط المخططات الفرنسية المتمثلة في حصار الثورة وعزلها عن الساحة الدولية وبعد عدة إجتماعات وجهود مضنية قام بها الوفد الجزائري دعا المؤتمر إلى:

- الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وإستقلاله
- سحب كل القوات الفرنسية من الجزائر ووضع للعمليات العدائية
- دخول في مفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وفرنسا[3].

---

[1]- جريدة المجاهد، لائحة آكرا حول الجزائر، العدد 34، 24-12-1958م

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، مرجع سابق، 198

[3]- جيلالي حليمة، مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني في مؤتمر مونروفيا من 04-08 أوت 1959م ودورها في الدعم الدبلوماسي للثورة الجزائرية، أعمال الملتقى الدولي ، جامعة المسيلة 2019، ص99-ص101

03- مؤتمر أديسا بابا 14 – 24 جوان 1960م

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة من 14 إلى 24 جوان 1960م، وقد التقى فيه وفود من 13 دولة إفريقية عالجت من خلاله المشاكل التي تعاني منها شعوب القارة الإفريقية، كما طرحت القضية الجزائرية من أجل فتح باب الإستفتاء من أجل تحقيق الإستقلال، كما دعا المؤتمرون الدول التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للإعتراف بها[1]، إستطاع المؤتمر أن يصدر قرار ثوريا كان لصالح الدول التي سعت إلى وحدة العمل الثوري فكان أن تم قبول الحكومة المؤقتة الجزائرية بصفتها عضو كامل العضوية في مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة، حصل هذا وسط معارضة شديدة من قبل وفد الكاميرون، حيث إعتبر الدول المرتبطة بفرنسا هذا القرار خطيرا، فمنذ هذا التاريخ وإلى أن إستقلت الجزائر، أصبحت المواقف المختلفة للدول الإفريقية من القضية الجزائرية عقبة أمام تحقيق الوحدة الإفريقية الشاملة المنشودة[2].

04- مؤتمر بلغراد 1961:

إنعقد المؤتمر بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد في الفترة ما بين 01 إلى 06 سبتمبر 1961م بمشاركة وفود 25 دولة إفريقية وآسيوية وأوربية وحضره بصفة مراقب وفود من أمريكا اللاتينية ومثل الثورة الجزائرية فيها يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الجديد الذي حصل على دعم كبير وقوي من المؤتمر وذلك من خلال الإعتراف القانوني بالذي نالته الحكومة الجزائرية رسميا من يوغوسلافيا وباكستان وكمبوديا وأفغانستان وغانا،

[1]– الطاهر خالد، التضامن الدبلوماسي الإفريقي الجزائري ...، أعمال الملتقى حول دبلوماسية الثورة الجزائرية ...، جامعة المسيلة، مرجع سابق، ص 272

[2]– عبد الكريم بلبالي، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالبلدان الإفريقية 1954–1962، مرجع سابق، ص 208

وهكذا حققت الثورة قمة الإعترافوالإنتصار الدبلوماسي في منظمة البلدان الغير منحازة[1]، وفي هذه المناسبة تدخل السيد يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة من خلال خطاب أكد منه على حرية إختيار كل دولة لطبيعة الحكم دون ممارسة أي ضغط خارجي كما أكد تمسك الشعب الجزائري بوحدة ترابه وسيادته على كل أراضيه. وفيما يخص المفاوضات بين فرنسا والجزائر عبرت الدول المجتمعة في هذا المؤتمر عن أملها في أن تدخل حكومتي الجزائر وفرنسا في محادثات تؤدي في النهاية إلى إقامة سلام بين الشعب الجزائري والفرنسي[2].

- **مجلس التضامن الأفروآسيوي** : المنعقد بالقاهرة 09- 12 فيفري 1959م.
- **المؤتمر العالمي للسلم** :الذي أنعقد بالعاصمة السويدية ستوكهولم 08-12 ماي 1959م.
- **مؤتمر الأممية الإشتراكيةالعالمية** :المنعقد بهامبورغ الألمانية 14- 18 جويلية 1959م.
- **المؤتمر الطبي العربي:** المنعقد بدمشق 1959م وفيه تم تقديم تقرير عن وضع اللاجئين الجزائريين في المحتشدات وحرمانهم من وسائل الصحة.
- **الندوة المنعقدة بهيروشيما:** في أوت 1959م ضد القنابل الهيدروجينية والنووية.
- **المعرض الدولي لدمشق** :في ديسمبر 1959م.

- **مؤتمر الدار البيضاء : 04-08 جانفي 1961م:**

إنعقد المؤتمر في الفترة الممتدة من 04 إلى 08 جانفي 1961م في الدار البيضاء، وقد حضره ممثلون عن كل من مصر، غانا، وغينيا، مالي، ليبيا بالإضافة إلى ممثل عن

[1]- أحمد بن فليس، مرجع سابق، 155

[2]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ...، مرجع سابق، ص200-201

حكومة سيلان وكذا وفد عن الحكومة المؤقتة، الذين أعلنوا تأييدهم للشعب الجزائري وحكومته المؤقتة، كما طالبوا من كل البلدان المؤيدة لكفاح الشعب الجزائري بزيادة دعمها المادي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]، ومن أهم القرارات التي خرج بها هذا المؤتمر:

01- دعوة الدول الغربية لمنع إستعمال أراضيها في العمليات الموجهة ضد الشعب الجزائري

02- المطالبة بسحب القوات الإفريقية العاملة تحت القيادة الفرنسية بالجزائر

03- دعوة كل الحكومات التي لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة إلى الإعتراف بها

04- التنديد بإستمرار الحرب في الجزائر، كما عارضوا تقسيم الجزائر[2].

المطلب الثالث: المفاوضات مع فرنسا

1- المفاوضات الغير رسمية

يعود أول اتصال بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية إلى شهر أفريل 1956م ولكن هذه المحادثات ألغيت بسبب إختطاف طائرة الخمسة أعضاء في جبهة التحرير الوطني التي كانت متوجهة من المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر مغاربي وكانت تحمل السادة أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، ومصطفى الأشرف وكانت هذه المحادثات غير مجدية.

لكن نضال الثوار الجزائريين والضغط الدولي أرغم الرئيس الفرنسي ديغول بالإعتراف يوم 16 سبتمبر 1959م بمبدأ تقرير المصير الذي رفضته جبهة التحرير جملة وتفصيلا[1]

---

[1]- صالح حيمر، مرجع سابق، ص 181

[2]- الطاهر خالد، مرجع سابق، ص 273

- **محادثات مولان 25-29-1960**

إجابة على تصريح ديغول في 04 جوان 1960م، فقد إستجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإرسال مبعوثين هما: محمد بن يحي، أحمد بومنجل، ولم تعاملهما الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضات بل عاملتهم على أساس متمردين وعزلتهما في مقر عمالة مولان بين 25 إلى 29 جوان 1960م حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والإتصال مع الصحافة [2]، ومثل فرنسا **روجي موريس** الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية والجنرال **هوميرديكاسين**، وقد إصطدم المبعوثان الجزائريان بالموقف الفرنسي خلال المحادثات والذي تمثل أن فرنسا وحدها هي التي تقرر الحل، وما على الجزائريين إلا أن يقبلوا كما حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاءات والتفاوض بكيفية إنفرادية ما رفضه ممثلا الحكومة الجزائرية[3].

- **لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م**

حاول ديغول جس نبض جبهة التحرير الوطني من خلال الإتصال بها سريا، وقد تم له بعد وساطة قام بها السويسري **أوليف لونغ**، وهكذا إلتقى وفد الثورة وفرنسا في مدينة لوسارن السويسري، يوم 20 فيفري 1961م ومثل الوفد الفرنسي كل من **جورج بومبيدووتودلاس**، أما وفد جبهة التحرير الوطني فتمثل في أحمد بومنجل[4] والطيب

1- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص207

2- يوسف بن خدة نهاية حرب التحرير، إتفاقياتإيفيان، تر: لحسن زغدار، محل العيف جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 18-19

3- لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، 263-264

4- أحمد بومنجل : من القبائل، قيادي فر حركة أحباب البيان والحرية مابين 1944-1945م، ثم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وعضو قيادي في فيديرالية جبهة التحرير بفرنسا، وعضو بالمجلس الوطني للثورة مابين 1957-1962م، وزيرا للأشغال العامة في أول حكومة للجزائر المستقلة (للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير،مصدر سابق، ص332)

بلحروفغير أن هذا اللقاء كان لتبادل الآراء والأفكار[1]، ومن أهم النقاط التي أثارها الوفد الفرنسي للتباحث حول هذه المفاوضات ما يلي:

01- ضمانات لتقرير المصير والمؤسسات المؤقتة.

02- جنسيات الأقلية الأوربية.

03- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة.

04- ضمانات تمثيل الأقليات[2].

أكد الوفد الجزائري من جديد مبادئه وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة فكانت مواقف الطرفين متباعدة جدا. وقد رفضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال المناقشات الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير، وقالت أنها لا تريد تكرير ما حدث في مولان ورفضت الهدنة التي ماهي إلى وقف للعمليات العسكرية بين الطرفين، وفي حين أن وقف إطلاق النار كنتيجة للمناقشات يحل المسائل السياسية والعسكرية، كما ترفض التيارات التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف وترفض بطبيعة الحال تجزئة التراب الوطني[3].

- **المفاوضات الرسمية**

1-مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961م

إبتداء من 20 ماي 1961م أرسلت فرنسا وفدا رسميا إلى مدينة إيفيان يرأسه **لويس بوكس**وزير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية وذلك للتفاوض مع وفد جبهة التحرير الوطنية مع وفد الحكومة المؤقتة الذي يرأسه في هذه المرة السيد **كريم بلقاسم** رئيس

[1]- العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 338

[2]- يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص20 ،

[3]- يوسف ين خدة، المرجع نفسه، ص 20-21

الحكومة ووزير الشؤون الخارجية، وكان وفد جبهة التحرير يتكون من مسؤولين آخرين مرموقين في جبهة التحرير وهم أحمد فرنسيس[1] وزير المالية، وأحمد بومنجل، الصديق بن يحي وقايد أحمد (عسكري) وعلي منجلي (عسكري)[2]

دامت المباحثات من 20 ماي 1961م إلى غاية 13 جوان 1961م مع توقف ما بين 20 و23 ماي قرر الوفدان أن يفترقا للتفكير لأن المواقف لازالت متعارضة، أثيرت قضية الصحراء فذكر الوفد الفرنسي مصطلح البحر الداخلي من الأصل وإقترح تنظيم إستفتاء فيه وطلب منح الجنسية الجزائرية آليا حتى يستفيد منها كل الفرنسيين القاطنين وترسيم اللغة الفرنسية والإحتفاظ بالقواعد العسكرية للأبد.

طالب الوفد الجزائري بحل شامل وإعتبار الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطني وإطلاق سراح المسؤولين المعتقلين بفرنسا، أما الهدنة الإنفرادية فقد إعتبرها الوفد الجزائري مجرد مناورة لفرض توقيف القتال بدون تفاوض[3].

تعثرت المحادثات وأصبحت عبارة عن حوار صامت وبتاريخ 13 جوان 1961م توقفت على إثر مبادرة فرنسية إلا أن الطرفين قررا البقاء على إتصال فيما بينهم، وتم تعيين سعد دحلب الذي لعب دور هام كممثل للحكومة المؤقتة الجزائرية في جينيف[4]

---

[1]– أحمد فرنسيس: قيادي في حركة أحباب البيان والحرية ثم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إنضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1956م، وعضو بالمجلس الوطني للثورة، وزير المالية في الحكومة المؤقتة مابين 1958–1961م ووزيرا للمالية في حكومة بن بلة بعد الإستقلال(للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير، مصدر سابق،ص 337)

[2]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 530

[3]– بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص530

[4]– يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 556–557

وبما أن الطرفين أبقيا على قنوات الإتصال، فقد تواصلت هذه الأخيرة وتم تنظيم لقاء جديد بمدينة لوقران الفرنسية الذي جرى ما بين 20-26 جويلية 1961م وتم التطرق إلى مسألة الصحراء دون غيرها، حيث إقترح الجانب الفرنسي تسويتها بواسطة ندوة مشتركة تضم البلدان المجاورة للجزائر وهو ما رفضه الوفد الجزائري جملة وتفصيلا[1].

- **لقاء بال الأول 28-29 أكتوبر 1961م**

حدد الطرفان اللقاء بمدينة بال السويسرية للبحث حول قضية فصل الصحراء فمثل الوفد الجزائري رضا مالك ومحمد بن يحي ومثل الوفد الفرنسي برونو دولوس وكلود شابي، فركز الوفد الجزائري على نقطة الوحدة الترابية، وقدم الوفد الفرنسي مقترحات وشملت النقاط التالية:

01- وقف إطلاق النار.

02- محافظة فرنسا على قواعدها العسكرية لمواصلة تجارها النووية.

03- إستغلال الثروات الصحراوية.

04-منح الأقلية الأوربية حق إزدواجية الجنسية، وإحترام الدين والأحوال الشخصية ومشاركتهم في المجالس السياسية بنسبة 10%.

وبعد تقديم الوفد الفرنسي لمقترحاته درست الحكومة المؤقتة في إجتماع لها الرد الملائم في اللقاء الذي سيعقد في بال يوم 09 نوفمبر 1961م[2].

---

[1]- العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 341

[2]- صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 404

- **لقاء بال الثاني 09 نوفمبر 1961م**

كلف محمد صديق بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة بالنيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الأقلية الأوربية:

01- حق الاختيار ورفض إزدواجية الجنسية.

02- يخضع حق التجمع للرقابة.

03- المشاركة في المجالس بإعتبار العدد.

04- مراقبة تنقيل الأموال إلى فرنسا.

- **التواجد العسكري:**

01- يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد

02- إنهاء التجارب النووية والفضائية

03- عدم إستعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة

04- جلاء الجيش الفرنسي وإخلاء القواعد العسكرية حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد.

- **المرحلة الانتقالية:**

- من وقف إطلاق النار وإلىالإستقلال 06 أشهر[1]

- **محادثات لي روس 11 - 19 فيفري 1962م**

محادثات لي روس إنعقدت من 11 إلى 19 فيفري 1962م بين الوفدين الجزائري الذي مثله كريم بلقاسم والفرنسي برئاسة جوكس والذي تم التطرق فيه إلى كل النقاط الأساسية التالية:

[1]-يوسف بن خدة، مرجع سابق،ص32

01- وحدة التراب الوطني بما فيها الصحراء.

02- وحدة الشعب الجزائري.

03- مصير الفرنسيين المدنيين بالجزائر.

04- طبيعة العلاقات بين الجزائر المستقلة وفرنسا[1].

إجتمع المجلس الوطني بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962م لدراسة نص إيفيان في كل جزئياته حيث كان سعد دحلب هو المقرر وتم التصويت على مشروع نص إتفاقيةإيفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الإجتماع بالإجماع ماعدا أربعة[2]

- إتفاقيةإيفيان الثانية 07 -18 مارس 1962م

في 05 مارس 1962 صدر بيان في باريس وتونس في آن واحد يؤكد أن وفدا عن الحكومة الفرنسية ووفدا عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سيلتقيان بمدينة إيفيان يوم 07 مارس 1962 وذلك لإجراء مفاوضات رسمية وعالمية[3]، وإلتقى الطرفان من جديد وبصفة رسمية بسويسرا يوم 07 مارس 1962م بين الوفد الجزائري الذي كان يرأسه كريم بلقاسم ومن الجانب الفرنسي **لوي جوكس** رئيس الوفد وبعد مناقشات حادة إلتزمت 12 يوم تم خلالها التطرق إلى المسائل المتعلقة بالتطبيق الفعلي لوقف إطلاق النار وتحضير عملية الإستفتاء وتشكيل هيئة مؤقتة برئاسة جزائري تتولى تسيير الشؤون العامة

---

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق 208

[2]- يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص37

[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 538

للجزائر فيما توقيف إطلاق النار ووقع الطرفان على إتفاقيةإيفيان[1] يوم 18 مارس 1962م [2].

وصرح السيد كريم بلقاسم إثر التوقيع على إتفاقيةإيفيان بالآتي " **بمقتضى التفويض للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على إتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية وبمقتضى هذا الإتفاق العام المبرم إتفاق وقف القتال ويدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم 19 مارس 1962م في منتصف النهار بالتدقيق "[3].**

وألقى الرئيس بن خدة خطابا على أمواج إذاعة بهذه العبارة " **بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء التراب الجزائري إبتداء من 19 مارس 1962م على الساعة الثانية عشر آمربإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والإشتباكات المسلحة على جموع التراب الوطني** "وقام الجنرال ديغول بدوره قبل ذلك بقليل بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية وكان الإعلان عن وقف إطلاق النار بداية

لمرحلة إنتقالية التي سمحت بإطلاق سراح كل المساجين وخروج المكافحين من الظلمات إلى شمس النهار [4]

1– ينظر الملحق رقم 07

2–عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 208

3– لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 269

4- بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 32

الخاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية من 1954م إلى غاية 1962م تبين لنا أن جبهة التحرير الوطني أولت أهمية بالغة للجانب الدبلوماسي مكنها من إسماع صوت الجزائريين في المحافل الدولية وتحقيق نجاحات سياسية على الصعيد العالمي أفقد فرنسا هيمنتها أمام الأمم ومن أهم ثمار العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني ما يلي:

- إن النشاط الدبلوماسي الجزائري قد عرف عدة تحركات وجهود كبيرة قبل إندلاع الثورة فقد عملت الحركة الوطنية بمختلف تياراتها للتعريف بالقضية الجزائري وإعطاءه بعدا دوليا وطرحه في مختلف المؤتمرات والزيارات التي شارك قادة أحزاب الحركة الوطنية للدعاية لصالح القضية الجزائرية.
- قيام جبهة التحرير الوطني منذ إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م من إعطاء أهمية كبيرة للعمل الدبلوماسي حيث حددت أمرا أهدافها الخارجية عن طريق مواثيقها المتمثلة في بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام والتي تدعو إلى تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.
- أرسى الوفد الخارجي لجبهة التحرير المقيم في القاهرة أرضية للعمل الدبلوماسي حيث أسندت له مهمة تدويل القضية الجزائرية على الصعيد الخارجي والقيام بزيارات وبعثات لكسب التأييد الدولي للثورة.
- تمكنت جبهة التحرير من إنشاء مكاتب لها في بعض الدول العربية والأفروآسيوية وحتى البلدان الغربية وذلك في سعيها الدائم للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب تعاطف الشعوب لما يحدث داخل الجزائر.
- قيام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بعدة نشاطات وزيارات دبلوماسية إلى العديد من البلدان إنطلاقا من المحيط الإقليمي المغرب العربي ثم إلى دول

المشرق العربي ثم على النطاق العالمي بمختلف بلدان العالم للحصول على الدعم المادي من أموال وتسليح والتعريف بالقضية الجزائرية.

- تمكن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من توطيد علاقات خارجية مع العديد من المنظمات ذات طابع إقليمي القادرة على مساندة القضية الجزائرية والقضاء على الهيمنة الفرنسية وقد كان هناك دعم كبير من الدول العربية والإسلامية وحتى غربية ساهم في تدويل القضية الجزائرية.
- إستطاعت جبهة التحرير الوطني من فك الحصار المفروض على القضية الجزائرية بالقضاء على الأسطورة الفرنسية أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وذلك بالمشاركة في مؤتمر باندونغ 1955م حيث عملت الدول المشاركة في المؤتمر على تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة.
- ومن أهم الإنجازات التي قامت بها جبهة التحرير هي تأسيس الحكومة المؤقتة لتطوير العمل الدبلوماسي والتمثيل الدولي للثورة وإقناع الرأي العام الدولي بأن هناك هيئة رسمية تمثل الشعب الجزائري والتصدي للدبلوماسية الفرنسية التي تدعي عدم وجود ممثل للشعب الجزائري.
- تمكنت الحكومة المؤقتة الجزائرية من تدويل وطرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية والمؤتمرات الإقليمية والدولية وحصلت على مساعدات مادية ومعنوية وحققت إعتراف العديد من الدول.
- ركزت الحكومة المؤقتة في نشاطها الخارجي على حلفائها الطبيعيين من دول المغرب العربي والمشرق والدول الأفروآسيوية وذلك لتمكينها من تدويل القضية في المحافل الدولية وكسب أصدقاء جدد لصالح القضية الجزائرية.

- إستطاعت الحكومة المؤقتة في فترة وجيزة من توطيد علاقات متينة مع مختلف الدول دول العالم وذلك بفضل الانتصارات التي حققتها في المحافل الدولية والإقليمية وكسب تأييد الرأي العام الدولي أجبر فرنسا على الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة التي توجت بتوقيع إتفاقية إيفيان واسترجاع السيادة الوطنية في 05 جويلية 1962م.
-

الملاحق

الملحق رقم 01: رسالة نجم شمال إفريقيا لعصبة الأمم

رسالة نجم شمال إفريقيا إلى عصبة الأمم المتحدة. 1930

وجه نجم شمال إفريقيا، سنة 1930 رسالة إلى عصبة الأمم المتحدة، عرض فيها وضعية الجزائريين الذين يقبعون تحت هيمنة الاستعمار الفرنسي.

باريس، جانفي 1930

إلى السيد الأمين العام لعصبة الأمم المتحدة،

جنيف،

نحن أعضاء اللجنة المركزية لنجم شمال إفريقيا، حزب من التيار الوطني، يشرفنا أن نخاطبكم بالرسالة الحالية من أجل نعلمكم بالوضعية الراهنة للجزائر ومن أجل الاحتجاج بحدة لديكم ضد الاختفاء بمنوية الاستيلاء على الجزائر.

سنة 1797، أقرضت بلادنا فرنسا كميات كبيرة من القمح ومبلغ خمسة ملايين فضية. في كل مرة كانت إيالة الجزائر تطلب سداد هذا القرض كانت فرنسا تواجه ذلك بالرفض، تحت ذرائع متعددة، إلى حد أنه في إحدى المرات،

ممثل فرنسا، دوفال، قام بسلوك فض بفوله للداي حسين أن الملك شارل العاشر لا وقت لديه ليرد على كلب مثلكم. هنا وقعت حادثة المروحة. بدلا عن التسديد، أرسلت فرنسا جيشا قوامه 80.000 رجل بغرض احتلال بلادنا. بعد رسو قواتها في شبه جزيرة سيدي فرج، أعمال النهب، والسرقة، والقتل، تضاعفت. لم تستثن النساء ولا الأطفال ولا كبار السن، بوحشية لا مثيل، كان المحتلون يتلذذون بتعذيب سكان غير عدائيين.

مثال عن ذلك: المارشال بيليسي قتل بالاختناق آلاف العرب، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين في مغارة بنواحي مستغانم. قام بذلك بالكيفية التالية: هربا من الهاجر، لجأ بعض العرب إلى إحدى المغارات، فواجه المارشال بيليسي ذلك بإحراق القش في مدخل المغارة من أجل أن يختنق أولئك الفارون.

تمكنت فرنسا من الاستوطان في هذه البلاد بالقوة والسلاح والمجازر. تحت شعار التمدين، كان المحتلون يتغاضون عن أية أعمال بربرية. كان المارشال بيجو يقول: "السيف و الفرات هما ما يتعين أن يسودا هذه البلاد".

آباؤنا بعد أن عانوا بشكل مفزع، ومروع من الاحتلال، سيصبحون في الوقت الحالي عبيدا حقيقيين بفعل الاستيلاء على أراضيهم. في الواقع، يدمر الفقر، وتوسع الطبقة الكادحة بلادنا التي كانت مزدهرة فيما مضى. استملاك الأراضي قاد الشعب الجزائري إلى وضعية مزرية جدا. فيما مضى، كنا الملاك في هذه البلاد، أما الآن فقد صرنا المنبوذين فيها. من على منصة البرلمان الفرنسي، قال أحد النواب لدى التناقش حول ميزانية الجزائر :

"الأهالي الجزائريون يرزحون في وضعية مؤسفة. 67% من الثروة الإجمالية للجزائر، يمتلكها 800.000 فرنسي، فيما 33% يمتلكها 5 ملايين و 800.000 عربي".

وامتهانهم، يتعرضون أيضا للإهانة بتكليات قادتهم. سواء في الجيش أو الحياة المدنية، يخضع العربي لنظام خاص. بنفس الرتب، ينال العربي أجرة أقل من الفرنسي، مع إجباره على العمل أكثر من الفرنسي. وكظلم إضافي، يستعين أن يبقى الجنود الجزائريون تحت تصرف وزير الحربية حتى بعد إتمام فترتهم. كما في كل مكان، العربي يخضع للضرائب ويمكن تسخيره دون رحمة من طرف الكولون الذين هم سبب شقائنا، جهلنا، وتحقيرنا.

من الناحية السياسية، لا تزال وضعيتنا على حالها. إلى غاية الوقت الحالي، يمكن أن نقول أننا لا نتمتع بأي حق. نجبر على أداء كافة الواجبات، ولكن في المقابل لا ننال أي امتياز. فنحن ندفع الضرائب تماما كالفرنسيين، وبالإضافة إلى ذلك الضريبة العربية؛ ضريبة الدم فرضت علينا منذ 1912. ليس لدينا أية حرية سياسية، ولا حرية للتعبير عن رأينا لا عن طريق الصحافة ولا في الاجتماعات العامة. وكدليل: بعد قرابة قرن من تواجد فرنسا بالجزائر، ليس لدينا الحق في أن تكون لدينا صحيفة للدفاع عن مصالحنا. لا نمثل في البرلمان: 5 ملايين و800.000 عربي ليس لديهم أي نائب ولا سيناتور.

بالجزائر ذاتها، في المجالس البلدية والعامة، لا يزال منتخبونا يشكلون الأقلية، رغم أنهم يمثلون عددا من السكان أكثر بثمان مرات، كما أن الفساد مستشر بين ممثلينا. فيما ويل لأولئك الذين يجتهدون لخدمة السكان، يتعرضون للمراقبة، للمطاردة، للإيقاف، وفي الغالب يهجرون للجنوب الجزائري. أسست فرنسا نظاما سياسيا يدمر الأنماط القديمة للديمقراطية الإسلامية التي كانت متواجدة قبل الاحتلال (الدواوير، العشائر، الأقاليم) تاركة منها فقط هيكلياتها الشكلية، مفصلية العرب عن تسيير شؤون البلاد واضعة كافة السلطات بين يدي حاكم عام يسير ملكا كاملا من الموظفين الإداريين المكلفين بتنفيذ مراسيم الحاكم (تحصيل الضرائب، تطبيق القوانين القمعية، ... إلخ).

الرشيف آكس أون بروفانس، 15 H 25

محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1937/1926، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 71-76

الملحق رقم 02: مذكرة حزب الشعب الجزائري إلى هيئة الأمم المتحدة

وقد جـــاء في هذه الوثيقة مايلـــي :

أولا : لخـــصت موقف الحكومة الفرنـــسية في ملاحظتـــين :

أ – إنه ينتظم في سلسلة القوانيـــن المفروضـــة عـــلى مدى أكثر من قرن مـــن الزمـــن . ابـــتدأت بـــإلحـــاق الجـــزائر بـــفـــرنسا بالقوة، ودعمت هذا الإلحـــاق بنصـــوص قانـــونـــية لم و لن تكون لها أبـــة قيمـــة إذا ما قـــيست بمـــبادئ حـــرية الشـــعوب و ذكرت هذه القوانـــين .

ب– إن الحكومة الفرنسية تـــعمل ضد إرادة الشعب الجزائري عندما أقحمته في الجـــهاز الإستراتيجي لميثاق الأطـــلســـي، ولكن الشعب الجزائري، لم يستكن و لم يـــــستسلم لهذا الإلحاق.

ثانيا : تحدثت المـــذكرة على القمع الوحشي الذي سلطه الإســـتعمار الفرنسي على الشعب الجزائري خلال ثورة 1871 و قبلها و بعدها ، و أشارت إلى القوانـــين الزجريـــة الـــتي سلطت عليه ، و ذكرت هذه القوانين .

ثالثا : تحدثت عن دعوة الفرنسيين للشعب الـــجزائري المضـــطهد سياسيا و اقتصاديا لكـــي يـــقف إلى جانب فرنسا في الحرب ، و عن تجنيد الجزائريين ، و عن الإمكانـــيات المادية التي قدمها الجزائريون في الحرب العالمـــية الأولى .

رابعا :تحدثت المذكرة عن نشاط الأمير خالد السياسي و رفاقه ثم إضطدامه بالمعمرين و أبعاده عن الجزائر . كما تحدثت عن الحركات الإصـــلاحية الأخرى و حركـــــات التحريـــر الوطني و مصيرهـــا ، و أشارت إلى جمـــعية نـــجم إفريقيا ، و حزب الشعب الجزائري من بعده و إلى إعتقال زعيمه مصالي الحاج .

خامسا : تحـــدثت عن نزول جيش الحلفاء بالجزائر و قيام حركة بـــيان الشعب الجزائـــري عام 1943 و تظاهر فرنسا بقبول مطالبها ، و صدور قرار 7 مارس 1944 الذي رفضتـــــه كل الحركات السياسية الجزائرية .

سادسا : أشارت الوثيقة إلـــى فـــقدان الشعب الجزائري لثقته في فرنسا و الحلفاء معا بعـــد أن كـــشفوا عن تحيزهم لمصالحهم الخاصة و إهمالهم لحقوق الغير و الضعفاء .

سابعا : في الأخير ذكـــرت المذكرة بالأمور التالية :

1- يـــستنكر الشعب الجزائري إقحامه في جهاز حربي دون استشاراته و الاعـــتراف بـــحقوقـــه.

2- يؤكد عزمه على ضـــرورة بلوغ أهدافه و هي الاستقلال الـــوطني .

3- يأمل في عدم قيام الحرب ، و في عدم نسيان إرادة الشعوب و قدرها .

4- لن يعتبر نفسه أبدا حليفا لمن ينكر علـــيه حقه في الحرية و الاستقلال(1) .

أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958، مرجع سابق، ص24-ص25

الملحق رقم 03: بيان أول نوفمبر 1954م

نـــداء الـــى الشعب الجزائـــري

«هـذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني الى الشعب الجزائري في فاتح نوفمبر 1954 مثلما نشرته المجاهد في عددها الـرابع».

الـى الشعب الجزائري . . . الى المكافحين في سبيل القضية الوطنيـة:

اليكـم تتـوجـه بنـدائنا هذا أنتم الذين ستحكمون لنا أو علينا. الى الشعب الجزائري بصفة عامة والى المناضلين بصفة خاصة وغرضنا من نشر هذا النـداء هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا الى الكفاح وذلك بأن نشرح لكم برنامجنا ونبين لكم صحة آرائنا ومغزى كفاحنا المبني على أسس التحرير الوطني في نطاق الشمال الافريقي كما نرغب في أن نزيل عنكم تلك البلبلة التي يعمل على تنميتها الاستعمار وعملاؤه من الاداريين والسياسيين المتعفنين. ونعتبر قبل كل شيء أن الفترات التي تكون حلقات الكفاح الماضية قد وصلت اليوم الى المرحلة الأخيرة ذلك أن الهدف من كل حركة ثورية هو ايجاد الظروف المواتية لعمل تحريري ونحن نرى الآن أن الشعب في النطاق الداخلي موحد تحت شعار الاستقلال والعمل وأن الجو في النطاق الخارجي مناسب ويساعدنا على أن نتحصل على مساعدة اخواننا العرب وحل مشاكلنا الثانوية بالطرق الدبلوماسيـة.

ان الحوادث الثورية الجارية اليوم في كل من مراكش وتونس تبين بوضوح كيف يكون الكفاح التحريري لشمال افريقيا وبهذا الصدد نود أن نقول بأننا كنا منذ زمن طويل أصحاب فكرة وحدة الشمال الافريقي وتوحيد الكفاح والعمل من أجل التحرر والوحدة المنشودة ولكن هذه الوحدة لم تتحقق مع الأسف الى اليوم. وهكذا نرى اليوم كلا من تونس والمغرب قد أخذ يسلك بعزم طريق الكفاح المشترك بينما تخلفنا نحن عن السير وبقينا نعاني آلام تأخرنا ونتحمل عواقب من قاتهم الركب.

167

وهكذا تنكبت حركتنا الوطنية عن الطريق بسبب أعوام مضت عليها من الخمول والعمل البطيء ونتيجة للتوجيه المنحرف وانعدام التأييد الواجب من الرأي العام، كل هذه العوامل جعلت الحركة الوطنية تنكمش يوما بعد يوم أمام فرح الاستعمار الذي يظن أنه أحرز انتصارا كبيرا ضد القوى التي تتقدم الكفاح الجزائري. ان الساعة خطيرة.

وأمام هذه الوضعية التي تهدد بأن تصير مؤوسا منها رأى نفر من الشباب المسؤولين والمناضلين الواعين وهم مؤيدون من طرف أغلبية العناصر الوطنية الشريفة بأن الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي صارت فيه بسبب خلافات شخصية وباعلان الكفاح الى جانب اخواتهم التونسيين والمغاربة في المعركة الثورية الحقيقية.

ونحن نؤكد بهذا الصدد أننا مستقلون عن الجانبين اللذين يتنازعان النفوذ والسيادة الحزبية. ان حركتنا وفقا للمبادىء الثورية ليست موجهة ضد أحد الا للاستعمار الذي هو عدونا الوحيد الأعمى الذي رفض دائما أن يمنحنا أدنى حرية بوسائل الكفاح السلمي، وبذلك نكون قد وضعنا المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الشخصية. ونحن نعتقد أن في كل ما سبق الأسباب الكافية لكي تتقدم حركتنا المجددة تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وذلك لكي نتجنب كل الأخطاء الممكنة ونفتح باب الكفاح لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار آخر.

ولكي نبين لكم بدقة أهداف كفاحنا نرسم فيما يلي الخطوط الرئيسية لبرنامجنا السياسي:

الهدف:

الهدف ـ الاستقلال الوطني وذلك بواسطة:

أولا ـ إقامة حكومة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية داخل اطار المبادىء الاسلامية.

ثانيا: احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز بين الأجناس والعقائد.

المرامي الداخلية:

أولا ـ اجراء عمليات تطهير سياسية وذلك باعادة الحركة الوطنية الثورية الى طريقها الحقيقي ويمحو بقايا الفساد الذي تسبب في تدهورنا الحالي.

ثانيا: تعبئة وتنظيم جميع القوى الصالحة في الشعب الجزائري للقضاء على النظام الاستعماري.

المرامي الخارجية:

أولا ـ تدويل القضية الجزائرية.

ثانيا: تحقيق وحدة شمال افريقيا في اطارها الطبيعي وهو العروبة والاسلام.

ثالثا ـ تأكيد صبغتنا الفعالة في اطار ميثاق هيئة الأمم لجميع الأمم التي تؤيد حركتنا التحريرية.

أساليب الكفاح:

أولا ـ استمرار الكفاح بكل الوسائل الى أن تتحقق أهدافنا وذلك طبقا للمبادىء الثورية ومراعاة للظروف الداخلية والخارجية.

ولكي نتوصل الى هذه الأهداف سيكون لجبهة التحرير الوطني عملان رئيسيان يسيران جنبا لجنب: عمل داخلي في الميدانين السياسي والعسكري وعمل خارجي يتلخص في جعل المشكلة الجزائرية حقيقة واضحة أمام دول العالم وشعوبه وبتأييد حلفائنا الطبيعيين وهذا عمل شاق يتطلب تعبئة جميع القوى والموارد الوطنية، حقا ان الكفاح سوف يكون طويلا وشاقا ولكن النتيجة محققة.

مطالبنـــا :

وأخيرا لكي نتجنب التأويلات الغالطة التي قد يحلو للمفسدين أن يتهموا بها حركتنا ولكي نبرهن على صدق رغبتنا في السلام ولكي نحدد من الخسارة في الأرواح وإراقة الدماء نقدم الى المناقشة عرضا شريفا الى السلطات الفرنسية ان كانت هذه تنطوي على نوايا حسنة بأن تبادر الى الاعتراف لكل الشعوب التي تستعمرها بحق تقرير المصير.

أولا - الاعتراف بالقومية الجزائرية في اعلان رسمي ينسخ كل قانون أو أمر أو قرار يجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والمعتقد وأخلاق الشعب الجزائري.

ثانيا: فتح مفاوضات مع الذين لهم حق التحدث باسم الشعب الجزائري على قاعدة الاعتراف بالسيادة الجزائرية.

ثالثا: إيجاد جو من الثقة وذلك بالافراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين ورفع جميع الاجراءات الاستثنائية ووقف كل تتبع ضد القوى المكافحة وفي مقابلة هذا:

1 - نضمن احترام المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية التي اكتسبت بطرق مشروعة وكذلك احترام الأشخاص والعائلات.

2 - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر لهم الحق في أن يختاروا بين البقاء على جنسيتهم الأصلية وفي هذه الحالة يعتبرون أجانب تجاه القوانين الجارية وبين الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون مواطنين جزائريين لهم ما لكل جزائري من حقوق وواجبات.

3 - تحدد العلاقات بين الجزائر وفرنسا بموجب اتفاقية تعقد بين الدولتين على قاعدة الاحترام المتبادل.

أيهـــا الجزائـــري:

أيها الجزائري. اننا ندعوك أن تفكر في مضمون ميثاقنا السابق وان

واجبك هو أن تساهم في تحقيقه حتى تنقذ وطننا وترجع اليه حريته.

ان جبهة التحرير هي جبهتك وان انتصارها هو انتصارك.

أما نحن فقد صممنا على السير بالكفاح حتى النهاية واثقين من حقيقة مشاعرك المعادية للاستعمار وأقوياء بتأييدك.

وسوف نعطي أغلى ما عندنا في سبيل الوطن.

فاتح نوفمبر 1954.

الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني (1)

أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995ص 167–ص 171

الملحق رقم 04: قائمة ممثلي مكاتب جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة الجزائرية في الخارج

اسم الممثل	الوظيفة	المكان	المدة
أحمد توفيق المدني	عضو الوفد الخارجي، رئيس مكتب الجبهة بالقاهرة وممثلها لدى جامعة الدول العربية.	القاهرة	من 1956 لغاية الاستقلال
محمد قصوري	رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني	دمشق (سوريا)	أول مكتب يفتتح في1956 من طرف قصوري
عبد الحميد مهري	رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني	دمشق(سوريا)	منذ افتتاح المكتب لغاية سبتمبر 1958
محمد الغسيري بكن	رئيس مكتب البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	دمشق(سوريا)	من 1958 لغاية الاستقلال
عبد الرحمن العقون	رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني، ثم رئيس مكتب البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	(عمان)الأردن	من 1956 لغاية الاستقلال
أحمد بوده	رئيس مكتب البعثة الجزائرية لجبهة التحرير الوطني	(بغداد) العراق	من 1956 لغاية جويلية 1958
	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(طرابلس) ليبيا	من 1958 لغاية الاستقلال
حامد أرواجية	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(بغداد) العراق	من 1958/7/14 لغاية 1961/10/15.
محمد قصوري	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(بغداد) العراق	من أكتوبر 1961 حتى الاستقلال
العباس بن الشيخ الحسين	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(جدة) السعودية	من شهر أفريل 1958 لغاية الاستقلال

إبراهيم كابوية مولود بوقرموح	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(بيروت) لبنان (بيروت) لبنان	من 1958 إلى 1959 تولى إدارة البعثة أبتداءا من 25 مارس 1959
عبد الحفيظ كرمان	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(تونس) تونس	من 1961 لغاية تحقيق الاستقلال واستمر في المهمة لغاية 1963 كأول سفير
الدكتور مصطاي شوقي	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(الرباط) المغرب	من 1957
الطيب بوحروف	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(روما)ايطاليا (جنيف) وسويسرا	من ديسمبر 1958 لغاية الاستقلال بدأ عمله في سويسرا 1956-1957 وكانت إقامته بلوزان
عبد الحفيظ كرمان يساعده مولود قاسم	رئيس مكتب البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني ثم رئيس مكتب البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	(بون) ألمانيا الغربية	من 1957 إلى غاية عام 1961
محمد الشريف سحلي	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	(ستوكهولم) السويد إضافة إلى الدول الاسكندينافية كالنرويج والدنمارك وفنلندا	من عام 1958 لغاية الاستقلال، يساعده مولود قاسم من 1961 إلى غاية الاستقلال
الأخضر الإبراهيمي	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	اندونيسيا	من 1956 لغاية الاستقلال وسع نشاطه منذ جويلية 1959 ليشمل ماليزيا الفدرالية

عبد الرحمن كيوان	رئيس مكتب الجبهة، ثم رئيس مكتب البعثة الدائمة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	(طوكيو) اليابان إضافة إلى اتصـ . ـالاته مـ . ـع الفيلـ . ـبين، كوريـ . ـا، كمبوديـ ـا، الـ ـلاوس، تايلنديا.	من أوت 1958 لغاية ديسمبر 1960، يساعده عبد المالك بن حبيلس
عبد الرحمن كيوان	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(بكين) الصين الشـ عبية إضافة إلى اتصالاته مع: فيتنام الشمالي وكـ لذا اتصالاته بموسكو وهذا لغاية افتتاح مكتب بهذه الأخيرة في نهاية 1960.	من ديسمبر 1960 لغاية الاستقلال
عبد المالك بن حبيلس	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(طوكيو) اليابان	من سنة 1960 لغاية الاستقلال
حواس بوقادوم (مسعود)	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(مدريد) اسبانيا	من عام 1958 لغاية الاستقلال
توفيق بوعتورة	رئيس مكتب الجبهة	(غانا)أكرا	من 1957 لغاية 1959
فرانز فانون	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	أكرا(غانا)	من 1959 لغاية نهاية 1960
محمد كلو	مبعوث الجبهة ثم رئـ يس البعثـ ـة الدبلوماسـ ـية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	(لندن) بريطانيا	من 26أكتوبر 1956 لغاية أواخر 1960

محمد كلو	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(كراتشي) باكستان	من 1961 لغاية الاستقلال
الشريف قلال	رئيس مكتب الجبهة، ثم رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية	(نيو دهلي) الهند	من 1957 لغاية 1961 يساعده إلى غاية جوان 1959 توفيق بوعتورة
العباشي باكر	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(نيو دهلي) الهند	من عام 1961 لغاية الاستقلال
عبد المالك بن حبيلس	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(بكين) الصين الشعبية	من سنة 1958 إلى غاية عام 1960
الشريف قلال	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	(لندن) بريطانيا	من أواخر 1960 لغاية الاستقلال
احمد يزيد	رئيس المكتب الإعلامي لجبهة التحرير الوطني	(نيويورك) الولا يات المتحدة الأمريكية	كان المكتب يدار من طرف احمد يزيد لغاية تاريخ تعيينه وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة والتحاقه بمنصبه في ديسمبر 1958
شاندرلي عبد القادر	رئيس المكتب الإعلامي لجبهة التحرير الوطني	(نيويورك) الولا يات المتحدة الأمريكية	من 1958 إلى غاية الاستقلال
عمر أوعمران	رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني	(أنقرة) تركيا	إبتداءا من سنة 1958
ح . واس بوة . ادوم (مسعود)	رئيس البعثة الدائمة لجبهة التحرير الوطني	(بلغراد) يوغسلافيا	جانفي 1960، يساعده محمد الحاج يعلى

أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص ص 340-343

الملحق رقم 05: البلدان التي إعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة

اسم البلد	تاريخ الاعتراف	طبيعة الاعتراف
العراق	1958/09/19	قانونية
تونس	1958/09/19	قانونية
المغرب	1958/09/19	قانونية
السعودية	1958/09/20	قانونية
الأردن	1958/09/20	قانونية
الجمهورية العربية المتحدة	1958/09/21	قانونية
اليمن	1958/09/21	قانونية
الصين الشعبية	1958/09/22	قانونية
السودان	1958/09/22	قانونية
كوريا الشمالية	1958/09/26	واقعية
فيتنام	1958/09/26	قانونية
اندونيسيا	1958/09/27	قانونية
غينيا	1958/09/30	قانونية
منغوليا الشعبية	ديسمبر 1958	قانونية
لبنان	1959/01/15	قانونية
يوغسلافيا	1959/06/12	واقعية
غانا	1959/07/10	قانونية
ليبيا	1960/09/19	قانونية
الاتحاد السوفياتي	1960/10/03	واقعية
نيجيريا	1960/06/07	قانونية
الطوغو	1960/06/17	قانونية
مالي	1961/02/18	قانونية
الكونغو	1961/02/19	قانونية
تشيكوسلوفاكيا	1961/03/25	واقعية
بلغاريا	1961/03/29	واقعية [1]
كوبا	1961	قانونية
باكستان	1961	قانونية [2]

أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص 338

الملحق رقم 06:الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958م

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التى حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

رئيس المجلس الوزاري	فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة	بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس	أحمد بن بلة
وزراء دولة	حسين آيت احمد
	رابح بيطاط
	محمد بوضياف
	محمد خيضر (1)
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين الدباغين
وزير التسليح والتموين	محمود الشريف
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمواصلات	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون شمال افريقيا	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	احمد فرانسيس
وزير الاعلام	امحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	احمد توفيق المدنى
كتاب دولة	الأمين خان
	عمر اوصديق
كلهم في الجبل .	مصطفى اسطنبولي

بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 52

الملحق رقم 07: اتفاقية إيفيان

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .
تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :

- إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
- حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 85-86

قائمة المصادر والمراجع

- **قائمة المصادر والمراجع:**

- **المصادر باللغة العربية**

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992

2-أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الإحتلال إلى الإستقلال، دط، دار العودة، بيروت، دس

3-أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر 2010 .

4-بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

5-سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003

6-فتحي الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984

7-فضيل الورتلاني، الجزائر ثائرة، دار الهدى، 2009

8-محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005

9-محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: علي الخش، دار اليقضة العربية، دمشق، 1965

10- محمد بوضياف، الجزائر إلى أين، تر: محمد بن زغيبة وآخرون، مطبعة النحلة، الجزائر، 1992

11- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994

12- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983

13- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007

14- محمد علوان، القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة 1957-1958، تر: علي تابليت، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دت

15- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007

16- النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954م، (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، وزارة الثقافة، 2009

- **المصادر باللغة الأجنبية:**

17- Abderhman kioane.les dé buts dune diplomatie de guere, (1956-1962) editions dahlab. Alger,2000 -17

- **المراجع باللغة العربية**

18- أحسن بومالي، إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر

19- أحمد إسماعيل الجبوري، إياد علي الهاشمي ، التاريخ الدبلوماسي، ط1، دار الفكر ،2015

20- أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995

21- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958م، دار الشروق للنشر والطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002

22- أمين الشلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1997

23- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني، دار النفائس، بيروت، 1990

24- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م، دار لنعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012

25- تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007

26- الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، وزارة الإعلام والثقافة إدارة الوثائق والمنشورات، ألتاميرار وتوبريس،مدريد، 1972

27- جمال قنان، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، طبع المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر الإشهار، الجزائر، 1994

28- حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحضانات والإمتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2009م

29- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دا الكتاب الحديث، الجزائر، 2008

30- صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012م

31- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار الأمة، الجزائر، 2015

32- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورةالتحريرية1954-1962م، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

33- عبد الله مقلاتي، مرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012

34- عقيلة ضيف الله التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، دار البصائر الجديدة، الجزائر،

35- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997

36- عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر واالتوزيع، ط1، الجزائر، 2002

37- عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960م)، دار الإرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013

38- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1960) ،دار الحكمة، الجزائر 2012

39- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

40- لطفي الخولي، عن الثورة وبالثورة، دار الهدى، الجزائر، دس

41- محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926-1937، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013

42- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2000

43- محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م، دار هومة، الجزائر، 2007

44- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الحكمة، ط2، بيروت، 1983

45- محمد عباس، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 2013

46- محمد عباس، نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة، الجزائر، 2013

47- محمد علي الداهش، دراسات في تاريخ المغرب المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، العراق، 2014

48- محمد قنانش، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الحزائر، 1982

49- محمد لحسن الزغيدي، مؤتمر الصومام وتطورات ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1956م، دار هومة، الجزائر، 2009

50- مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962م، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012

51- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009

52- مصطفى الهشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010

53- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

المرجع باللغة الأجنبية :

54- Khlaf ameri, les nation unils face a la, questins 1945-1962, enag editions, alger, 2010

المقالات والجرائد:

***جريدة المجاهد:**

جريدة المجاهد، العدد10، 05 سبتمبر 1957

العدد34، 24 ديسمبر 1958

العدد 24، 14 جانفي 1958

***المقالات:**

1-أحمد سعيود، القضية الجزائرية في مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، المصادر، العدد 29،

2-أمال سالم عطية، دور الشيخ البشير الإبراهيمي في التعريف بالقضية الجزائرية ، خلال رحلته المشرقية، العراق نموذجا، قضايا تاريخية، العدد 03، 2010

3-بوسبتة محمد الصغير، دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية، المركز الجامعي ميلة

4-دخالة المسعود، الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الإستقلالي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، 2016

5-سعاد بولجويحة، جهود الحكومة المؤقت الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة خلال الدورتين 13-14 للجمعية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07

6-سعد طاعة، لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 09، 2014
7-سهام ميلودي، المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة الجزائرية (سبتمبر 19568-جانفي 1960)، جامعة تلمسان
8-صالح حيمر، القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الآفروأسيوية 1956-1961، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر
9- صالح لميش، الدعم الدبلوماسي السوري للثورة الجزائرية، مجلة العصور الجديدة، العدد 09، 2013
10- عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ، أفكار وآفاق، العدد08، 2016
11- عمر بوضربة، التدويل من خلال مواثيق وتجارب جبهة التحرير الوطني 1954-1958، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد12، جوان 2007
12- عمر بوضربة، العلاقات العربية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1959، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد03، جوان 2007، الجزائر
13- لزهر بديدة، التطور الدبلوماسي للثورة، النائب ، إصدار مجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2004

الرسائل الجامعية :

1- أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات، أطروحة دكتورا، دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولي، كلية العلوم السياسية

والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007

2- أحمد بن فليس، السياسية الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، سبتمبر 1985

3- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1958/1954، رسالة لنيل شهادة ماجيستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002

4- أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961 من خلال محاضر المجلس الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002-2003

5- عبد الكريم بلبالي، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالبلدان الإفريقية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتورا، علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2017/2016

6- عطاالله فشار، دور الدبلوماسية في إنتصار الثورة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001

7- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1959/1958 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف، بئر خادم، 2001-2002

8- محمد خيشان، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهاد الماجيستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002

ملتقيات

أعمال الملتقى الوطني : حول دبلوماسية الثورة التحريرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والإستراتيجية الدولية 30-31 أكتوبر 2018، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد 07، جوان 2019

الفهارس

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان
إهداء

مقدمة: .....أ-ح

الفصل التمهيدي: البعد الدبلوماسي للحركة الوطنية 6291-4591م

المبحث الأول : مفهوم الدبلوماسية

أولا : لغة 80

ثانيا : إصطلاحا.....90

المبحث الثاني : جهود الحركة الوطني للتعريف بالقضية الجزائرية.

المطلب الأول : نشاط الإتجاه الثوري 01

المطلب الثاني : نشاط التيار الإصلاحي الديني 41

المطلب الثالث : نشاط التيار الليبرالي 51

الفصل الأول: النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 4591- 8591م

المبحث الأول : إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في تدويل القضية الجزائرية

المطلب الأول : من خلال بيان أول نوفمبر.....81

المطلب الثاني: من خلال مؤتمر الصومام 91

المطلب الثالث عن طريق الوفد الخارجي.....22

المبحث الثاني : النشاط الدبلوماسي للوفد الخارجي

المطلب الأول: المبادئ والأهداف ووسائل الوفد الخارجي 42

المطلب الثاني : نشاطه إتجاه البلدان العربية 72

المطلب الثالث : إتجاه البلدان الأفروآسيوية.....63

المطلب الرابع : إتجاه البلدان الأوربية والأمريكية.....83

المبحث الثالث : القضية الجزائرية في المحافل الدولية.....

المطلب الأول : في جامعة الدول العربية 34

المطلب الثاني : في هيئة الأمم المتحدة.....74

المطلب الثالث : في المؤتمرات الإقليمية والدولية.....35

الفصل الثاني: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 8591-2691م

المبحث الأول تأسيس الحكومة المؤقتة وأهدافها الدبلوماسية

المطلب الأول : ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة 95

المطلب الثاني : تأسيس الحكومة المؤقتة 26

المطلب الثالث: أهدافها الدبلوماسية 46

المبحث الثاني : النشاط الخارجي للحكومة المؤقتة

المطلب الأول : إتجاه البلدان العربية 66

المطلب الثاني : إتجاه البلدان الأفروآسيوية.....57

المطلب الثالث : إتجاه المعسكرين الشرقي والغربي 87

المبحث الثالث : القضية الجزائرية في المحافل الدولية ومفاوضات الإستقلال

المطلب الأول : في هيئة الأمم المتحدة 58

المطلب الثاني : في المؤتمرات الدولية 19

المطلب الثالث : الحكومة المؤقتة والمفاوضات الجزائرية الفرنسية 59

خاتمة 401

الملاحق 901

قائمة المصادر والمراجع.....721